



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف 1-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات
الموضوع

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية

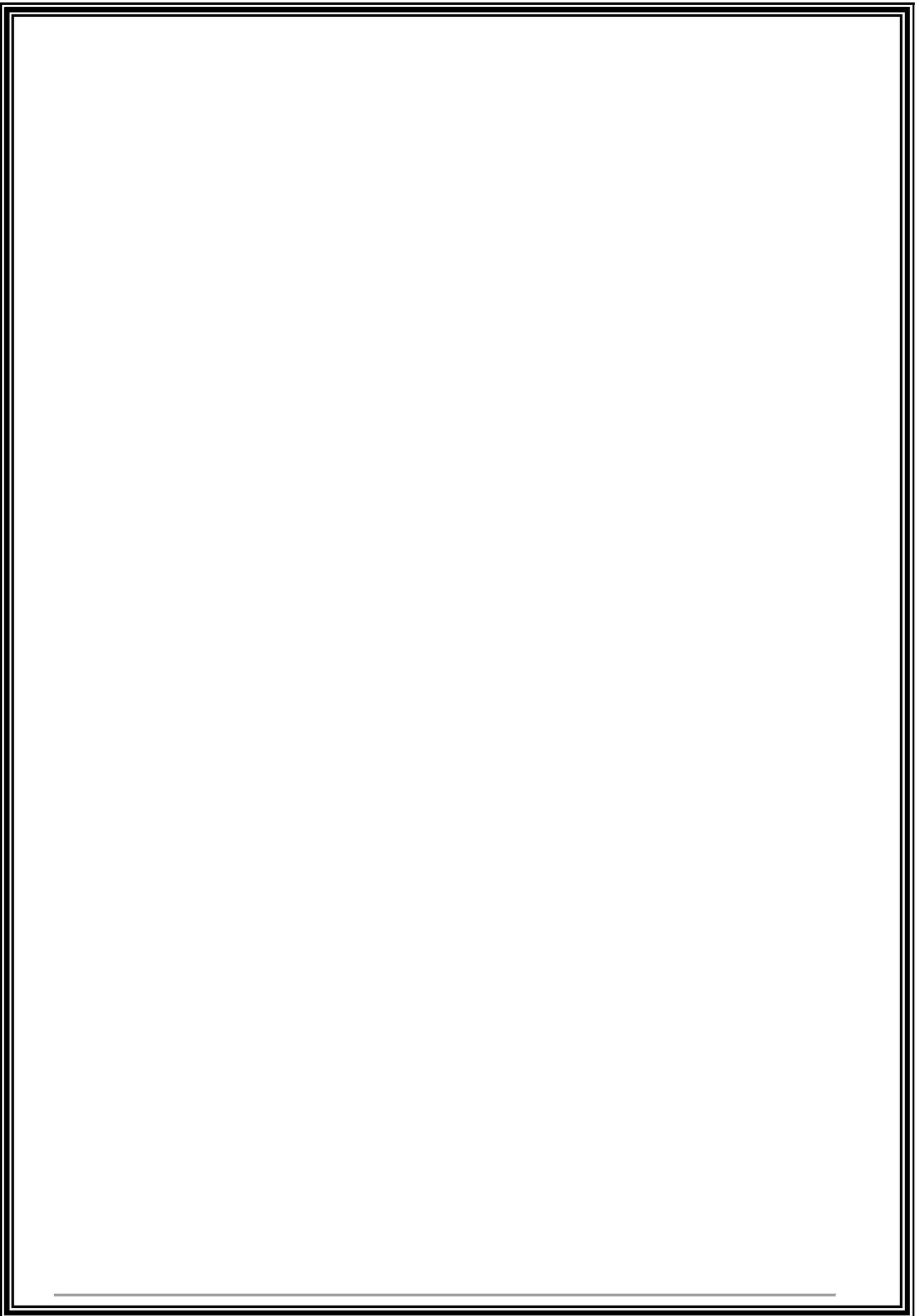
إشراف الأستاذ:
د. مصطفى بودرامة

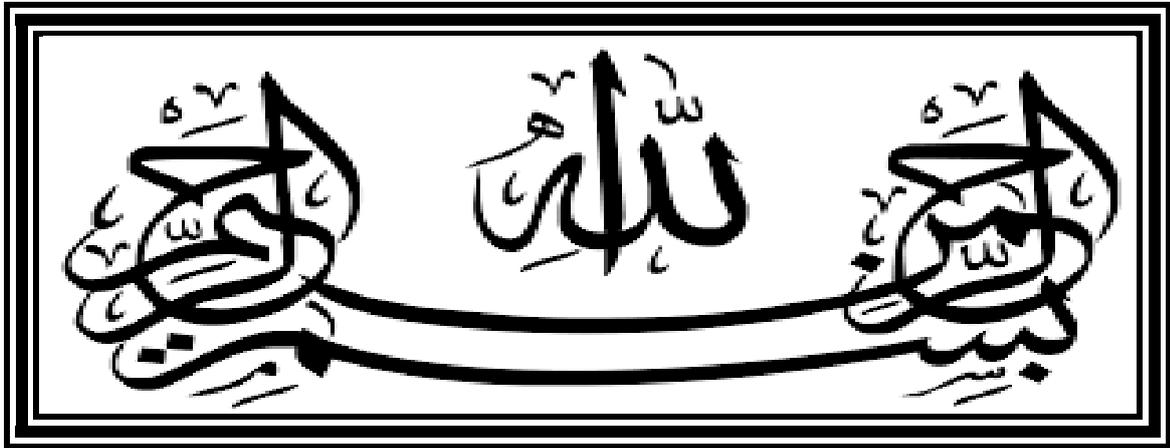
إعداد الطالبة:
إلهام سنوساوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. رزيقة غراب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1-1	رئيسا
د. مصطفى بودرامة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف 1-1	مشرفا ومقررا
د. عبد الناصر روابحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف 1-1	عضوا مناقشا
د. حسين عثمانى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016





شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل من سخره الله حتى يكون عوناً لي في إتمام هذا البحث، وأخص بالذكر:

- أستاذي الفاضل د. مصطفى بودرامة لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في إخراجه على أكمل وجه؛
 - الأساتذة أعضاء المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء العمل؛
 - الأساتذة الذين لم يخلوا علينا بإحابتهم عن مختلف الأسئلة المتعلقة بالدراسة وإمدادنا بالمراجع المطلوبة، وأذكر منهم: د. عبد الوهاب بلمهدي (جامعة سطيف 1)، د. صكاك معيوف (جامعة سطيف 1)، د. حسين عثمانى (جامعة أم البواقي)، أ.د. جرمان رضا (جامعة خنشلة)؛
 - إدارات مختلف الشركات محل الدراسة؛
 - موظفي مكاتب جامعة سطيف 1؛
 - الأستاذ الدكتور يوسف لطرش على قبوله تدقيق المذكرة لغوياً.
 - وواجب التقدير العلمي يحتم علينا تقديم الشكر للأساتذة الباحثين أصحاب مختلف الدراسات السابقة والمراجع المعتمدة ضمن هذه الدراسة.
- وأسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

الإهداء

إلى والدي العزيز...

النموذج النادر من نماذج العطاء المتدفق الذي لم ينضب معينه
يوما واحدا، إلى من رباني بحبات العرق... وماء العيون... قدوتي
ومفخرتي أبي.

إلى أمي الغالية...

التي استمد منها الدفاء والحنان... إلى من ربتي على العفة
والكرامة والشرف... إلى من غرست في حب العلم منذ نعومة
أظفري... نبع العطف والحنان أمي.

إلى زوجي...

الشريك الوفي الذي ما ادخر جهدا في توفير المناخ المناسب طيلة
فترة الدراسة، جزاه الله خيرا.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء...

أحمد، ساندر، ليندة الذين أكن لهم كل تقدير.

إلى زينة الحياة الدنيا ابني...

عامر

إلى أهلي جميعا وأصدقائي الذين آزروني من أجل تحقيق الآمال

مقدمة عامة

أظهرت تجارب العديد من دول وشركات العالم جراء الأزمات المالية التي عصفت بها، أن الحكم الجيد يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو القوي في الاقتصادات الوطنية وقطاع الشركات والمصارف المحلية وجاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل الممارسات والاجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والاشراف الفعال على الشركات لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات.

وقد ظهر موضوع حوكمة الشركات على المستوى الدولي نتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا و أمريكا الجنوبية وروسيا، في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال السنوات 2002-2008 والتي أبرزها شركتا إنرون وورلد كوم واللتين ارتبط انهيارهما بالفساد الإداري أو المحاسبي أو ضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات فدفعت هذه الانهيارات إلى البحث عن الدور الحيوي للجان المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين في عمليات حوكمة الشركات، حيث تعتبر كل هذه الأطراف وسيلة إشرافية على جودة التقارير المالية، وأيضاً تشارك كل هذه الأطراف بمسؤوليات هامة من خلال توفير تأكيد بشأن كفاءة العمليات والثقة في التقارير المالية باعتبارها المصدر الرئيسي لتقييم أداء إدارة الشركة.

فنتيجة لهذه الانهيارات والأزمات المالية ومن أجل إعادة بعث ثقة مستخدمي المعلومات المالية ولاسيما المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية ظهرت الحاجة الملحة لحوكمة الشركات حيث سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول لتبنيها. فمصادقية وشفافية التقارير المالية تعتبر إحدى الوسائل الرقابية التي تعمل على الحد من التلاعبات التي يمكن أن تحدث داخل الشركة حيث تعمل على توفير معلومات تتمتع بجودة عالية من الشفافية والوضوح المفيدة لمستخدميها في الوقت المناسب وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء الشركات.

فالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية هي عبارة عن وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين وكافة الأطراف ذات المصالح، وتعتبر آليات الحوكمة من بين أهم العوامل التي تساعد على نجاح ذلك لأنها تعمل على تقليل التعارض بين الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى توحيد أهدافهم والحد من التلاعبات وتوفير الشفافية

وتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية ومن ثمة تحسين جودتها مما يضمن لهم اتخاذ قرارات عقلانية.

أولاً- إشكالية الدراسة

في ظل ما سبق الإشارة إليه حول أسباب الانهيارات والفضائح المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات في العالم تحقق الإجماع لدى مختلف المنظمات والباحثين المتخصصين على كون حوكمة الشركات هي النظام الأكثر قدرة على إحلال الاستقرار المؤسسي والإدارة المثلى لشبكة العلاقات التي تربط بين الفاعلين في الشركة خاصة في ظل ازدياد حاجة مستخدمي التقارير المالية لمعلومات محاسبية موثوقة وذات جودة عالية. ونظرا للعلاقة التي تربط بين تطبيق آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية أثيرت التساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة في ضمان جودة التقارير المالية للشركات، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الدراسة وعليه يمكن تلخيص إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1- ما مدى التزام الشركات وحرصها على تطبيق آليات حوكمة الشركات؟
- 2- ما مدى حرص الشركات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية؟
- 3- ما مدى تأثير مجلس الإدارة على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية؟
- 4- ما مدى تأثير التدقيق الداخلي على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية؟
- 5- ما مدى تأثير التدقيق الخارجي على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية؟

ثانيا - فرضيات الدراسة

للإجابة عن هذه التساؤلات تم اعتماد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: "لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات".

وتتفرع عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين، تتمثل فيما يلي:

الفرضية الفرعية رقم 1:

لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

الفرضية الفرعية رقم 2:

لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

الفرضية الثانية:

"لا تحرص الشركات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية".

الفرضية الثالثة:

"آليات حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية".

وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاثة فرضيات فرعية، تتمثل فيما يلي:

الفرضية الفرعية رقم 1:

مجلس الإدارة له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية؛

الفرضية الفرعية رقم 2:

التدقيق الداخلي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية؛

الفرضية الفرعية رقم 3:

التدقيق الخارجي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية.

ثالثاً- أهمية وأهداف الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية ويلقى اهتماماً كبيراً على المستويين العالمي والإقليمي على حد سواء وهو مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة على مصداقية وموثوقية التقارير المالية بعيداً عن أي تلاعبات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مستوى جودتها مما يؤثر سلباً على قرارات العديد من الأطراف ذات الصلة بالشركة والمهتمة بنشاطها.

ويمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- تقييم مدى التزام الشركات بتطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات؛
- 2- تقييم مدى التزام الشركات بتوفير خصائص المعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية؛
- 3- إبراز أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها الفعال في تحقيق جودة التقارير المالية؛
- 4- التعرف على العلاقة التي تربط آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية.

رابعاً- منهج الدراسة

يهدف الإحاطة بالجوانب المتعلقة بالموضوع سيتم اعتماد المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات والتقارير المالية، والأثر الذي تلعبه آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية وذلك بالإعتماد على عدد من المراجع التي تحدثت عن حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، فضلاً عن أوراق العمل والدراسات والمنشورات في المجالات المحاسبية والاقتصادية وغيرها التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح.

أما في الجانب العملي والدراسة التطبيقية فسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 21 (SPSS 21) والتي سنقوم بجمعها من ميدان الدراسة من أجل الواقع الفعلي لمستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية وتحليل الأثر المتوقع بين تطبيق حوكمة الشركات معبرا عنها بالآليات الداخلية والخارجية للحوكمة وذلك للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

خامسا - الدراسات السابقة

• دراسة (ماجد اسماعيل أبو حمام، 2009) بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تم توزيعها على مديري وأصحاب القرار في سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة في السوق، حيث كانت نتائج الدراسة كالآتي:

- أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- تطور ثقافة الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وأوصى الباحث في هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي نصت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة؛
- العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة؛

- ضرورة قيام لجنة متخصصة لهذا الغرض لمتابعة تطبيقات مبادئ الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى الأطراف ذات العلاقة.
- **دراسة (شكري معمر سعاد، 2014/2015) بعنوان "التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، حالة تقرير المراجع حول سونلغاز"، أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية تقارير المراجعة في تعزيز موثوقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، خاصة وأن المؤسسات الحديثة تواجه عدة تحديات تسود بيئة الأعمال أهمها ظهور الفضائح المالية وانتشار الغش والفساد المالي في المؤسسات الكبرى، وظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث أبرزت الفضائح المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات، مما أدى بالباحثين إلى إلقاء اللوم على مهنة المراجعة وضرورة إيجاد قواعد صارمة للوصول إلى مراجعة ذات جودة عالية وذلك باتباع المعايير الدولية للمراجعة وكذا ضرورة الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي يساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية التي يعدها المراجع من خلال التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، واكتشاف الخطأ والغش الذي يمكن أن تمارسه إدارة المؤسسة؛
- المراجعة الحديثة لم تعد تقتصر على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تقوم بها المؤسسة وإنما هي عملية مصاحبة بصفة طوعية لعملية المراجعة، بل أصبحت تقوم على معرفة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية؛
- مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق إدارة المؤسسة، بينما المراجع مسؤول عن اكتشاف تجاوزات الإدارة والتحقق من صدق وعدالة المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة وإيصال ذلك إلى المستخدمين؛
- تزداد جودة تقارير المراجعة كلما التزم المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها؛
- تمثل المعلومات المالية أساس عملية اتخاذ القرار كونها توفر البيانات المالية الملائمة والتي تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة.

• **دراسة (أكرم يحيى علي الشامي، 2009)** بعنوان: "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

هدفت الدراسة إلى قياس جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن، من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية، وخاصة الإفادة وخاصة الملاءمة وخاصة الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ومن خلال قياس أثر الخصائص الثانوية ومكوناتها كخاصية الاتساق (الثبات) وخاصة القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة استهدف من خلالها المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين، حيث تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) منها، وبنسبة 90 % وقد خضعت جميعها للتحليل.

وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أن هناك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير (83 %).

كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبة تأثير عالية بلغت (85 %).

وكانت أهم توصيات هذه الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن بزيادة الاهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

كما يوصي الباحث بضرورة قيام البنك المركزي بعقد المؤتمرات والدورات العلمية لتتقيف وزيادة وعي العاملين في البنوك التجارية بأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

• **دراسة (علي عبد الغني اللايذ وآخرون، 2013)**، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية"، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، مجلة التقني، المجلد 26، العدد الرابع، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية، وذلك في ظل المشاكل المعاصرة التي تعاني منها الأسواق المالية والشركات والانهيارات الاقتصادية والمالية والتي أدت إلى زعزعت الثقة بمخرجات المحاسبة والتي تتمثل في التقارير المالية.

وقد أظهرت هذه الدراسة عدة نتائج كان من أهمها:

- تلتزم مجالس الإدارة في المشروعات التجارية بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح وقواعد الحاكمية بما يؤثر ايجابا على جودة التقارير؛
- عدم إلمام أعضاء مجالس الإدارة في المشروعات التجارية بقواعد الحاكمية وهناك عدم قناعة لدى البعض منهم بأهمية الحاكمية وتأثيراتها؛
- هناك تأثير مهم للحاكمية على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية الداخليين.

سادسا - خطة الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة والإلمام بكل جوانبها تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول رئيسية، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الشركات، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لحوكمة الشركات، وفي المبحث الثاني سنتناول ماهية حوكمة الشركات، أما في المبحث الثالث فسننتطرق إلى آليات ومبادئ حوكمة الشركات.

الفصل الثاني: جودة التقارير المالية وتأثرها بآليات الحوكمة

سنتناول في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للتقارير المالية ومعرفة الفرق بينها وبين القوائم المالية كمبحث أول، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى جودة التقارير المالية، وفي المبحث الثالث فسنتطرق إلى دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث: أثر آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية لبعض الشركات الجزائرية

تم تخصيص هذا الفصل للجانب التطبيقي وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية (استبيان) على مجموعة من الشركات، حيث ستطرق في المبحث الأول إلى الإطار المنهجي للدراسة، ثم المبحث الثاني الذي سيتم فيه عرض نتائج الدراسة وتفسيرها، أما في المبحث الثالث فسنتناول فيه اختبار نتائج الفرضيات واستخلاص النتائج.

سابع - صعوبات البحث

أثناء القيام بهذه الدراسة واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- التجاوب السلبي لبعض المستجوبين من خلال عدم الإجابة على استمارة الاستبيان أو عدم إرجاعها؛
- التناقض على مستوى إجابات مفردات العينة، وعدم اهتمام البعض الآخر؛
- الصعوبات المتعلقة بالجانب الإحصائي وتحليل النتائج؛

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم
حوكمة الشركات

تمهيد

يعد الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات نتيجة حتمية بعد الانتكاسات المالية التي عصفت بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع وبدرجة أقل الدول ذات الاقتصاد المحدود، فالممارسة السليمة لقواعد الحوكمة تؤدي إلى تدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا.

لكن على الرغم من الاهتمام المتزايد بتطبيق قواعد حوكمة الشركات كما، إلا أن أهم دوافع هذا الاهتمام هو محاولة إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية التي فقدتها نتيجة إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، فأهم مبدأ تقوم عليه عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الشفافية والدقة في إعداد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية والتي ينبغي إعدادها وفقا لمعايير عالية الجودة وتوفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم.

لذلك فإن الاهتمام البالغ بتطبيق قواعد حوكمة الشركات كان بصفة خاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه التقارير، وذلك لأن التطبيق الرشيد لقواعد الحوكمة ينعكس بصورة مباشرة على هذه التقارير.

سوف يحاول البحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات
- المبحث الثاني: مفهوم حوكمة الشركات
- المبحث الثالث: آليات ومبادئ حوكمة الشركات

المبحث الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات

إن مصطلح حوكمة الشركات "Corporate Governance" من المصطلحات التي كثر النقاش وتشعب فيها وهذا نتيجة للانتشار الواسع الذي عرفه على الساحة الدولية، وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسر والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة التي تضرر من جرائها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال.

ولإلمام أكثر بمفهوم هذا المصطلح لا بد أولاً التعمق والبحث في التاريخ بحثاً عن بدايات تشكل وتبلور هذا المفهوم وذلك من انطلاقة من نشأة هذا المفهوم واستخداماته القديمة (المطلب الأول)، ثم محاولة التعريف بأهم الدوافع التي كانت وراء ظهوره (المطلب الثاني)، وفي الأخير محاولة إبراز المفهوم الحديث لهذا المصطلح (المطلب الثالث).

المطلب الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات

الفرع الأول: الاستخدامات القديمة لمفهوم حوكمة الشركات

الحَوْكَمَة ترجمةً للكلمة الإنكليزية "GOVERNANCE" أما أصل الكلمة فيعود إلى اللغة اليونانية في القرن الثالث عشر، فالمتبع لمصطلح الحوكمة يجد أن أصلها "يعود للفعل اليوناني (Kybernein)، المشتق من الكلمة (Kybernao) بمعنى الشخص الذي يوجه ويقود ويناور بالسفينة"¹، ثم انتقلت إلى اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernator) وهي كلمة مشتقة من الفعل (Gubernare) بمعنى يقود أو يوجه"²، ثم ظهرت باللغة الفرنسية سنة 1478 بمصطلح GOUVERNANCE وكان يُقصد بها «فن أو طريقة الحكم»، ثم لم تعد تُستعمل وأصبحت من الفرنسية القديمة، ثم استُعملت في القرن السادس عشر في اللغة الإنكليزية بالمصطلح الحالي "GOVERNANCE" ولم يعد الاستعمال في اللغة الفرنسية لها ذو أهمية إلا في بداية التسعينات.

¹ David F J Campbell, Elias G Carayanais, **Epistemic Governance in Higher Education: Quality Enhancement of Universities for Development, Springer Briefs in Business**, New York, USA, 2013, P.3.

² Jill Solomon, **Corporate Governance and Accountability**, John Wiley & Sons Ed, 2nd Ed, Chichester, England, 2007, P.1.

بعد التطور الذي عرفه مصطلح الحوكمة انتقلت هذه الكلمة من السياسة إلى الاقتصاد لتدل على المعنى الاصطلاحي وارتبطت مع الشركات "Companies" لتصبح وكأنها لفظ واحد من جزأين «Corporate Governance» أي «حوكمة الشركات»، وابتدأ تطبيقها عليها. ثم تطور الأمر لتدخل الحوكمة مجالات أخرى غير الشركات التجارية كشركات القطاع العام والنقابات والجامعات وغيرها. وتعرض علماء الاقتصاد قديماً إلى مفهوم الحوكمة المؤسسية مثل (أدولف بيرل وغاردنر مينز) سنة 1932 في كتابهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" والذي يعنى بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد فضلاً على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة¹، وذلك وفقاً لما يعرف بنظرية الوكالة (Théorie d'agence, Principal)، حيث لاحظ هذين العالمين الأمريكيين أن هناك فصل بين ملكية رأس مال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة.

وفي سنة 1976 جاء دور كل من Jensen and Mecklings أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد وقدموا تعريفاً لهذه النظرية الشهيرة (نظرية الوكالة): "نظرية الوكالة علاقة بموجبها يلجأ شخص "الرئيسي Principal- صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل Agent- " لكي يقوم بدله ببعض المهام، وهذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابة في السلطة"².

فكان اهتمام هذين العالمين بمفهوم حوكمة الشركات محاولة منهما لإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الإدارة، وقد تبع ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس الإدارة، مما يساعد على جذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنبياً.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011، ص 27.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعي الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 23.

هذا ما حث بعض الهيئات العلمية، في العديد من دول العالم، على إصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ¹. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته والإشراف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تنشط فيه، مثل هيئة الأوراق المالية (SE) Securities Exchange، بالإضافة إلى تطور مهنة و التدقيق الذي ساهم في زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والزام الشركات خاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات بحتمية تطبيق مبادئها.

كما أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية The California Public Employee's Retirement System بإلقاء الضوء على تعريف وأهمية ودور حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين². وقد تم تأسيس هيئة تريديوي* عام 1985 وتمثل دورها الأساسي في تحديد أسباب سوء توضيح الوقائع في التقارير المالية، وتقديم توصيات تعمل على منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، حيث قدمت هذه الهيئة أول تقرير لها عن حوكمة الشركات عام 1987 وهو عبارة عن مجموعة من "التوصيات الهادفة لتشجيع الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة ليكونوا أكثر فعالية في إدارة الأنشطة التجارية"³ وهذا بهدف توفير بيئة رقابية سليمة ومستقلة مع تدقيق داخلي موضوعي يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية، وتقوية مهنة التدقيق الخارجي أمام مجالس إدارة الشركات.

¹ Stéphane Trébuq, **La Gouvernance D'Entreprise Héritière de Conflits Idéologiques et Philosophiques**, Communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Crefige-Universite Paris-Dauphine avec le soutien de l'associat francophone de Comptabilité, 20-21 Mars 2003, p.03-05.

² محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 15-16.

* هيئة تريديوي هي لجنة وطنية تم تشكيلها عام 1985 لدراسة التقارير المالية المزورة (المزيفة) في الشركات بعد الانهيارات المالية التي حصلت في مجال الادخار والقروض، إذ تمثل هذه اللجنة كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وجمعية المحاسبين الأمريكية ومعهد المديرين الماليين الأمريكي ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي، للمزيد من التفصيل أنظر: عصام فهد العريبي، معايير الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي الخامس، الأردن، 2003، ص 11.

³ Bob Tricker, **Corporate Governance: Principles, Policies and Practices**, Oxford University Press, 2nd Edition, England, United Kingdom, 2012, P.12.

وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك New York Stock Exchange (NYSE) والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية National Association of Securities Dealers (NASD) تقريرهما المعروف باسم Blue Ribbon Report، والذي اهتم بأهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به لجان التدقيق بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. كما تم إصدار قانون ساربانيز أوكسلي (SOA) Serbanes Oxley Act في أعقاب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية سنة 2002، حيث ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي و الإداري الذي تعاني منه العديد من الشركات، من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات¹.

أما في المملكة المتحدة فقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، بعد انهيار كبريات الشركات الأمريكية والأوروبية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي دفع بورصة لندن للأوراق المالية "London Stock Exchange" لتشكيل لجنة كادبوري (Cadbury Committee)* عام 1991 التي عرفت حوكمة الشركات في جملة بسيطة ومحكمة لاقت صيتا وشهرة عالميتين: " حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تراقب الشركات وتدار"² وتشكلت هذه اللجنة من ممثلين عن الصناعة البريطانية³.

تمثلت مهمة هذه اللجنة في وضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب تلك الشركات الخسائر الكبيرة، وفي عام 1992 تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة و الذي يؤكد على أهمية حوكمة الشركات من أجل زيادة ثقة المستثمرين في إعداد

¹ نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013، ص 8.

* هي لجنة تدقيق الشؤون المالية لشركات البريطانية وتتضمن ممثلين عن مستويات الصناعة البريطانية وتتحدد مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث الانحرافات والتلاعب وتجنب الخسائر في هذه الشركات. (المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهاني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص 28).

² Cadbury, Committee, **Report of the committee on: The Financial Aspects of Corporate Governance**, Professional Publishing Ltd, London, United Kingdom, 1992, P.14.

³ نوال صبايحي، مرجع سابق، ص 9.

وتدقيق القوائم المالية، وبالرغم من أن توصيات هذا التقرير غير ملزمة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة تجبر الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات¹، كما ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين، ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في الشركات والحاجة إلى لجان تدقيق فاعلة.

وقد أشار التقرير إلى دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والدعوة إلى فصل مسؤوليات وصلاحيات كلا الطرفين، بعدها توالى التقارير عن هذه اللجنة وظهرت العديد من التقارير بحوكمة الشركات، دور مجالس إدارة الشركات، أنظمة الرقابة الداخلية، اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر مثل Hample Report عام 1995 و Higgs and Smith Report عام 2003.

وقد تعززت فكرة مفهوم حوكمة الشركات أكثر نتيجة للجهود المبذولة والبارزة في أعقاب الأزمة الآسيوية عام 1997، وما تبعها من فضائح مالية أدت لإفلاس العديد من الشركات والمصارف الكبرى العالمية، فقد اهتزت ثقة المستثمرين والمساهمين بمختلف الشركات، سواء كانت وطنية أو متعددة الجنسيات، وذلك لعدم قدرة التشريعات وهيئات الرقابة على التنبؤ بفشل شركات الأعمال وما يقوم به أصحاب القرار من تجاوزات إدارية وقانونية، للحصول على منافع خاصة دون تمكن المساهمين من الاطلاع على تلك التجاوزات.

وعليه كان البحث عن سبل ووسائل للرقابة على أعمال الشركات والمصارف من طرف المؤسسات الدولية المالية والنقدية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وذلك قصد الحفاظ على حقوق المساهمين وضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بعيدا عن الفساد المالي والإداري.

وتمثلت أول محاولة دولية في إصدار مبادئ حوكمة الشركات من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)** عام 1999، والتي تم تنقيحها وتحديثها في طبعتها الثانية عام 2004²، حيث تدور معظمها حول السبل الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال، والتي تساعد على استقرار

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، المرجع السابق، ص 17.

** هي منظمة دولية تم إنشاؤها رسميا في 30 سبتمبر 1961، تتمثل مهمتها الأصلية في تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لجميع الأفراد في أنحاء العالم، لمزيد من التفصيل أنظر: www.oecd.org

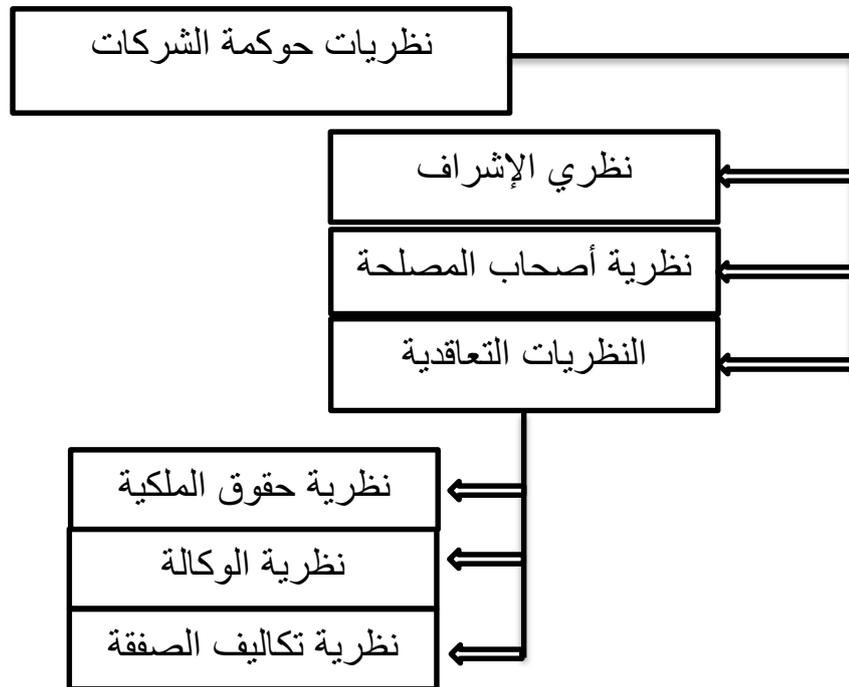
² حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة 1، دار اليازوري، عمان، 2011، ص 15-16.

الاقتصاد ككل، وهي تلك الخطوط التي حرصت المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية على التأكيد عليها من أجل الحفاظ على سلامة أسواق المال واستقرار الاقتصاديات ككل¹.

الفرع الثاني: النظريات الأساسية لحوكمة الشركات

تعد مجموعة النظريات التي تقدم لمفهوم حوكمة الشركات متعددة وذلك راجع للعديد من الدراسات التي قام بها الباحثون من مختلف التخصصات: القانونية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، ولإلمام أكثر بالتطور الذي صاحب مختلف هذه النظريات سنحاول التركيز على أهمها والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل (1-1): أهم نظريات حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة بعد الاطلاع على عدة مصادر مختلفة

أولاً: النظريات التعاقدية

تقوم هذه النظريات على أساس الحجج الانضباطية وطبقاً لقواعد اللعبة الادارية التي تحكم تصرف وسلوك المسؤولين عن إدارة الشركة "أي مجمل الآليات التي تعمل على تحديد السلطة ولها آثار على قرارات المسؤولين عن إدارة الشركة، بمعنى: الآليات التي تحكم مسارهم السلوكي ومجال حريته،

¹ محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 16.

لتشكل الحكومة بذلك ما يسمى بإدارة الإدارة¹، حيث تمثل الشركة على أنها عقدة من الصفقات (العقود)، ما يجعلها "مركزا لصنع القرار مسؤول عن المفاوضات وإدارة جميع العقود اللازمة لنشاطها"². وفيما يلي عرض لأهم النظريات التعاقدية:

1- نظرية حقوق الملكية

تبحث نظرية حقوق الملكية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية، فالهدف من النظرية هو فهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي، ورغم تعدد المفكرين الذين ساهموا في تطوير النظرية إلا أنه لم يقدموا تعريفا مستقرا ونهائيا لحقوق الملكية، وفيما يلي بعض التعاريف:

- عرفها بيجوفيتش (Pejovich 1969) وفقا لما يلي: "حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء، ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقاتهم باستعمال الأشياء"³؛
- عرفها دميستر (Demsetz, 1967) على أنها: "أداة من أدوات المجتمع، تستمد أهميتها من حقيقة كونها تساعد الفرد في تشكيل توقعاته مسبقا، وهو ما يمكنه من تحديد تعاملاته مع الآخرين"⁴؛

ويتم تصنيف حقوق الملكية داخل الشركات إلى ثلاث مجموعات⁵:

- حق الاستعمال: أي الاستعمال الأمثل لما يمتلكه الفرد؛
- حق جني الثمار: أي تحصيل المنافع والأرباح؛
- حق البيع: أي تقرير مصير الشيء المملوك أو حرية التصرف فيه.

¹ جمال خنشور، الحوكمة كمنظور للتقارب بين البعد المالي والبعد الاستراتيجي لإنشاء القيمة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتنقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، 18-19 سبتمبر 2009، ص:8.

² Gérard Charreaux, **Les Théories de la gouvernance: De La Gouvernance des Entreprises a la Gouvernance des systèmes nationaux**, Cahiers du FARGO N° 1040101, Centre de recherche en finance, Architecture et Gouvernance des Organisations, Université de Bourgogne, France, Décembre 2004, P.4.

³ Harold Demsetz, **Toward a Theory of Property Rights**, The American Economic Associationm USA, May 1967, P.347.

⁴ Ibid, p.347.

⁵ Parat. Frédéric, **Le Gouvernement D'entreprise**, Ed Dunod, Paris, France, 2000, P.12.

2- نظرية الوكالة

لقد أُلحِت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف آدم سميث (Adam Smith) عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم. وبعد ما يقارب قرن من الزمن قدم الباحثان بيرل ومينز (Berle and Means (1932) واحد من أهم التفسيرات الأساسية للعلاقة التي تربط المستثمر بالعلاقات المؤسسية، كما أشارا إلى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها في البلدان الصناعية والتي تشهد أسواقها تطورا مستمرا، كما أن " الفصل بين رأسمال الشركة وعمليات الرقابة والإشراف له آثاره على مستوى أداء الشركة، حيث كلما كان عمل أنظمة الرقابة والإشراف جيدا فإن الشركة ستكون أكثر كفاءة والعكس صحيح"¹.

ويعد الباحثان جنسن وميكلنج (M.C. Jensen & W.H. Meckling) هما أول من عرضا نظرية الوكالة بصورة مفصلة سنة 1976، فهما يعتبران نظرية الوكالة تقوم على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فإنه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي ... الخ، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة "عقد يقوم من خلاله شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتوكيل شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه ويتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات"²، هذا ما يظهر أن علاقة الوكالة عبارة عن امتداد واستمرارية لنظرية حقوق الملكية ولكنها بشكل موسع وأكثر شمولية³.

ويمكن تلخيص أهم الفرضيات التي تقوم عليها نظرية الوكالة فيما يلي⁴:

¹ Gérard Charreaux, **Les Théories de la gouvernance: De La Gouvernance des Entreprises a la Gouvernance des systèmes nationaux**, OP, Cit, P.1.

² Michael C. Jensen & William H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics, Vol 3, N° 4, USA, October, 1976, P.310.

³ عبد المجيد كموش، التزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص 25.

⁴ Anthony Bowrin & Others, **The Theoretical Foundations Of Corporate Governance**, 2012, P.4; Disponible sur le site: <http://www.researchgate.net>

- كل من الوكيل والموكل يسعى أساسا لتعظيم منفعة الشخصية، ولهذا فإن الوكيل قد لا يتصرف دائما بأفضل ما يعظم منفعة الموكل مفضلا منفعة الشخصية، وهو ما يسمى "انتهازية الوكيل"
 - عدم القدرة على إجراء التوقعات المستقبلية بدقة نظرا لحالة عدم التأكد التي يفرضها تعقد المحيط الذي تعمل فيه الشركة وعدم استقراره؛ الأمر الذي يجعل العقود غير مكتملة في العادة.
 - "للموكل والوكيل مواقف مختلفة اتجاه تحمل المخاطرة، ففي الوقت الذي يتخذ الوكيل قرارا بعدم المخاطرة حفاظا على مصالح الموكل يمكن لهذا الأخير أن تكون له وجهة نظر مغايرة فيما يخص نفس القرار"¹، كما يمكن للوكيل أن يبالي في تحمل مستويات كبيرة من المخاطرة سعيا إلى تحقيق مصالح شخصية أو بسبب عدم الاكتراث والإهمال، وهو ما لا يرضي الموكل.
 - عدم تماثل المعلومات ما بين الوكيل والموكل: "قالموكل غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة، وأن طرق الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك، ويحدث هذا أحيانا بسبب الاختلاف في الأهداف والرغبات أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين، وبالتالي يستغل الوكيل سيطرته على المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الموكل، وذلك من خلال التلاعب أو التحكم في بعض مما يقوم بالإفصاح عنه، وإخفاء البعض الآخر"².
- وتهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل.

¹ Christine Mallin, **Corporate Governance**, OUP Oxford Ed, 4th Edition, United Kingdom, 2013, P.17.

² بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص 17.

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة الشركة كسلسلة عقود بين الأصيل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دونما اعتبار مصالح الآخرين.

وبرزت أهمية نظرية الوكالة في البحوث النظرية للمحاسبة الإدارية نظرا لاحتمالات التعارض بين الوكلاء والاصلاء مما يؤدي إلى أن أصحاب رأس المال (الاصلاء) في حاجة إلى استعمال الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة.

3- نظرية تكاليف الصفقة:

تعد واحدة من بين أهم النظريات التي ساهمت في ترسيخ المفهوم الحديث لحوكمة الشركات، حيث تركز في تحليلها للمنظمة على مدخل العلاقات التعاقدية وترشيد تكاليف الصفقات، وتعود أصول هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز (Ronald Coase, 1937) الذي أصدر مقالا بعنوان طبيعة الشركة حاول من خلاله تحديد الأسباب التي تؤدي إلى بروز أشكال بديلة للسوق من أجل تنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين أي أن رونالد كوز "تساءل عن سبب وجود الشركة وعن قدرتها على إجراء صفقات داخلية أكثر اقتصادا وفعالية من تلك الصفقات التي تتم في السوق"¹.

ثانيا: نظرية الإشراف

عرفت بعدة أسماء عند الكتاب "كنظرية متعهد الإدارة" و"نظرية رعاية العهدة"، تقوم هذه النظرية على جوانب متعلقة بعلم النفس وعلم الاجتماع، ومثلما هو الحال بالنسبة لنظرية الوكالة فنظرية الإشراف تظهر العلاقة بين مدراء الشركة وملاكها، غير أنها تقدم تفسيرات معاكسة لسابقتها فنظرية الوكالة تنظر إلى الأفراد على أنهم انتهازيون ويسعون فقط من أجل تعظيم منفعتهم الشخصية، أما نظرية الإشراف فإنها تقبل بأن "الوكلاء انتهازيون ولكن الدوافع الذاتية هي أكبر من مجرد تحقيق للذات، وأن الرقابة والمتابعة التي تفترضها نظرية الوكالة تتداخل مع دوافع المتعهد بشكل يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الإنتاجية والتحريض على السلوك الانتهازي"² وأن "هدف المدير في المقام الأول هو تحقيق أقصى قدر من الأداء للشركة، كما أنه لا يكون راضيا عن إنجازاته إلا إذا كان أداء الشركة جيدا.

¹ Michel Ghertman, **Application Pratique de La Théorie des couts de Transaction**, Département Stratégie et Politique D'entreprise, Groupe HEC, Paris, France, 1998, P.6.

² Marco Bender, **Spatial Proximity in Venture Capital Financing: A Theoretical and Empirical Analysis of Germany**, Gabler Verlag Ed, 1st Ed, Germany, 2011, P.103.

فمن هذا المنظور فإن المتعهدين هم المدراء التنفيذيون للشركة والمديرين الذين يعملون لصالح المساهمين ويجمعون حقوقهم، ويسعون من أجل تحقيق الأرباح لفائدتهم، وذلك من خلال دمج أهدافهم الشخصية كجزء من أهداف المنظمة ككل¹، كما تقر النظرية "بضرورة منح المديرين أقصى قدر من الاستقلالية المبنية على أساس الثقة في إدارة شؤون الشركة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من تكاليف المتابعة والرقابة على سلوك المدراء"².

ثالثاً: نظرية أصحاب المصالح

إن اعتبار المؤسسة كمركز للتعاقد هو أبرز ما تشترك فيه النظريات السابقة، وأبرز العلاقات التي تركز عليها هي تلك التي تربط ملاك الشركة بمسيرها والتي في غالب الأحيان تتميز بنوع من الصراع الهادف إلى تعظيم المنفعة الشخصية، هذا الصراع والتضارب في المصالح أدى إلى ظهور تكاليف لذلك أصبح من الضروري البحث عن الإجراءات والقواعد التي تقلل من قيمتها وتحد من تأثيراتها وذلك لزيادة عوائد المساهمين.

قدم العديد من المفكرين تلميحات إلى مفهوم أصحاب المصالح بداية من القرن العشرين ويعد فريمان (Freeman) رائد نظرية أصحاب المصالح ومطور أفكارها حيث "قدم مفهوماً يغطي المشاكل الاستراتيجية لمنظمات الأعمال، محاولاً وضع إطار أكثر مرونة للتعامل مع التغيرات السريعة للبيئة التي تنشط فيها"³. وعرف أصحاب المصالح على أنهم "أي مجموعة أو فرد يمكن له أن يتأثر و/أو يؤثر في تحقيق أهداف المنظمة"⁴ إن الهدف من إدارة أصحاب المصالح هو "وضع أساليب وإجراءات لإدارة الجماعات والعلاقات التي لا تعد ولا تحصى، والتي لها علاقة بالتغيرات الاستراتيجية في بيئة الأعمال"⁵. كما يعتبر أيضاً أن هناك من أصحاب المصالح من يمثلون أهمية بالغة في استمرار الشركة ونجاحها كالملاك، الموظفين، العملاء، الموردين والمجتمع المحلي وهو ما أصطلح عليه تسمية "المفهوم

¹ Khalid Abu Masdoor, **Ethical Theories of Corporate Governance**, International Journal of Governance, Volume N°.2, September 2011, P.3.

² Josiah A, Ronald C, Peterson O M, **An Empirical Test of Competing Corporate Governance Theories on the Performance of Firms listed at the Nairobi Securities Exchange**, European Scientific Journal, Vol. 9, N°.13, May 2013, P.112.

³ Samuel Mercier, **L'apport de la Théorie des parties prenantes au Management Stratégique: Une Synthèse de la littérature**, XI^{ème} Conférence de l'Association de Management Stratégique, Université Laval, Canada, 13-14-15 Juin 2001, P.4.

⁴ Freeman, R. Edward and Mc Vea, John, **A Stakeholder Approach to Strategic Management**, Darden Business School Working Paper N°.01-02, University of Virginia, USA, 2001, P.4.

⁵ Ibid, P.4.

الضيق لأصحاب المصلحة". ويعرف أصحاب المصالح كذلك على أنهم "مجموعة الأفراد والمؤسسات التي تشارك بشكل إرادي وغير إرادي في خلق الثروة المؤسسية، وإنجاز أنشطتها"¹.
 وكخلاصة لما سبق ذكره جدير بالذكر أنه "يصعب بل يستحيل على أي شركة أن تلبى طلبات واحتياجات كافة الفئات المشكلة لأصحاب المصالح في آن واحد، فتحقيق مصالح فئة معينة قد يؤدي إلى تقليل قدرة الشركة على تحقيق مصالح فئة أخرى"².

المطلب الثاني: دوافع ظهور مفهوم حوكمة الشركات

أدى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها إلى طرح العديد من النقاشات حول الطرق الكفيلة بتعزيز كفاءة أدائها، ما أدى إلى بروز العديد من الاستفهامات حول العلاقة المعقدة التي تربط هذه الشركات بكل الأطراف ذات المصلحة التي ما تكون في غالب الأحيان ذات مصالح متعارضة، هذا بالإضافة إلى توسع الأسواق المالية وتنوع بدائلها الاستثمارية وهو ما أدى إلى ظهور وتبلور مفهوم جديد ينظم هذه المسائل يعرف بحوكمة الشركات³.

فالأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس وانهيار الشركات في العالم قد أظهرت الحاجة إلى إعادة التوازن ومعالجة الخلل في الهياكل المالية والإدارية للمؤسسات.
 وفي ما يلي أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات⁴:

- ضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود و حل المنازعات بطريقة فعالة، بالإضافة إلى ضعف نوعية المعلومات التي تؤدي إلى منع الإشراف و الرقابة كما تعمل على انتشار الفساد و انعدام الثقة؛
- وقوع الكثير من الشركات في أزمات مالية، ومن أبرزها أزمة جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، أزمة مؤسستي انرون وورلد كوم في الولايات المتحدة سنة 2001 ؛

¹ مراد كواشي، دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، الملتقى العملي الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7 و 8 ديسمبر 2010، ص 2.

² المرجع نفسه، ص 6.

³ عبد المجيد كموش، مرجع سابق، ص 33.

⁴ مبروك قدوري، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 20.

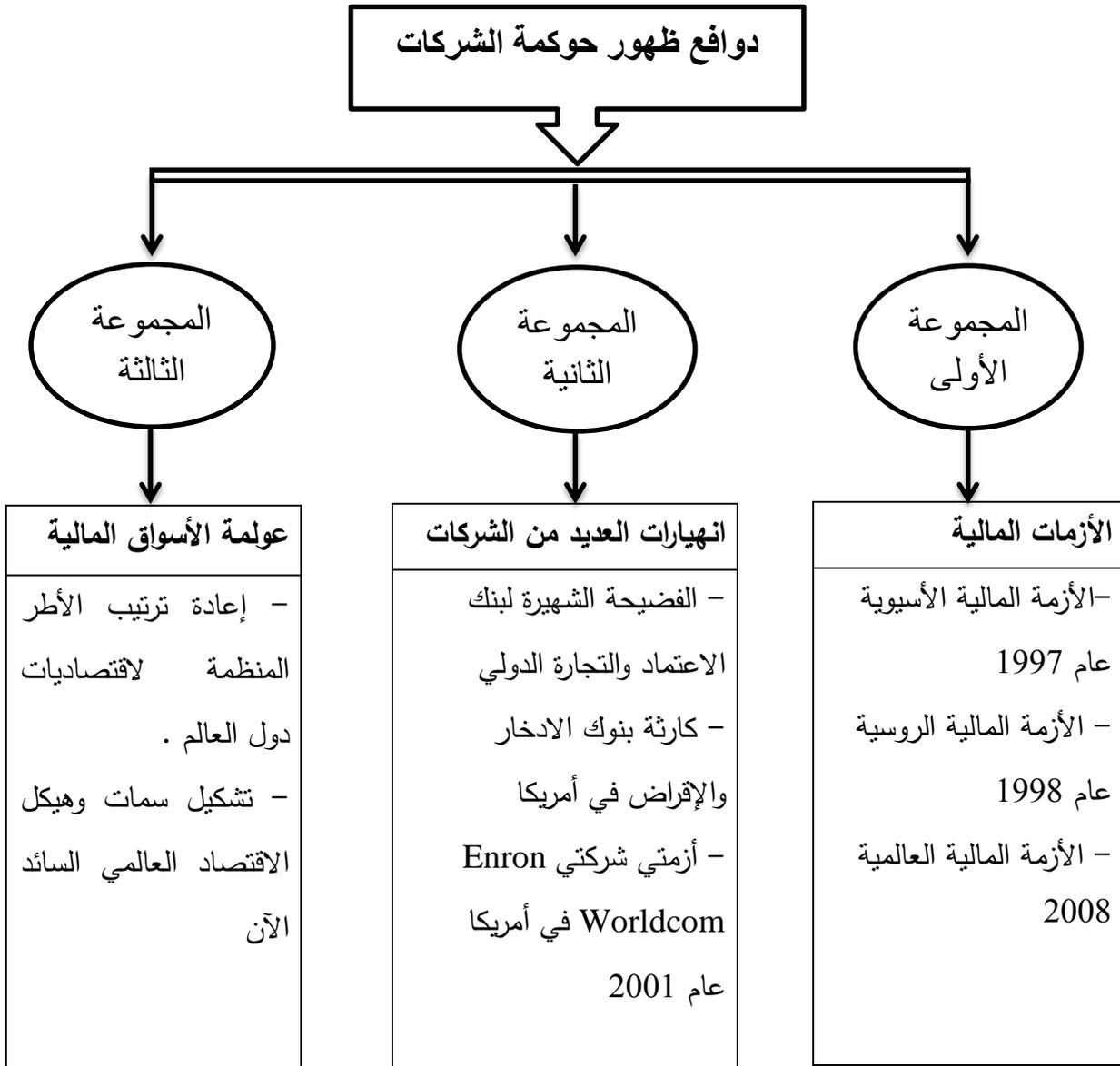
- ظهور الكثير من القضايا الفساد المالي والإداري من خلال التلاعب والتضليل في التقارير المالية و هذا بالممارسة المالية والإدارية الخاطئة بالمؤسسة؛
 - تحول معظم دول العالم إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛
 - كثرة وجود المشاكل الناجمة عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين من جهة وبين ذوي المصالح المتعارضة من جهة أخرى.
- وتنعكس أهمية هذه الدوافع والأسباب في الآتي:
- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
 - تحسين الكفاءة الاقتصادية؛
 - عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
 - تعزيز المساءلة، وتقويم أداء الإدارة العليا؛¹
 - توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمتها؛
 - مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية؛
 - مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المنشأة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل؛
 - ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المنشأة؛
 - تشجيع المنشآت على الاستخدام الأمثل لمواردها بأكفأ السبل الممكنة؛
 - توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المنشأة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛
 - توفير إطار واضح لمهام كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بما يضمن عدم حدوث لبس أو غموض أو تداخل بين اختصاصات هذه الأطراف؛

¹ ابراهيم اسحاق نسمان، دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، (مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2009)، ص 22.

- تحقيق نوع من التكامل بين المنشأة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة؛
 - توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية¹.
- وكتفصيل أبسط للدوافع والعوامل التي كانت وراء الحاجة لحوكمة الشركات يمكن لنا الاستعانة بالشكل الموالي الذي يدرج هذه العوامل تحت ثلاثة مجموعات كمايلي:

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 15.

الشكل (1-2): دوافع ظهور الحوكمة



المصدر: من إعداد الطالبة بعد الاطلاع على عدة مصادر

من الشكل السابق يمكن أن نستخلص أن هناك العديد من الدوافع والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات، والتي يمكن تقسيمها كما يوضح الشكل إلى ثلاثة مجموعات رئيسية أهمها الأزمات المالية، انهيار الشركات وعولمة الأسواق العالمي.

المطلب الثالث: المفهوم الحديث لحوكمة الشركات

نظرا لما تشهده بيئة الأعمال من تغيرات كبيرة برزت العديد من التعقيدات التي تربط الشركات والمؤسسات بكل الأطراف ذات المصلحة لأن في غالب الأحيان تكون مصالحهم متعددة ومتعارضة هذا إضافة إلى توسع الأسواق المالية وتعدد وتنوع بدائلها الاستثمارية¹، الشيء الذي جعل الشركات تتنافس من أجل جذب أكبر عدد من المستثمرين الذين بدورهم أصبحوا يطالبون بالأدلة والبراهين على أن إدارة الشركة تتم وفقا للممارسات السليمة للأعمال، والتي تضمن تقليل عوامل الفساد وسوء الإدارة إلى أدنى حد ممكن، وهو ما أدى إلى ظهور وتبلور مفهوم جديد في مجال المنظمات وإدارة الأعمال يعرف بحوكمة الشركات (Corporate Governance)².

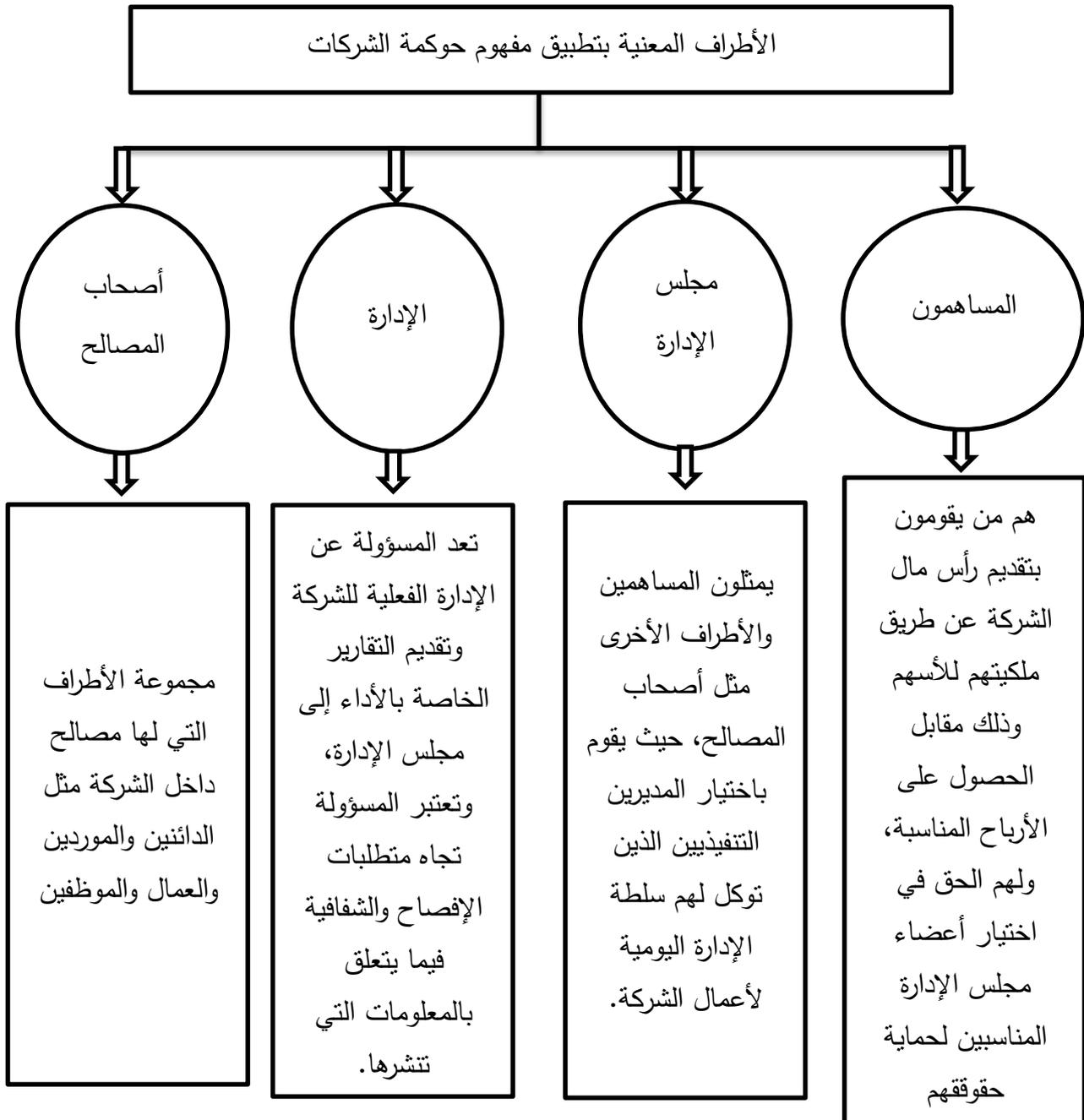
فالانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالمفهوم الحديث لحوكمة الشركات كانت بداية من سنة 1992 نتيجة لصدور تقرير لجنة كادبوري (Cadbury Committee) المشكلة من قبل مجلس التقارير المالية التابع لسوق لندن للأوراق المالية والتي شكلت خصيصا للنظر في الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات ومعالجتها³. ونتج عن ذلك أن هناك أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم للمفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تجسيد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. والشكل الموالي يوضح هذه الأطراف:

¹ عبد المجيد كموش، مرجع سابق، ص 33.

² محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 14.

³ عبد المجيد كموش، مرجع سابق، ص 35.

الشكل رقم (1-3): الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة-، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص20.

من الشكل السابق يتضح لنا أن الأطراف الرئيسية التي تساهم في نجاح نظام حوكمة الشركات والتي تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تجسيد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تتمثل في المساهمون، مجلس الإدارة، الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى.

المبحث الثاني: ماهية حوكمة الشركات

تعد الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعرثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية عام 1997 و أزمة شركة Ernon التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، العامل الرئيسي وراء الاهتمام المتزايد بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة حيث أصبحت من المواضيع البارزة التي تفرض نفسها في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. ويعتبر الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث* في كتابه "ثروة الأمم" صاحب أولى الإضاءات في موضوع الحوكمة لأنه أول من تحدث عن حماية الحكومة لرؤوس الأموال والأسواق دون التحكم فيها .

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة الحوكمة بنوع من التفصيل، وذلك عن طريق محاولة تسليط الضوء على مفهومها ومحاولة إبراز خصائصها وأخيرا تبيان أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها

أدت الانهيارات والفضائح المالية التي مست الشركات الكبرى في جل دول العالم خاصة المتقدمة منها إلى الوصول إلى نتيجة مفادها فشل الاساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات، هذا ما حرك الجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء هذه الأزمات والانهيارات، خلصت هذه الدراسات في الأخير إلى وجوب تطبيق مجموعة من القواعد اصطلح عليها اسم الحوكمة فهذه الأخيرة تعد الحل الأنجع لمنع حدوث هذه الأزمات، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لمفهوم الحوكمة وخصائصها بشيء من التفصيل، وذلك من خلال محاولة إبراز مفهومها أولا ثم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

لا يوجد هناك اتفاق حول مفهوم أو تعريف واحد لحوكمة الشركات فلقد اختلفت آراء الباحثين في التوصل إلى مرادف لمصطلح Corporate Governance باللغة العربية بل هناك تعاريف عدة تعددت بتوجهات وتخصص من تناولوا هذا الموضوع بالدراسة والبحث إلا أنه تم الاتفاق بين العديد من الخبراء

اللغويين والقانونيين على اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات" في محاولة لنشر وترسيخ هذا المفهوم في الأدبيات¹، وحتى يتضح هذا المفهوم سنعرّفه لغة واصطلاحاً.

أولاً: التعريف اللغوي للحوكمة

من المتعارف عليه إن مصطلح "حوكمة الشركات" حديث في اللغة العربية، وهذا ما يبرر سبب الاختلاف في التسمية في البداية، فعند الرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ «حكم» نجد أن العرب تقول: حكمت واحكمت وحكّمت؛ بمعنى: منعت ورددت؛ ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم؛ ومن المعاني لكلمة «حَكَمَ»: حَكَمَ الشيء وأحكّمه كلاهما: منعه من الفساد²، فمصطلح حوكمة الشركات في اللغة يعني الحكم أو التحكم أي السيطرة على الأمور بوضع ضوابط وقيود تحكم العلاقات³.

فلفظ حوكمة لم يرد في القواميس العربية على هذا الوزن، إلا أن المعنى العام لها من مادة لفظ حكم الذي يعني كما سبق القول المنع من الظلم والفساد وهو المنفق عليه اصطلاحاً لكلمة الحوكمة، ولقد حاول البعض ترجمتها إلى: الحاكمة أو الضوابط المؤسسية الحاكمة، إلا أن المصطلح الشائع هو الحوكمة الذي لقي استحساناً من رئيس مجمع اللغة العربية وأقره عام 2002.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للحوكمة

لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح «حوكمة الشركات» نظراً لتداخله مع كثير من الجوانب المالية والقانونية والإدارية، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح إذ يدل كل منها على وجهة النظر التي يتبناها صاحب التعريف، لكن رغم تعدد هذه التعريفات إلا أن دلالاتها متقاربة، ومن هذا

¹ عبد السلام ابراهيم، فاضل عباس كريم، حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة: دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة التأمين العامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 12، 2009، ص 160.

² محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، بدون سنة طبع، ص 951-952

³ غضبان حسام الدين، فرداس أسماء، دور الاتصال المالي في تفعيل مراقبة التسيير لدى المؤسسات المصرفية "مدخل الحوكمة"، الملتقى الدولي حول مراقبة التسيير: أداة للقيادة والتحكم في الأداء، واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وخبر البحث للإبداع والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2013، ص 2.

الطرح نحاول أن نورد بعض المفاهيم والتعريفات المقدمة من طرف بعض الباحثين والهيئات الدولية كما يلي:

أ- مفهوم الحوكمة من وجهة نظر بعض الباحثين

اختلف الباحثون حول مفهوم حوكمة الشركات وهذا راجع لزاوية نظر كل واحد منهم فيرى جيرارد شارو Gérard Charreaux على أنها: "مجموعة من الآليات التي لها القدرة على تحديد سلطات المسيرين والتأثير في قراراتهم، وبعبارة أخرى هي الميكانيزمات التي تحكم سلوكهم للحد من السلطة التقديرية لهم"¹.

أما بينوا بيجي Benoît Bigé فيرى أنها: "مجموعة من الآليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقية لنشاط الشركات من أجل تحقيق أهدافها التي أقرتها مسبقاً"².

وفي رأي آخر يرى محمد مصطفى سليمان بأنها: " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم والمصالح من ناحية أخرى"³.

أما جنكينسون وماير Jenkinson & Mayer فالحوكمة تعني: "مجموع العمليات والهيكل التي من خلالها يتم توجيه أعمال الشركات وإدارتها، من أجل تحسين قيمة أسهم المساهمين على المدى الطويل من خلال تعزيز أداء الشركات ومساءلتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة مع الشركة"⁴.

¹ Gérard chareaux, Peter Writz, **Gouvernance Des Entreprises Nouvelles Perspectives**, Economica, Paris, 2006, P.7.

² Benoit Bigé, **Gouvernance, Contrôle et Audit Des Organisation**, Economica, Paris, 2008, P 7.

³ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 18.

⁴ Uwuigbe, Olubukunola Ranti, Fakile, Adeniran Samuel, **The Effects of Board Size on Financial Performance of Banks: A Study of Listed Banks in Nigeria**, International Journal of Economics and Finance, Vol 4, No 2, February 2012, P.260.

ب- مفهوم الحوكمة من وجهة نظر بعض الهيئات والمنظمات الدولية

حوكمة الشركات هي الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة¹.

عرف تقرير لجنة كادبوري Cadbury البريطانية، الحوكمة: أنها النظام الذي يتيح للمساهمين توجيه وإدارة ومراقبة شركتهم عن طريق تعيين أعضاء مجلس الإدارة واختيار المراقب الخارجي، كما تشمل الحوكمة تنظيم الحقوق والمسئوليات المناطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وتقديم الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة من جهة، وبين الأهداف الفردية والأهداف المشتركة من جهة أخرى².

كما تواصل لجنة كادبوري توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة وعملية للحوكمة وهي: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"³.

في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن نظام حوكمة الشركات هو الهيكل الذي تنتظم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، مع التأكيد على أن يتضمن هذا الهيكل نظاماً للحوافز للمديرين ومجلس الإدارة مرتبطاً بأداء الشركة الذي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين ويؤدي إلى تشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد الشركة⁴.

في تعريف رابع جاء: إن حوكمة الشركات تعنى بشكل عام، القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من

¹ حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين -مجموعة مركز بحوث- ترجمة سمير كريم -نشر المشروعات الدولية الخاصة- غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، ص 388.

² محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات، مع إطلالة إسلامية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، ورقة عمل أساسية، جامعة الأزهر، مصر، 2005، ص 02.

³ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010، ص 09.

⁴ Hanen Ben Ayed-Kooubaa, **L'impact Des Mécanismes Internes De Gouvernement De L'entreprise sur la Qualité De L'information Comptable**, Cahiers de Recherche PRISM-Sorbone 10-18 Pole de recherche Interdisciplinaire en science du management, UFR de Gestion et Economie d'entreprise – université paris, panthéon Sorbonne, p.1.

جهة أخرى، وبشكل أكثر تحديدا يقدم مصطلح حوكمة الشركات إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المساهمون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ وكيف يتأكد هؤلاء المساهمون أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟ وما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع؟ وأخيرا كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟¹.

وتم تعريف حوكمة الشركات من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC* بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".²

كما عرف القانون البلجيكي حوكمة الشركات عام 2004: "ان حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار الشركات ويتحكم فيها طبقا لها، ويحقق نموذج جيد لحوكمة الشركات هدفه بان يحافظ على توازن سليم بين الملكية والادارة وكذلك التوازن والاداء والالتزام".³

كما جاء في تعريف لمركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE: " هي الاطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الادارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الاشراف على عمليات الشركة".

كما عرفها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ISSCA* على أنها: "مجموعة المسؤوليات والممارسات المتبعة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمن تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال الشركة بشكل فعال وعلى نحو مسؤول"⁴.

¹ محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات، مع إطلالة إسلامية، مرجع سابق، ص 02-03.

² حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختيارية على

شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 09

³ المرجع نفسه، ص 09.

* هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص تم إنشاؤها عام 1956، تضم 184 بلدا عضوا هم من يقرروا سياساتها، تعمل تحت شعار تشجيع استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية وهذا بهدف تخفيض عدد الفقراء

وتحسين أحوال الناس المعيشية. لتفصيل أكثر أنظر: [http:// www.ifc.org.arabich](http://www.ifc.org.arabich)

⁴ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، العدد 63، فيفري 2004، عدد 53، ص 3. متوفرة على الموقع

الإلكتروني: [http:// www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)

وتأسيساً على ما تقدم ومن خلال كل هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة الشركات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالشركة ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين فيها. فهي "مجموعة القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة فضلاً عن استغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة"¹.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة والحد من التصرفات غير السليمة للمديرين.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

من خلال مجموعة المفاهيم المختلفة التي أعطيت لحوكمة الشركات والتي شملت جوانب عديدة ومتنوعة بتنوع وجهات النظر حول هذا المصطلح، نجد أنها تتميز بجملة من الخصائص، ويمكن تلخيص أهم خصائص حوكمة الشركات فيما يلي²:

- * **الاستقلالية:** ويقصد بها استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وأنه لا توجد ضغوط عليها.
- * **المساءلة:** للمساهمين الحق في مساءلة ومحاسبة أعضاء مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي والخارجي، والإدارة التنفيذية عن قراراتهم وإمكانية تقييم أعمالهم.
- * **المسؤولية:** وتعني تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- * **العدالة والأمانة:** ويقصد بها احترام حقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركة والعدل في المعاملة بينهم، وذلك بكلّ أمانة.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص 27.

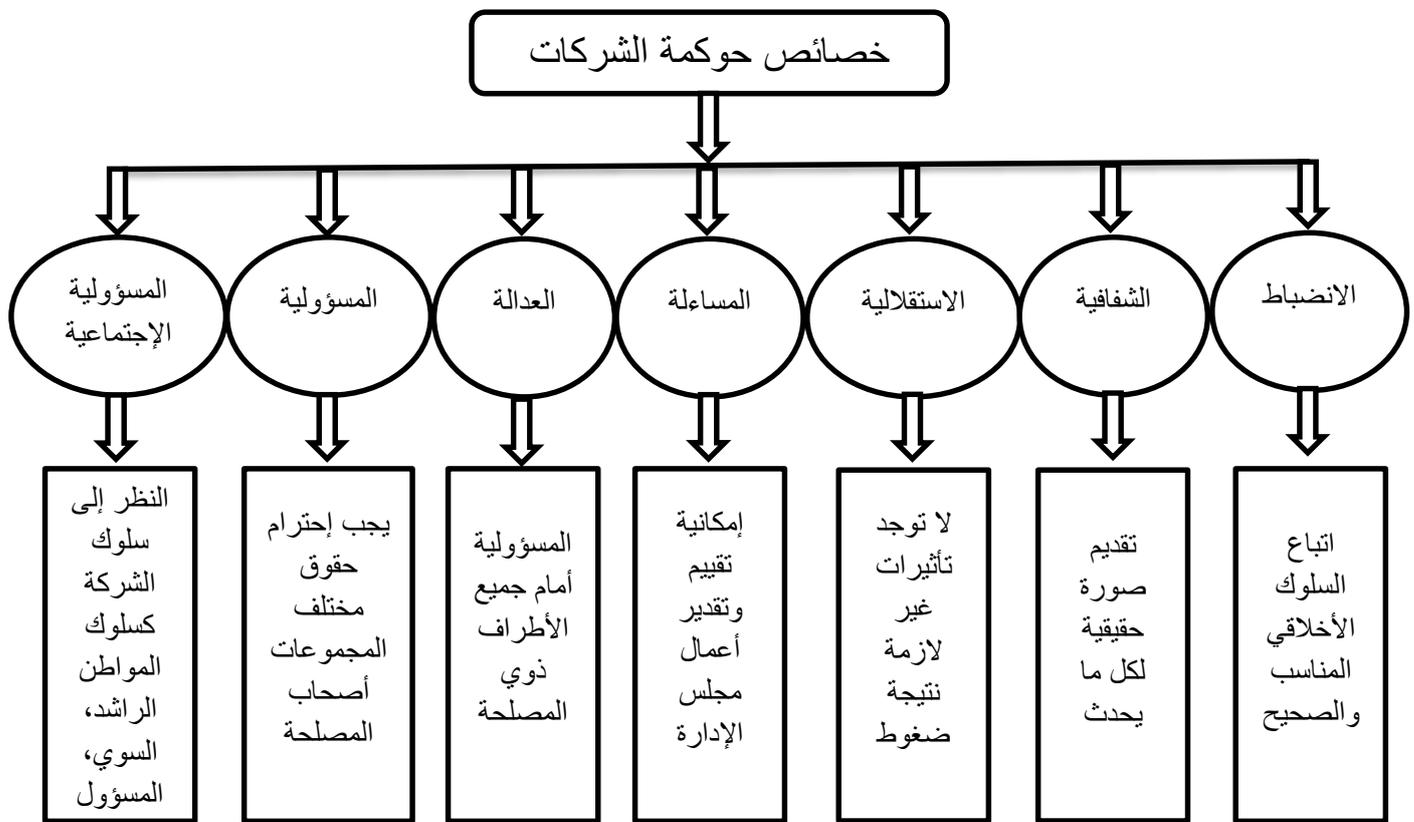
² عمار بلعادي، رضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010، ص 05.

* **الانضباط:** ويقصد بها اتباع مختلف الأطراف في الشركة للسلوك الأخلاقي في أداء مهامهم.

* **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقة وواضحة لكل ما يحدث داخل كيان الشركة، مثل الإفصاح عن أهدافها المالية، نشر القوائم المالية والتقارير السنوية في الوقت المناسب، وتقديم الحسابات طبقاً لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة دولياً.

مما سبق ذكره يمكن توضيح خصائص حوكمة الشركات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في

المصارف)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 23.

نستنتج من الشكل السابق أن لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص والتي تمثل قيماً جوهرية لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، وبالتالي تحقيق أهداف واستراتيجيات الشركات.

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها

تتبع أهمية حوكمة المؤسسات من دورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترسيخ مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية في الأسواق والتي تسعى إلى كشف التلاعب والفساد وسوء

الإدارة، فتطبيق مبادئ حوكمة له أهمية كبيرة ويسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا ما سنأتي على تفصيله.

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات

إن الهدف الاساسي الذين من أجله وجد مفهوم حوكمة الشركات هو محاولة تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وهذا بغية تحقيق الحماية للمساهمين بالموازاة في ذلك مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة الغير مبرر الذي لا يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وعموما يمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة لتطبيق حوكمة الشركات ما يلي¹:

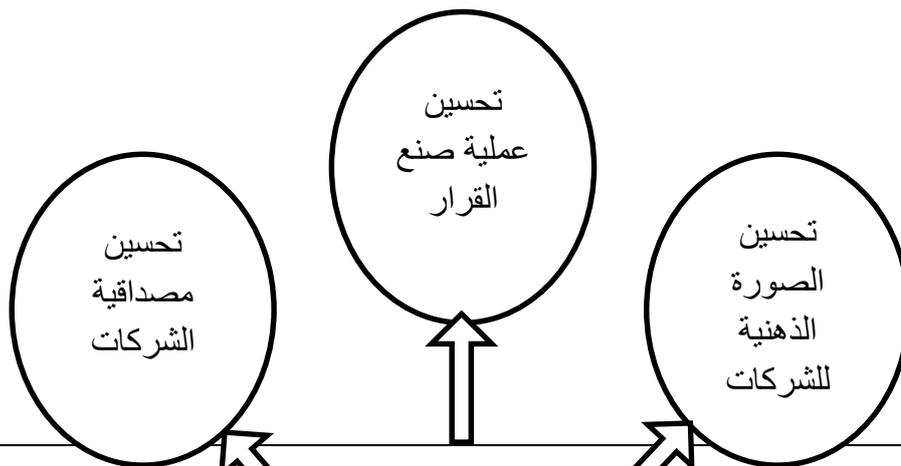
- حماية حقوق المساهمين، حيث يتم الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم والشفافية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وضمان حقوق أصحاب الملكية وحقهم في الانتخاب وفي الحصول على حصة من الأرباح السنوية؛
- تحقيق العدالة حيث يعترف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة، وعلى نحو يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين داخل أو خارج الشركة على السواء؛
- توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال، حيث تعمل على توفير المعلومات والحقائق الخاصة بعمل الشركة على نحو دقيق وملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس صحة التحكم المؤسسي في الشركة، وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، وتطبيق القوانين والقواعد وهذا ما يشكل دعائم مناسبة لحوكمة الشركات مما ينعكس على سلامة وكفاية وفعالية أداء الشركة؛
- رفع كفاءة أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بالتقليل من الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، بمعنى آخر كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم بي مصالح الإدارة ومصالح المساهمين²؛
- وضع أنظمة للرقابة على أداء المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات؛
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركات وإجراءات المراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد بكل صوره سواء كان ماليا أو محاسبيا¹؛

¹ سيد عبد الرحمان عباس بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة فرحات عباس سطيف -1، الجزائر، 2012، ص 56-57.

² علاء فرحان طالب، ايمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص 43.

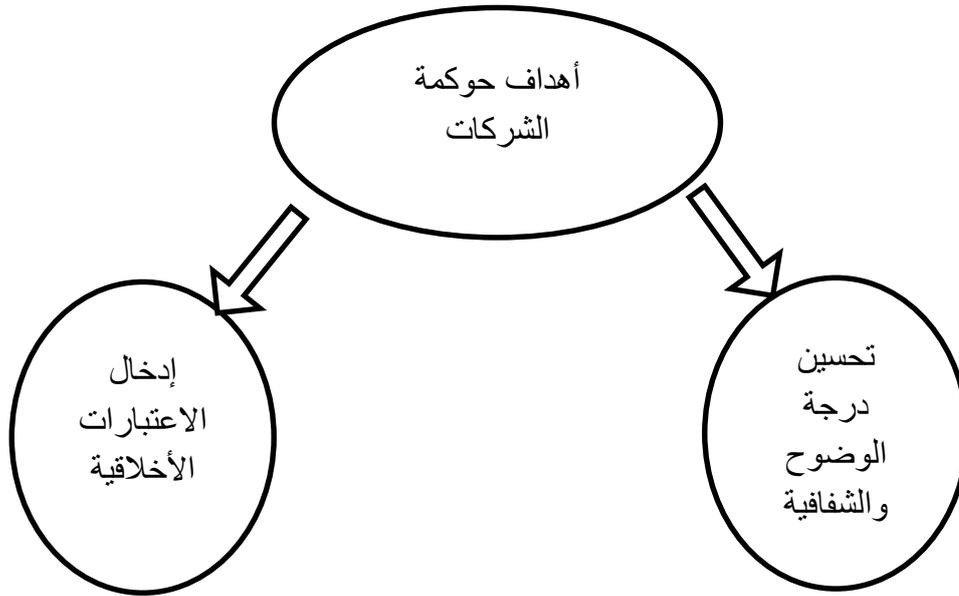
- تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول التي لا يوجد لشركاتها تعامل نشط في الأسواق المالية؛
 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛
 - وجوب إلزامية الرقابة الفعالة وتدعيم المساءلة المحاسبية، مما يدعم عنصر الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.
- كما يمكن أن تصل الحوكمة لأهدافها إذا ما دعمت بنظم المعلومات المحاسبية بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين وتطوير إدارتها ومساعدة المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجيات سليمة تضمن سلامة الأداء بصورة عامة، كما تضمن مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي لهذه المؤسسات². ويمكن ترجمة الأهداف السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل (1-5) أهداف حوكمة الشركات



¹ أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشرى الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة المؤسسات من منظور إسلامي، مداخلة في ملتقى حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 20-21 أكتوبر 2006، ص 10.

² عبد الغني دادن، سعيدة تلي، فعالية حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص 5.



المصدر: بن علي بن عزوز، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يوم 20-21 أكتوبر 2009، ص.5.

من خلال هذا الشكل يمكن أن نستخلص أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة جراء الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية خاصة كما سبق الإشارة إليه ما حدث بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي سعت وراء الربح السريع عن طريق التلاعب بالقوائم المالية وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي، كل هذا استدعى الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وتأكيد أهميته¹. فتطبيق حوكمة الشركات في إدارة الشركات أصبح حاجة ملحة نتيجة استفحال قضايا الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح خاصة المساهمين والمستثمرين، فمفهوم

¹ علاء فرحان طالب، ايمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص 33.

حوكمة الشركة يعد نظام المناعة في الشركات لأنه يعمل على محاربة الفساد وتحقيق الصحة والسلامة المالية والمحاسبية للشركات¹.

ومن الناحية المحاسبية تعد حوكمة الشركات الأساس الرئيسي الذي تعتمد عليه الشركات لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية من مساهمين ومتعاملين في سوق الأوراق المالية وغيرهم من أصحاب المصالح في مدى موثوقية ومصداقية المعلومات المفصح عنها².

إن ما تجدر الإشارة إليه بخصوص أهمية حوكمة الشركات أن هذه الأهمية تكمن في جوانب متعددة، لذلك سنحاول من خلال هذا التفصيل تسليط الضوء أكثر على أهمها والمتمثلة فيما يلي:

أولاً- على مستوى الاقتصاد

تساهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، وذلك من خلال العمل على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، كذلك تعمل على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة على مستوى الاقتصاد فيما يلي³:

- تحقيق التنمية الاقتصادية، وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والاداري وسوء الإدارة، ما يؤدي بدوره إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من تقلباتها، ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة والشركات تعمل على استخدام الموارد بكفاية أكثر الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي المنشود؛
- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام، وتحقيق ازدهار ونمو الشركات العاملة ضمن حدوده لتوفير فرص العمل

¹ ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية-، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 3، العدد 9، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 7.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 15.

³ محمد حمو، جعفر هني محمد، بواعث الحوكمة وتنميتها في الاقتصاديات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر، 2013، ص 186.

والخدمات الصحية والإشباع للحاجات الأخرى، ليس لتحسين مستوى المعيشة فحسب بل وتعزيز التماسك الاجتماعي؛

- كونها الحل الاقتصادي والاجتماعي الأمثل لتطوير المجتمعات، "بالمساعدة على محاربة الفقر وتقليل حدته وزيادة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو الذي يحقق الازدهار والرفاهية للمجتمعات، كل هذا من خلال تطبيق الحوكمة في القطاعين العام والخاص"¹؛

- "إن وضع واتخاذ تدابير جيدة وفعالة لممارسة السلطات سيساعد بشكل كبير على كبح جماح الفساد المتفشي داخل القطاع العام"²، وهو ما يساهم في حفظ الثروات والأصول الوطنية، ويضمن سلامة وشفافية عمليات الخوصصة ما يضمن عدالة العائد المتولد عن عملية التنازل.

ثانياً - على مستوى الشركات

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل تسمح للشركة بتحقيق أداء أفضل، وبالتالي تصبح القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، إضافة إلى ذلك فالحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يساعدها على توسيع نشاطها وبناء الثقة مع أصحاب المصالح، فتطبيق الشركات للحوكمة يمكنها من³:

- رفع الكفاءة الاقتصادية لها من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛

- وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصالح المساهمين؛

- الانفتاح على أسواق المال العالمية من خلال جذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية؛

¹ سندية مروان سلطان الحياي، ليث محمد محمد الجعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية-، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر، 2013، ص 353.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 141.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 28-29.

- زيادة ثقة المستثمرين فيها وعدم التخلي عنها حتى في حالة تعرضها لأزمات مؤقتة وذلك لثقتهم في قدرة الشركة على الصمود في وجه الأزمات، وتيقنهم من أن حقوقهم محمية بالكامل مادامت هذه الشركة تعتمد تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم.

ثالثاً - بالنسبة للمستثمرين و حملة الأسهم

تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين، علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح، إذ أن التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة، ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم، فانعكاسات حوكمة الشركات على المستثمرين وحملة الاسهم يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛
- ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بسوء استخدام السلطات المخولة إليه للإضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.
- "الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات"²؛

رابعا - بالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين

تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية³. ويمكن أن نبرز أهمية الحوكمة في إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح فيما يلي¹:

¹ شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، حوار الأربعاء، مركز الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 6.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 29.

³ دادن عبد الغني، سعيدة تلي، مرجع سابق، ص: 4-5.

- تساهم في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال العلاقة الوثيقة والقوية التي تساهم في بناءها بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم؛
- يظهر جليا أن حوكمة الشركات لا تقتصر على تحقيق مصالح الملاك فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى حماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، وهذا بالضرورة سوف ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد ككل، ويتحقق ذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف التي حملتها حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: مبادئ وآليات حوكمة الشركات

برزت الحاجة لدى دول العالم لتنظيم عمل الشركات وخاصة الكبيرة منها والمدرجة ضمن أسواق رأس المال إلى اتخاذ مجموعة من المبادئ التي تركز من خلالها مفهوم الممارسات السليمة للأعمال ويقصد بهذه المبادئ "مجموعة المعايير السلوكية والاخلاقية التي تنظم عمل مجلس الغدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في الشركات، وتهدف إلى تحقيق توازن بين مختلف مصالح الأطراف الفاعلة في الشركة، وتتميز بعدم الإلزام القانوني لها، أما القواعد فتتمثل النظم والإجراءات التي تهدف إلى

¹ نهلة أبو اسماعيل، فتحة مخاش، مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الأول، جامعة حسبية بن بوعل، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر، 2013، ص: 192.

تحقيق المبادئ من خلال الإلزام القانوني بها وربطها بتحقيق سياسة المسؤولية والمساءلة، فمن خلال السلطات والمسؤوليات الممنوحة لمختلف الأطراف المشاركة في عملية الحوكمة يتم وضع القواعد اللازمة لمساءلتهم¹. وهذا ما سنأتي على تفصيله في المطلب الأول ضمن هذا المبحث.

بالإضافة لمبادئ حوكمة الشركات التي تساهم في تحسين حوكمة الشركات تبرز آليات حوكمة الشركات كشق ثاني أساسي يساهم في تفعيل تطبيق الحوكمة حيث أن التطبيق الجيد لهذه الأخيرة يتطلب تكاملا بين مختلف آلياتها التي هي عبارة عن "مجموع الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية والاعلوية المسيطرة من حملة الأسهم"².

ولقد اختلف تقسيم الباحثين لهذه الآليات وذلك لاختلاف الأسس المتبعة من قبلهم، لكن أشهر النظريات هي تلك التي تستند لنظريات حوكمة الشركات فتقسم آليات الحوكمة وفقا لنظرية الوكالة إلى آليات داخلية وآليات خارجية وهو التقسيم الأكثر انتشارا بسبب وضوحه وهذا ما سيتم اعتماده ضمن المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

لقد فرضت حوكمة الشركات ذاتها، فالقيم والاخلاق والمبادئ ان رأى البعض إمكانية التوصل منها او التخلي عنها او المتاجرة بها فسوف تحقق ذاتها بمجتمع مدني يبحث عن القيم وعن عوامل الصدق و العدالة وعن الحقيقة، والحقيقة ترتبط وجودا وتلازما بالحوكمة³.

الفرع الأول: مفهوم مبادئ حوكمة الشركات وأهدافها

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات مختلف القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، حيث

¹ علال بن ثابت، دراسة في مساهمة البورصات في وضع معايير وقواعد حوكمة المؤسسات، مجلة الاصلاحات الاقتصادية، تنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد رقم 10، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2011، ص 68.

² بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية: دراسة تطبيقية، مقال صادر عن وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، مصر، 2009، ص 5.

³ محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 128.

صرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعدم وجود نموذج جيد وموحد لحوكمة الشركات، حيث أن المبادئ بطبيعتها تتطور وتتغير من خلال الإبداع والتطور في الشركة¹.

ومن بين أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها مبادئ حوكمة الشركات ما يلي:²

- تقييم وتطوير الأطراف القانونية والمؤسسية، والتنظيمية التي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات.
- تقديم إرشادات لبورصات الأوراق المالية، والمستثمرين، والشركات المدرجة وغير المدرجة.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي وبين السياسات الهيكلية، من خلال أسلوب حوكمة الشركات الذي يتضمن العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها.
- توفير الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة، و الإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصالح الشركة والمساهمين فيها؛
- تيسير المتابعة الفعالة، والتي يتسنى عن طريقها تشجيع الشركات على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة؛
- جذب الاستثمارات الخارجية، التي تمكن الشركات من التوسع و المنافسة العالمية ورفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين؛

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من الإرشادات والمعايير بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذوي العلاقة المعنية بحوكمة الشركات عرفت باسم (قواعد حوكمة الشركات)، فأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشرا على مستوى الالتزام المهني بقواعد الحوكمة الذي وصلت إليه إدارة الشركات، ومن الشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد.³

وقد شملت المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة مجالات، تم تعديلها سنة 2004 بعد العديد من المشاورات العامة والمكثفة، وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الصياغة المعدلة للمبادئ والتي أصبحت تشمل ستة مجالات.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 12.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، المرجع السابق، ص 345.

³ ماجد اسماعيل ابو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2009، ص 18.

وتعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مرجعا على المستوى العالمي¹، كما تمثل أساسا مشتركا وضروريا لتطوير ممارسة سلطات الإدارة في تفعيل دورها في إطار الحوكمة.

وقد أوردت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحوكمة ما يلي:

- ليست ملزمة، بل تعد بمثابة نقاط مرجعية؛
- دائمة التطور بطبيعتها في ضوء التغيرات ؛
- لا توصي بنموذج وحيد للحوكمة، ولكنها توصي ببعض الأساليب المشتركة التي يمكن أن يستوعبها أي نموذج في أي منظمة؛²
- تركز هذه المبادئ على المصارف والشركات التي يجري تداول أوراقها المالية؛
- يعتمد نظام الحوكمة بشكل فعال على مزيج من التنظيم الداخلي والخارجي لزيادة كفاءة أداء الشركات وتقليل المخاطر إلى أقصى درجة، وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح.³

الفرع الثاني: تفصيل مبادئ حوكمة الشركات

وتتمثل هذه المبادئ أساسا في:

- المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يؤكد هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية. وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية:

- وضع إطار فعال لحوكمة الشركات يهدف إلى التأثير على الأداء الاقتصادي ونزاهة الأسواق والحوافز التي تقدم للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية؛

¹ Olivier Meier et Guillaume Schier, **Entreprises Multinationales (Stratégie, Restructuration, Gouvernance)**, Paris, France, 2005, p 272.

² ابراهيم اسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين 2009، ص 26.

³ المرجع نفسه، ص 27.

- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على حوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ وأن تتوافق مع أحكام القانون؛
 - أن تنص التشريعات على توزيع المسؤوليات بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛
 - أن تتميز كل من الهيئات الاشرافية والرقابية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية، كما أن قراراتها وأحكامها يجب أن تكون في الوقت المناسب وأن تتميز بالشفافية.¹
- يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة بحيث يحقق الإفصاح والشفافية، كما ينبغي ضمان الالتزام باللوائح والقوانين، وأن تتميز الجهات الاشرافية بالنزاهة والموضوعية في القيام بواجباتها.

- المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، والمتمثلة في:

- أ- **تحديد الحقوق الأساسية للمساهمين والمتمثلة فيما يلي:**
 - تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
 - نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
 - الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة؛
 - المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
 - انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
 - الحصول على حصص من أرباح الشركات.
- ب- **حق المساهمين في المشاركة، وإعلامهم بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة:**
 - التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركات؛
 - الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال،
 - العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة.²

¹ كززة براهيمة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 20.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 40-41.

- ت- حق المساهمين في المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية، وهي:
- تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، فضلا عن المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب فيما يخص الموضوعات التي ستتخذ بشأنها القرارات في الاجتماع؛
 - إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالتدقيق الخارجي السنوي، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة؛
 - تسهيل مشاركة المساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بحوكمة الشركات، وأن يكون للمساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يخص سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة.
 - إعطاء الحق للمساهمين في التصويت بالحضور شخصيا أو بالإنابة مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو بالإنابة.
- ث- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من السيطرة والرقابة، والتي تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم؛
- ج- ينبغي توفر الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات؛
- ح- توفير لجميع المساهمين بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستشارات لمنع سوء الاستغلال؛
- خ- ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح، والتي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم¹
- مما سبق يتضح لنا أن إطار الحوكمة يجب أن يحمي حقوق المساهمين، منح نقل ملكية الأسهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، وغيرها من الحقوق المذكورة سابقا.

¹ كنزة براهيمة، مرجع سابق، ص 22.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوق للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغييرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة؛
- حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري؛
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.¹

ومنه فإن هذا المبدأ ينص على أن إطار حوكمة الشركات يجب أن يضمن المعاملة المتساوية والعدالة لجميع المساهمين، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة للحصول على حقوقهم والاطلاع على كافة المعلومات.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح

ينص المبدأ على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح (عمال، موظفين، موردين، مستثمرين، مقرضين، حكومات وغيرهم)، والتي يحددها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح من أجل إنجاح الشركة، وخلق الثروة وفرض فرص عمل جديدة وضممان استمرار قوة المركز المالي للشركات.

وقد تضمن المبدأ ما يلي:

- أن يحدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛

¹ ماجد اسماعيل ابو حمام، مرجع سابق، ص 21.

- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب في حالة انتهاك حقوقهم؛
- أن يسمح إطار حوكمة الشركات بمشاركة أصحاب المصالح في آليات تحسين مستوى الأداء؛
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب؛
- السماح لأصحاب المصالح بمن فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة، للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمخالفة لأخلاقيات المهنة، بما يسمح من حماية حقوقهم؛
- أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل كفاء لحماية الشركة من الإعسار والالتزام بتسديد حقوق الدائنين¹.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينص المبدأ على ما يلي: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات"²، ويتضمن هذا المبدأ ما يلي:

- 1- ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات التالية:
 - النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة؛
 - أهداف الشركة؛
 - ملكية أسهم الأغلبية وحقوقهم في التصويت؛
 - أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين؛
 - سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الأساسيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم؛
 - العمليات المتعلقة بأطراف من أصحاب المصالح في الشركة أو أقاربهم؛
 - المخاطر الجوهرية المتوقعة؛
 - الموضوعات المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين؛
 - هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه.

¹ كنزة براهيمة، مرجع سابق، ص 24.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 369.

- 2- ينبغي أن تعد المعلومات المفصّل عنها استناداً إلى معايير محاسبية عالية الجودة، وتشمل المعلومات المالية وغير المالية؛
- 3- ينبغي إجراء التدقيق الخارجي السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل، كفاء ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل فعلاً المركز المالي للشركة وأداءها في جميع المجالات المهمة؛
- 4- ينبغي على المدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية التدقيق؛
- 5- ينبغي توفير قنوات نشر المعلومات من أجل تمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب؛
- 6- تعزيز التقارير بما يقدمه الوسطاء والمحللون ووكالات التقدير من مشورة ونصح ذات الصلة بقرارات المساهمين¹.
- ومن خلال هذا المبدأ يتضح لنا أن إطار حوكمة الشركات يجب أن يضمن تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كل الأمور المتعلقة بالشركة، ومن بينها الوضعية المالية للشركة والأداء والملكية وأسلوب ممارسة الإدارة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

- للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيقها بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي:
- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين²؛
- على مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق المعاملة المتساوية والعادلة لجميع المساهمين؛
- على مجلس الإدارة أن يضمن الالتزام بالقوانين السارية وأن يتبع معايير عالية للأخلاق ويضع مصالح المتعاملين مع الشركة بعين الاعتبار؛

¹ كنزة براهيمة، مرجع سابق، ص 24-25.

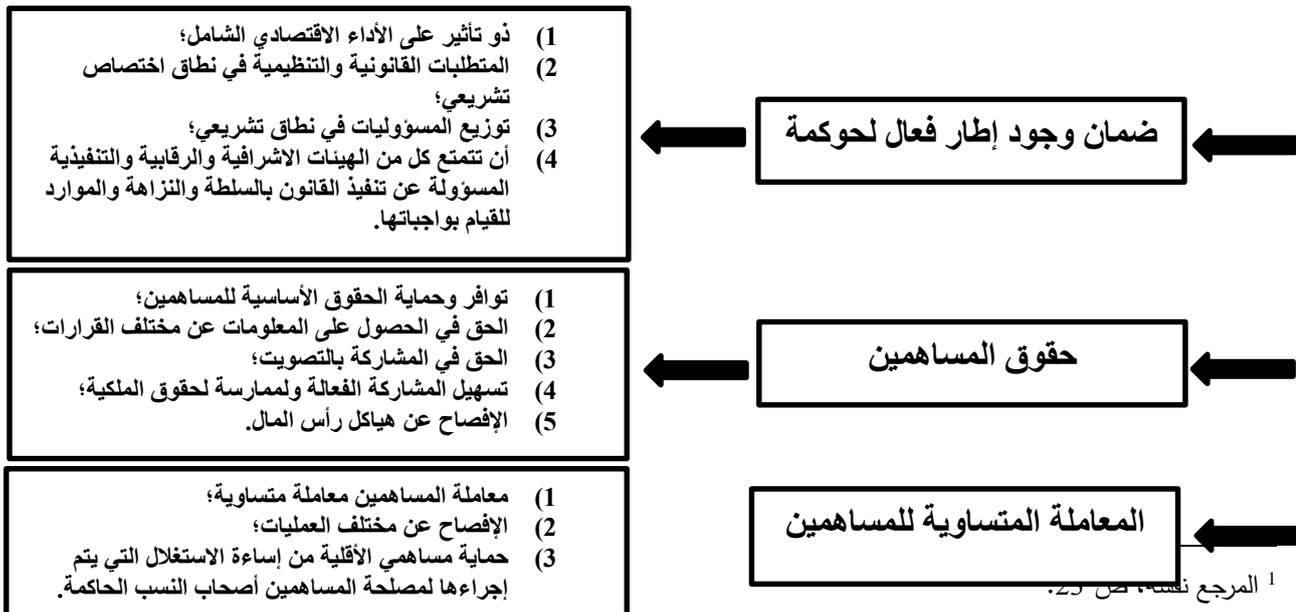
² ماجد اسماعيل ابو حمام، مرجع سابق، ص 23.

على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة استراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء التغييرات اللازمة، ولضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفي الوقت المناسب.

وعليه فإنه يجب أن يراعي في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولاً إلى اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر¹. ومن خلال ما سبق يتبين أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجونها عند اتخاذ قراراتهم، وفضلاً عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية².

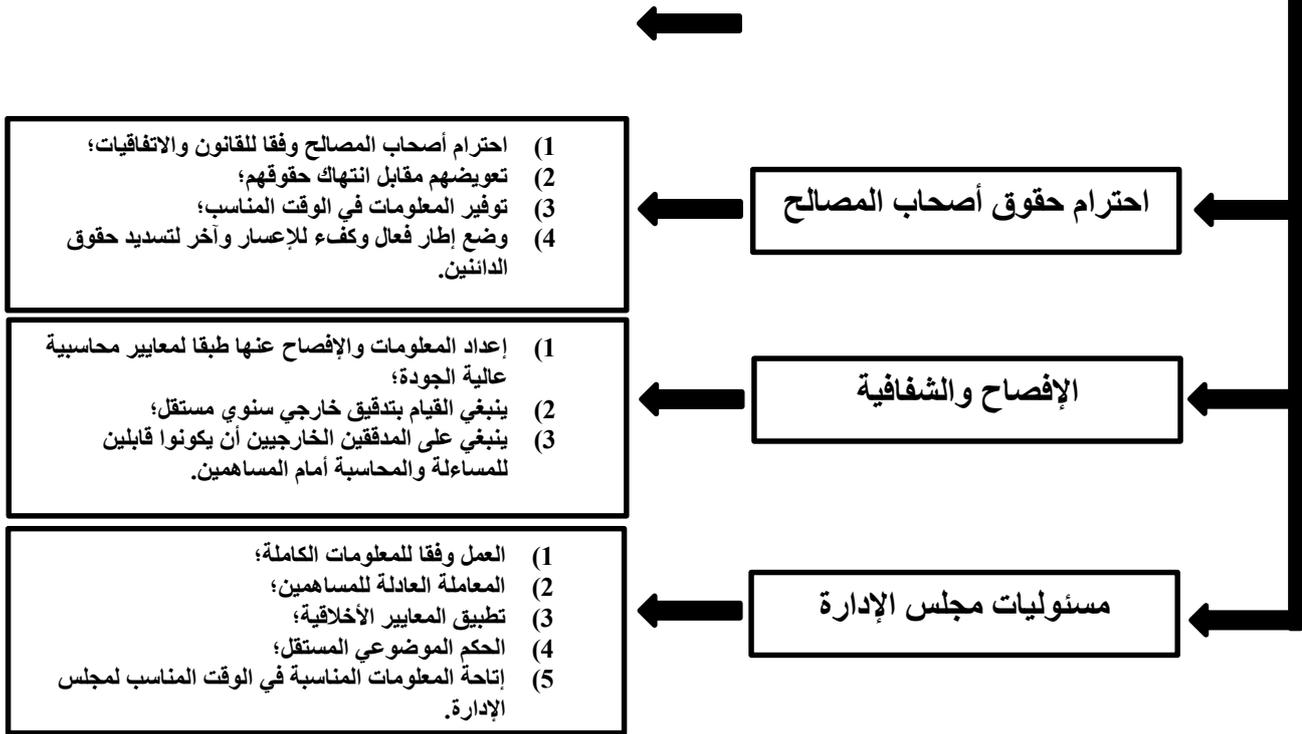
الشكل رقم (1-6): مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

مبادئ حوكمة الشركات حسب OECD



¹ المرجع نفسه، ص 23.

² المرجع نفسه، ص 24.



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،

2006، مرجع سابق، ص 350

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن قواعد حوكمة الشركات تمثل مزيجاً فعالاً من التنظيم الداخلي والخارجي والذي يعمل على تعزيز الثقة في الشركات من خلال تقليل المخاطر وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات

تمثل آليات حوكمة الشركات الأساليب المستخدمة في معالجة المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والملاك عموماً، حيث أشارت الدراسات التاريخية للحوكمة إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق حوكمة الشركات بالشكل الذي يساعد المؤسسات، خاصة بعد فشل الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهام معايير المحاسبة الأمريكية كأحد أسباب هذه الكوارث المالية، وبدأت أصوات نظامية وأكاديمية تدعو إلى التوجه نحو المعايير الدولية، كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق كآلية لحوكمة الشركات.

- الفرع الأول: مفهوم آليات حوكمة الشركات وأهدافها

تعرف آليات الحوكمة بأنها :

- الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وجملة الأسهم عموماً وبين الأقلية من حملة الأسهم والأغلبية المسيطرة منهم؛¹
 - مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة لحل مشاكل وحوكمة الشركات، ويتوقف استخدام هذه الطرق والأساليب على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة.²
- هناك العديد من أهداف آليات الحوكمة منها التأكيد من عدم انتهاك حقوق الأقلية من حملة الأسهم ومراقبة أداء المديرين واستبدالهم في حالة عدم أداءهم بشكل جيد كما تؤثر آليات حوكمة الشركات على مستوى إفصاح الإدارة عن المعلومات بحملة الأسهم فهذه الآليات تكفل عدم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات غير صحيحة، وأخيراً تكفل آليات حوكمة الشركات حصول المستثمرين على عوائد مناسبة لاستثماراتهم.³

- الفرع الثاني: تصنيف آليات حوكمة الشركات

هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين على أن آليات حوكمة الشركات تصنف إلى فئتين، داخلية وخارجية، وأن محتوى كل فئة يكون كما يلي:

أولاً- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة الشركة والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، كما تتمثل في جميع الترتيبات التي تتخذ داخل الشركة بقصد تقليل المخاطر إلى أدنى حد، وذلك بضبط العلاقات بين المديرين، المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى، فيقصد بالآليات الحوكمة الداخلية "مجموع الآليات المؤسسية الموضوعية من قبل أصحاب المصالح بما في ذلك

¹ بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري،

القاهرة، مصر، 2009، ص 21

² المرجع نفسه، ص 21

³ المرجع نفسه، ص 21

المساهمين أو عن طريق السلطة التشريعية من أجل حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم"¹، وضمن هذا الإطار يمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية كما يلي:

1- مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة من بين الآليات الأساسية التي تستخدم في معالجة التصرفات الانتهازية للمسيرين، حيث يوصف بقلب حوكمة الشركات،² ويعد الناشطون في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين أنه أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا ورقابتها، وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

يعرف مجلس الإدارة بأنه "مجموعة من الأفراد الذين يتم انتخابهم من قبل مساهمي الشركة للإشراف على إدارة الشركة بشكل دوري وتمثيل مصالح المساهمين"³، وفي هذا السياق يؤكد تقرير لجنة كاديبيري أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية وبمسؤولية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

لكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

ومن بين المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة نذكر ما يلي⁴:

¹ Marc-Hubert Depret, **Gouvernement D'entreprise: Enjeux Managériaux, Comptables et Financier**, 1^{er} Edition, De Boeck, Paris, 2005, P.61.

² Manel Kolsi, Hanen Ghorbel, **Effet des Mécanismes de Gouvernance sur la Performance Financière et Boursière: Cas des Entreprises Canadiennes**, 32^{ème} Congrès de l'AFC: Comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011, P.4.

³ Accounting Dictionary, www.accountingtools.com/board-of-directors-difinition.

⁴ Olivier Marnet, **Behaviour and rationality in Corporate Governance**, Routledge Ed, Abingdon, UK, 2008, p.27.

- دور الرصد، فالمجلس يتولى مهمة اختيار، تعويض، واتخاذ قرار عزل أو الإبقاء على الرئيس التنفيذي ومساعديه، ومراقبة وإدارة نضارب المصالح، والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، بما في ذلك التدقيق الخارجي والإفصاح؛
- المحافظة على سمعة الشركة؛
- المساعدة على صياغة استراتيجية الشركة.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه غير التنفيذيين، وأبرز هذه اللجان نجد¹:

• لجنة التدقيق

لقد حظيت هذه اللجنة في الوقت الحالي باهتمام بالغ من قبل الهيئات العالمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين، خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي، فضلا عن دورها في التأكد من الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وقد عرفت هيئة كندا للمحاسبين القانونيين لجنة التدقيق بأنها: "لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذا مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة"².

¹ مزياني نور الدين، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2010، ص 178.

² عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المملوكة للدولة، ملخص البحث الموسوم، ص 12، متوفر على الموقع الإلكتروني : http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc

يرى البعض أنها: "مجموعة عمل منبثقة عن هيئة الرقابة في الشركة والمسؤولة عن الإشراف على عملية التسيير الملقاة على عاتق الإدارة، وتحليل القوائم المالية ونظم الرقابة"¹.

لا يوجد تحديد دقيق لوظائف لجنة التدقيق، فقد تنحصر مهامها في اختيار مدقق الحسابات و تحديد نطاق عمله، وقد تمتد لتشمل التدخل في جميع المسائل المالية للشركة، وفي الواقع لا يمكن حصر وظائف لجنة التدقيق في عدد معين، فهي تتباين من منشأة لأخرى داخل المحيط الاقتصادي الواحد، بحسب الأهمية التي تعطى لهذه اللجنة وطبيعة الاحتياجات لها، وبالرغم من عدم وجود قائمة واضحة وموحدة تحدد وظائف لجان التدقيق، إلا هناك وظائف أساسية سواء كانت تقليدية أو حديثة أصبحت تشكل صلب مهام لجنة هذه الجان في الكثير من الشركات في العالم.

• وظائف لجان التدقيق: وتتمثل هذه الوظائف فيما يأتي:

- مراجع الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي؛
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها؛
- المناقشة مع المدققين الداخليين والخارجيين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة².

• تطور أهداف التدقيق

صاحب تطور مهنة التدقيق تطورا ملحوظا في أهدافها ومستوى التحقق والفحص أو التأكيد والاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ويمكن توضيح هذه التطورات كما يلي:

¹ Masselin.J.L, Maders.H.P, **Contrôle Interne Des Risques: Cibler, Evaluer, Organiser, Maitriser**, Edition d'Organisation, paris, 2006, P.255.

² مزياني نور الدين، مرجع سابق، ص 180.

- قبل عام 1900: كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيلي^{*}، ولا يوجد نظام للرقابة الداخلية؛
- من عام 1905 إلى 1940: كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء وبدء الاهتمام بالرقابة الداخلية؛
- من عام 1940 إلى 1960: كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري^{**} الذي يعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- من عام 1960 و حتى الآن: أضيفت أهداف عامة للتدقيق أهمها:
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأساليب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط¹.

• لجنة التعيينات

تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من طرف الشركة.

* يقوم المدقق بفحص القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيّدة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب.

** هو التدقيق الذي يعتمد على اقتناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم بإتباع المدقق أحد الأسلوبين، التدقيق الشخصي أو العينات الإحصائية.

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث - الإطار الدولي... أدلة ونتائج التدقيق، الطبعة 1، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 35.

يوكل لها مهام ومسؤوليات من قبل مجلس إدارة الشركة والذي يقوم من وقت لآخر بمراجعتها، وتتمثل واجبات لجنة التعيينات فيما يلي:

- تحديد ودراسة الأشخاص المتوقع ترشيحهم في منصب رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب؛
- وضع آليات شفافة للتعيين بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين؛
- لجنة التعيينات مسئولة عن مراجعة وإدارة الإرشادات الخاصة بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات؛
- لجنة التعيينات مسئولة عن مراجعة السلوك المهني بالإضافة إلى إمداد مجلس الإدارة بالمقترحات المتعلقة بتغيير تلك القواعد أو تعديلها لكي تتماشى مع المتطلبات القانونية؛
- فحص التقييم الذاتي الخاص بأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المكافآت والمديرين التنفيذيين وذلك بمجرد تقديمه إلى مجلس الإدارة؛
- يجب على اللجنة أن تتوخى الموضوعية وذلك من خلال مقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعية من الشركة؛
- إجراء تقييم ذاتي لأدائها وذلك على أساس سنوي، بهدف ما إذا كانت تقوم بمسئوليتها بفاعلية أم لا¹.

• لجنة المكافآت

يجب أن تتكون لجنة المكافآت من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين ويتم تعيينهم عن طريق مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة باختيار أحد أعضائها لكي يقوم بمهام رئيس اللجنة¹.

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 134-135.

يوكل لها المهام والمسئوليات من قبل مجلس إدارة الشركة والذي يقوم من وقت لآخر بمراجعتها، وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا، وتتمثل فيما يلي²:

- تحديد المكافآت و المزايا الأخرى للإدارة العليا ومراجعتها؛
- مراجعة واعتماد الخطط الخاصة بالحوافز التي يحصل عليها كبار المديرين بالشركة؛
- للجنة المكافآت السلطة في الاستعانة بالمستشارين من ذوي الخبرة لكي يقوموا بمساعدتها في القيام بمسئولياتها وذلك حسب الحاجة لذلك؛
- إجراء تقييم ذاتي لأدائها على أساس سنوي بهدف تحديد ما إذا كانت تقوم بمسئولياتها بفاعلية أو لا.

وحتى يتمكن مجلس الإدارة من أداء مهامه الرقابية بفعالية يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص، أهمها:

- **استقلالية مجلس الإدارة:** من الضروري في مجال الحوكمة أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من يتمتع بالاستقلالية عن إدارة الشركة والشركة ككل³، وعادة ما يتم تقييم الاستقلالية نسبة إلى الدرجة التي يكون فيها العضو بعيدا عن تضارب المصالح مع الشركة، فالتضارب قد يحد من قدرته على التصرف وفق ما يخدم مصالح الشركة من جهة والقدرة على اتخاذ موقف يعارض ما يتخذه المدراء من جهة أخرى⁴؛

¹ المرجع نفسه، ص 136

² بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 15.

³ F.Rahnamay Roodposhti and S.A.Nabavi chashmi, Op Cit, P.4145.

⁴ David F.Larcker Tayan, **Corporate Governance Matters**, 1st Edition, FT Press, USA, 2011, P.69.

- **الحجم:** تشير بعض الأبحاث إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم أكفاء وأقوى وأحسن على دعم أداء وفعالية الشركة، فالمجالس كبيرة الحجم تعاني من صعوبة الاتصال والتنسيق وعدم القدرة على مراقبة تصرف الإدارة¹.

2- التدقيق الداخلي

عرفه معهد المدققين الداخليين بأنه: " نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم و صارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة وحوكمة الشركات."

بموجب هذا المفهوم الحديث، فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين هما:

- **خدمات التأكيد:** هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة؛
- **الخدمات الاستشارية:** وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدها تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع العميل الذي تؤدي له، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها².

التدقيق الداخلي نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمنظمة نتيجة تبعيته إلى مجلس الإدارة داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من أشخاص ذو خبرة ومهارة عالية³.

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، وذلك بالمساهمة في تطبيق قاعدة المساءلة في الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة وتقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي وعليه فإن التدقيق

¹ Muhammad. F S & al, **Internal Corporate Governance Mechanisms and Agency Cost: Evidence form Large KSE Listed Firms**, European Journal of Business and Management, Vol 5, N° 23, P.104.

² مزياني نور الدين، مرجع سابق، ص 181-182.

³ عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية - المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 135.

الداخلي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش والتزوير.

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة كاديبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير وضمان تحكم فعال في تسيير المنشأة، ولتحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة وموضوعية وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها¹.

• معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

أصدر معهد المدققين الداخليين عام 2001 معايير حديثة لمواكبة المستجدات في بيئة الأعمال، وذلك في مجموعتين، كالتالي:

- **معايير الصفات:** وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين تتناول سمات وخصائص المنشآت والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها.
- **معايير الأداء:** وهي عبارة عن مجموعة مكونة من سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة.

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقييم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:

- وضع القيم والأهداف والإعلان عنها؛
- مراقبة تحقيق هذه الأهداف؛
- التأكد من المساءلة والمحاسبة؛

¹ بروش زين الدين، دهيمي جابر، مرجع سابق، ص 16.

- المحافظة على القيم¹؛

ثانيا- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تشير إلى أن الرقابة والإشراف يتم تأمينه من أطراف خارجية عن المؤسسة، نجد من ذلك القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة السوق المالي، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئة سوق المال في إحكام الرقابة على الشركات والمؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب التدقيق والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.. الخ، وترجع أهمية الآليات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وتقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص².

1- منافسة السوق

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات حيث انه إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح أو أنها غير مؤهلة فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس المجال، وبالتالي التعرض للإفلاس، إذ أن هذه المنافسة تقوم وتهذب سلوك الإدارة خاصة إذا كان هناك سوق فعال للعمل الإداري، هذا يعني أن حالة الإفلاس سيكون لها تأثير سلبي على مستقبل الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين انه لا يتم إشغال مواقع مسؤولية من مديرين تنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة سبق لهم أن قادوا شركاتهم إلى التصفية³.

ففي ظل محيط تنافسي مثالي فإن الجهات الفاعلة في السوق تكون ذاتية التنظيم، حيث أن لجوء أي عنصر إلى اعتماد تصرفات وسلوكيات غير نزيهة يجعله عرضة للعقوبة من طرف آليات السوق حيث يتم عزله والإعراض عن معاملته، وشيئا فشيئا يقصى من السوق⁴.

2- التشريع و القوانين

¹ مزياني نور الدين، مرجع سابق، ص 182-183.

² المرجع نفسه، ص 177-178.

³ عباس حميد التميمي، مرجع سابق، ص 15.

⁴ Benoit Pigé, Gouvernance, Contrôle et Audit Des Organisation, Economica, Paris, 2008, P.7.

تعتبر النظم القانونية والتشريعات المطبقة لحماية حقوق المستثمرين آلية جيدة لحوكمة الشركات، وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي تهدف إلى حماية أموال المستثمرين، من استغلال الإدارة لهذه الأموال أو استغلال كبار المساهمين للأموال الأقلية منة حملة الأسهم بشكل غير سليم فهذه التشريعات حل فعال لمشكلة الوكالة، إن توافر هذه الحماية القانونية تؤثر على أداء الشركات، وتزيد من قدرتها في الحصول على التمويل اللازم،¹ومن بين القوانين نجد مثلاً:

أ- قانون SOX (Sarbanes Oxley)

بعد ارتفاع عدد الفضائح المالية في الو.م.أ بما في ذلك شركة إنرون و ورلدكوم، صدر قانون ساربنيز أوكسلي في 2002 و الغرض منه هو حماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة و موثوقية نظام الإفصاح أو التعريف المقدمة عملاً لقوانين الأوراق المالية ولأغراض أخرى، وهذا النظام يؤثر على جميع الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتمرير هذا القانون لاستعادة ثقة الجمهور في إدارة الشركات.²

ب- معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي³:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً؛
- القيادة.

ت- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية

¹ بهاء الدين سمير علام، مرجع سابق، ص 27.

² مطاوع السعيد السيد مطاوع، دور المراجعة في حوكمة الشركات -دراسة تحليلية-، جامعة الأزهر، مصر، 2009، ص 13.

³ المرجع نفسه، ص 13.

دفعت الانهيارات المالية التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية الراهنة بلجنة بازل إلى إصدار تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005، و في فبراير 2006 أصدرت نسخة معدلة للنسخة الصادرة في 2005 تتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك¹.

3- التدقيق الخارجي

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر، الحكمة، ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن عمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج و السياسات، العمليات والنتائج، و أخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية².

• شروط تقرير المدقق الخارجي

يجب أن تتوفر في تقرير التدقيق شروط معينة من حيث الشكل والمحتوى حتى يتحقق الغرض منه، فمن حيث الشكل يجب أن يكون مكتوبا، ومؤرخا، وموضحا به الفترة المالية محل التدقيق، وموقعا عليه من المدقق مع بيان صفته، أما من حيث المحتوى فإنه يحتوي على جزأين رئيسيين، يتضمن الجزء الأول: التقرير حول البيانات المالية ويشمل الحقائق الثابتة التي يقررها المدقق والتي تمثل الإطار الذي يتم في

¹ محمد زيدان، أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2009/09، ص 17.

² بروش زين الدين، دهمي جابر، مرجع سابق، ص 17.

نطاقه عملية التدقيق (الفقرة التمهيديّة- فقرة مسؤولية الإدارة- فقرة مسؤولية المدقق- فقرة رأي المدقق)، بينما يتضمن الجزء الثاني: التقرير حول المتطلبات القانونية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يتم في ضوء المحددات التالية:¹

- التشريعات؛

- المعايير المهنية؛

- مسؤولية المدقق؛

- أدلة التدقيق على أساس الاختبارات.

يرى أحد الباحثين أن هناك حاجة إلى تطوير تقرير التدقيق ليس فقط من ناحية الشكل، و إنما الأهم من ناحية المحتوى و المضمون لكي يشمل ضمن ما يشمل نواحي غير مالية لها أكبر الأثر عند تقييم الأداء في المنشآت، كما يقترح أحد الباحثين أن تطوير تقرير التدقيق عن البيانات يجب أن يتضمن ما يلي:

- الرأي عن مدى تنفيذ أهداف المنشأة؛

- الرأي في القوائم المالية التقديرية؛

- ما يحصل عليه المديرين من مكافآت و مرتبات تزيد عن حد معين؛

- التوصيات المتعلقة بما يمكن أن تفعله المنشأة مستقبلاً لتجنب الثغرات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

و في إطار تطوير تقرير التدقيق فقد أوضحت دراسة إحدى اللجان التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية أن الخصائص الرئيسية التي ينبغي على المدقق مراعاتها عند إعداد تقرير التدقيق حتى يحقق الهدف المنشود منه تتمثل في الآتي:

• عدم التحيز (الصدق والأمانة)؛

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 451.

- تجنب استخدام المصطلحات الغامضة (الصراحة والوضوح)؛
 - تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه؛
 - توضيح الإجراءات و الخطوات التي قام بها عند تدقيقه للبنود ذات الأهمية الجوهرية، و النتائج التي توصل إليها مع بيان المعايير التي استخدمها للوصول إلى الرأي حتى يمكن للغير تحديد درجة اعتمادهم على ما هو معروض أمامهم؛
 - الوقت المناسب (عدم تأخر نتائج التدقيق).¹
- في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه هناك آليات أخرى مكملة للآليات الخارجية للحوكمة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **المحللين الماليين؛**
- **منظمة الشفافية الدولية:** و التي تمارس ضغوطا كبيرة على الحكومات والدول من أجل محاربة الفساد المالي و الإداري؛
- **منظمة التجارة العالمية:** تضغط من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية؛
- **لجنة بازل أيضا من خلال مقرراتها في إطار الحوكمة؛**²
- **المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا:** حيث تأسست عام 1953، تعتبر القائد الدولي المعترف به عالميا في مجال مراجعة القطاع العام، و ذلك من خلال إصدارها لإرشادات دولية للإدارة العليا و موضوعات متعلقة بالمراجعة، تقوم بكشف الممارسات غير المنظمة، أي التي لا تتفق مع القوانين و اللوائح، و تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد على تحسين دور أجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد، تحسن المناخ العام للشفافية في الوحدات الحكومية و ذلك من خلال تحسين المساءلة و حماية الأموال العامة و الالتزام بالقوانين.³

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 452-453.

² عباس حميد التميمي، مرجع سابق، ص 16.

³ عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية الحديثة: المراجعة وحوكمة الشركات ومسئوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية، الجزء 4، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2009، ص 333.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

توجد أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

- الفرع الأول: المساهمين ومجلس الإدارة

أولاً- المساهمين

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل الحصول على الأرباح والعوائد المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم¹.

تضمن حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والتمثلة في:

- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة؛
- الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة؛
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين مع وجوب علمهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين (التوقيت المناسب، أماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة، المعلومات حول المسائل التي يستهدف اتخاذ القرارات بشأنها خلال الاجتماعات العامة، فرصة توجيه الأسئلة لمجلس الإدارة، إمكانية الحضور بصفة شخصية أو بالإنابة)².

تطبيق الحوكمة في الشركة المساهمة يحقق عدة مزايا منها:

- زيادة درجة كفاءة إدارة الشركة؛
- جذب الاستثمارات (محلية، أجنبية)؛

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 17-18.

² عطا الله و آرد خليل و آخرون، مرجع سابق، ص 39-40.

- زيادة قدرة الشركة على المنافسة، وفتح أسواق جديدة؛

- الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يؤدي لزيادة ثقة المستثمرين فيها.¹

ثانياً - مجلس الإدارة

وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين²، وقد بينت المبادئ العالمية للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يقومون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بأعمالهم وهما:

1- واجب العناية اللازمة

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظاً و حذراً و أن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

2- واجب الإخلاص في العمل

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجهها استراتيجياً للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة اتجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعمل على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: الإدارة وأصحاب المصالح

¹ عيد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 694.

² المرجع نفسه، ص 684.

أولاً- الإدارة

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.¹

ثانياً- أصحاب المصالح

يمثل عادة أطرافاً هامة لها تأثير على عمل الشركات و كيفية اتخاذها لقراراتها، و لهذا يجب أن تضمن قواعد الحوكمة للشركات حماية حقوقهم و احترامها، حيث يجب أن يسمح للمتعاملين مع الشركة الاطلاع على كافة المعلومات اللازمة لهم، فمثلا عند رغبة الشركة في الحصول على قرض من بنك معين، يقوم البنك بطلب بعض الضمانات والمستندات للتأكد من قدرة الشركة على الوفاء لالتزاماتها.²

خلاصة الفصل الأول

بعد الدراسة النظرية لمفهوم حوكمة الشركة تبين أن بروز هذا المفهوم كان نتيجة حتمية لانفصال ملكية الشركات عن إدارتها الأمر الذي ولد تضارب في المصالح أدى إلى انهيارات مالية هزت العالم الاقتصادي ككل، فالحوكمة هي عبارة عن نظام رقابة يعمل على تحديد المسؤوليات وتوزيعها بين مختلف

¹ عبد الوهاب نصر علي، المرجع نفسه، ص 685.

² المرجع نفسه، ص 750.

الأطراف ذات المصلحة بالشركة، وضمان نزاهة وشفافية المعلومات التي تفصح عنها الشركات من خلال مجموعة من المبادئ والضوابط التي تحدد وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمتعاملين معها.

ويتم تطبيق الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية مما يضمن لأصحاب المصالح سلامة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها باعتبارها الأساس لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، وحتى تقوم هذه الآليات بمهامها الرقابية بشكل أكثر كفاءة وفعالية لا بد لها أن تتوفر على بعض الشروط التي تساعدها في ممارسة مهامها ومسؤولياتها بطريقة سهلة وتمنحها حرية أكبر وتجنبها أي ضغوط يمكن أن تمارسها إدارة الشركة عليها.

الفصل الثاني

جودة التقارير المالية
وتأثيرها بآليات الحوكمة

تمهيد

إن انتشار مفهوم حوكمة الشركات في عالم إدارة الشركات، كان نتيجة الانهيارات المالية التي مست كبريات الشركات في العالم، والتي كانت السبب المباشر في انهيارها، فالفضائح المالية التي شهدتها هذه الشركات ترجع بالأساس الى ضعف آليات الرقابة والقصور في تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات خاصة فيما تعلق بإعداد التقارير المالية فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل القائمين على إعداد هذه التقارير بالجودة التي يطمح إليها المتعاملين، إلا ان الفساد والمشاكل التي كانت تظهر على مستوى الشركات زعزعت ثقة المتعاملين بهذه التقارير وبالطرق والإجراءات التي استخدمت في إعدادها.

ونتيجة لهذا كان لا بد من اللجوء لمفهوم حوكمة الشركات كبديل لا مناص منه للوصول إلى درجة مناسبة من الشفافية والمصادقية لتحقيق الاطمئنان والثقة في التقارير المالية الخاصة بالشركات. فالتقارير المالية تعتبر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تعرف بمدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، هذه الأخيرة التي عرفها مجلس معايير المحاسبية الدولية بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها ولصانعي القرارات.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية توسعت الدراسات الحديثة في دراسة جودة التقارير المالية فلم تعد تقتصر فقط على الجوانب الفنية للتقارير المالية والمتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية، وإنما ذهبت إلى دراسة ما تحتويه هذه التقارير من مفردات متعلقة بنتيجة أعمال المنشأة والتي يتم بناءا عليها تقييم أداء الشركة.

لكن رغم أهمية الدراسات في مجال جودة التقارير المالية إلا أن آراء الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة لم تتفق حول معنى موحد لجودة التقارير المالية، لذلك خصصت هذا الفصل للحديث عن جودة التقارير المالية وانعكاس تطبيق آليات الحوكمة عليها، ولدراسة هذا تطلب الأمر مني الوقوف على ثلاثة مسائل هامة تمثلت الأول في محاولة ضبط مفهوم شامل للتقارير المالية ومحاولة التفريق بينها وبين القوائم المالية (المبحث الأول)، أما المسألة الثانية فتتعلق بجودة التقارير المالية وأساسها الذي من خلاله يمكن وصفها بالجودة (المبحث الثاني)، أما المسألة الثالثة فكانت عبارة عن محاولة لتفصيل وتحليل دور آليات الحوكمة وتأثيرها في جودة التقارير المالية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التقارير المالية والفرق بينها وبين القوائم المالية

إن الكم الهائل من المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات يجب أن تتسم بالدقة والشفافية بغية الوثوق بها من طرف المستخدمين، وحتى يسهل فهم هذه المعلومات وضمان تفسير موحد لها فإنها تعرض في شكل تقارير مالية هذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الفنية الفعالة المستخدمة في توصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها¹ وتمثل أداة الربط بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بالإضافة إلى أنها تعد المصدر الرئيسي للمعلومات التي يمكن استخدامها من طرف الملاك لتقييم أداء إدارة الشركة..

ولقد زاد الاهتمام بالتقارير المالية بسبب الازمات والانهيارات المالية العالمية التي كان السبب المباشر ورائها عدم مصداقية وموثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات وعدم ملاءمتها لعملية اتخاذ القرارات، وطمسها للعديد من الحقائق حول المركز المالي لهذه الشركات، وبغية استعادة الثقة في مصداقية التقارير المالية كان لابد من اتباع نظام رقابة حديث كما سبق الإشارة إليه والمتمثل في حوكمة الشركات.

ونظرا لأهمية التقرير المالي بصفته من الوسائل المتاحة للشركات للتقرير عن أدائها سنحاول فيما يلي التعرض إلى مفهوم هذه التقارير، خصائصها وأنواعها بالإضافة إلى الأهداف المتوخاة من إعدادها. وفي الأخير نحاول معرفة الفرق بينها وبين القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية

إن المحاسبة في المجتمعات الاقتصادية تعتبر وظيفة للخدمات وينظر إلى تقاريرها كمصدر للمعلومات تساعد الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية²، فالتقارير المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات تعتبر وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها أو الاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين يمكن حصرهم في ثمانية أصناف وهم: مستثمرون، مقرضون، دولة، عمال، موردين، إدارة، منافسون، آخرون³.

¹ سليمان عنتر، دور الرقابة الجبائية للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 51.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 115.

³ عقاري مصطفى، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 07، 2002، ص 31.

فالجهاث المستخدمة للتقارير المالية تختلف بحسب العلاقة بالوحدة المحاسبية فمنهم من له علاقة مباشرة ودائمة كالمسيرين والملاك، ومنهم من له علاقة غير مباشرة يحكمها تعامل ظرفي تحده المصلحة المشتركة مثل المقرضين، الموردن...الخ.

وفيما يلي سنحاول تبسيط مفهوم التقارير المالية وذلك من خلال التعرض لتعريفها، أهدافها، أنواعها وخصائصها).

الفرع الأول: تعريف التقارير المالية

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، فالتقارير المالية هي الوسيلة الفنية التي من خلالها تستطيع المحاسبة في مجتمعاتنا الاقتصادية من إيصال المعلومات المحاسبية التي يتم استخراجها من النظام المحاسبي إلى الأطراف ذات المصلحة مثل: موارد المؤسسة والالتزامات والمكاسب...الخ.

إن المعلومات المحاسبية التي تقوم الإدارة بتوصيلها إلى المستفيدين عن طريق هذه التقارير المالية لا تشمل على معلومات مالية فقط، فالتقارير المالية قد تتضمن معلومات غير مالية أيضا فهي تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فتتضمن نشرات وتقارير مجلس الإدارة، الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، وصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة.

ومن التعاريف التي عرفتھا التقارير المالية ما يلي¹:

¹ مجيد عبد زيد حمد، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 4، 2010، ص 197.

- تعرف التقارير المالية بأنها "وسيلة إيصال المعلومات للمستخدمين، حيث يتضمن التقرير المالي السنوي للشركة حساباتها الختامية والميزانية العمومية المقارنة وكشف التدفقات النقدية والجدول الأخرى الملحق، إضافة إلى البيانات الأخرى الخاصة بالشركة"؛
 - "وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها والاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين كالمستثمرين، المقرضين، العمال، الإدارة، الدولة، وغيرهم من أصحاب المصالح"¹؛
 - " تمثيل مالي منظم للأحداث والمعاملات التي تقوم بها الشركة وتؤثر عليها، تحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً"²؛
 - "وثيقة تصدر سنويا عن إدارة الشركة تفصح فيها عن بعض المعلومات الخاصة بالنشاط المحاسبي للفترة (الميزانية العمومية، بيان الدخل، تقرير مدقق الحسابات، القرارات الاستراتيجية... الخ)، بالإضافة إلى تحليل عن الوضعية المالية ومقارنتها بالسنوات السابقة أو بشركات تنشط معها في نفس القطاع"³؛
- هذا بالإضافة إلى أن التقارير المالية لا تعتبر الوسيلة الفنية الوحيدة في إيصال المعلومات للمستخدمين الخارجيين فالعديد من هؤلاء مثل المحللين الماليين يقومون بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية مثل: معلومات عن الحالة الاقتصادية العامة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة⁴.
- وتجدر الإشارة فيما يخص التقارير المالية وملاحظة خاصة، أن التقارير المالية تشتمل على كل من القوائم المالية، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالشركة، وصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة وأي إفصاح إضافي آخر⁵.

¹ علي رحال، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، جوان 2007، ص 2.

² محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية: محاسبي، مالي، ائتماني، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 14.

³ Dictionnaire Bancaire et Economique, rapport annuel, www.banque-info.com

⁴ سليمان عنتر، مرجع سابق، ص 53.

⁵ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 35.

الفرع الثاني: خصائص التقارير المالية وأهدافها

تتميز التقارير المالية عن غيرها من التقارير الأخرى بجملة الخصائص جعلت منها الوسيلة الفنية الأكثر ضرورة في توصيل المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للمستخدمين، وسنأتي على توضيح أهم الخصائص أولاً، ثم نحاول إبراز أهم الأهداف المرجوة من إحداث هذه الوسيلة الفنية ثانياً.

أولاً: خصائص التقارير المالية

للتقارير المالية خصائص عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- 1- التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية؛
- 2- أهداف التقارير المالية ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير؛
- 3- تتأثر الأهداف أيضاً بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية؛
- 4- تنتج المعلومات غالباً بصورة تقريبية ولكنها ليست دقيقة تماماً؛
- 5- تعكس المعلومات بصورة واضحة الانعكاسات المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل؛
- 6- المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست سوى مصدر واحد للمعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات المتعلقة بمؤسسات الأعمال؛
- 7- هناك تكلفة لإعداد واستخدام المعلومات؛
- 8- تنشأ أهداف التقارير المالية أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين لهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها، ولذلك لا بد أن يستندوا إلى المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة؛
- 9- توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية جيدة، وملاءمتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

ثانياً: أهداف التقارير المالية

يمكن إجمال أهم أهداف التقارير المالية فيما يلي¹:

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 32-33.

- 1- التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم خلفية عن الأعمال والأحداث الاقتصادية ويتوافر لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابرة معقولة؛
- 2- يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات من أجل مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين والمستخدمين الآخرين في تقدير مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض، ولأن التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية للمؤسسة، لذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات اللازمة من أجل مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم على تقدير مبالغ وتوقعات التدفقات النقدية الداخلية الصافية للمؤسسة وعدم التأكد المرتبط بها؛
- 3- يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛
- 4- يستخدم المستثمرون والدائنون التقارير المالية بشكل واسع، ولكن الأمر لا يقتصر عليهم ولكن يمتد إلى الناصحين والمستشارين الذين يعملون معهم؛
- 5- بالرغم من أن قرارات الاستثمار والائتمان تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن الأداء المستقبلي للمؤسسة، إلا أن تلك التوقعات تعتمد بشكل عام أو على الأقل بشكل جزئي على تقييم الأداء السابق للمؤسسة؛
- 6- تقدم التقارير المالية معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذلك الوضع المالي للمؤسسة؛
- 7- من المتوقع للتقارير المالية أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة أثناء فترة معينة وأيضاً عن كيفية قيام إدارة المؤسسة بمسؤولياتها تجاه الملاك؛
- 8- يستخدم المستثمرون والدائنون وغيرهم الأرباح والمعلومات الأخرى المتعلقة بعناصر القوائم المالية بطرق عديدة وذلك من أجل تقييم التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية، وقد يرغبون كذلك على سبيل المثال في تقييم أداء الإدارة والقدرة الكسبية والتنبؤ بالمكاسب المتوقعة وتقدير المخاطر، وكذلك لإعادة تقييم الوضع سواء بتأكيد أو رفض أو تغيير التنبؤات أو التقديرات الأولية، وعلى الرغم من

أن التقارير المالية يجب أن تقدم معلومات أساسية لمساعدتهم، إلا أنهم يقومون بعمل تقديرات خاصة بهم؛

9- تعرف الإدارة الكثير عن المؤسسة من واقع معاشيتها اليومية، وما تعلمه الإدارة أكثر مما يعلمه المستثمرون والدائنين والمستخدمين الخارجيين الآخرين، ولذلك فإن الإدارة تستطيع أن تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث والظروف وشرح تأثيراتها المالية على المؤسسة. فالتقارير المالية تستخدم لتنظيم العقود بين الشركة والأطراف المتعاقدة معها، وذلك عن طريق الرقابة عليها وتقييم أدائها باعتبارها المصدر الوحيد الذي يعكس مدى كفاءة أداء الشركة المتعاقد معها¹.

الفرع الثالث: أنواع التقارير المالية

يوفر النظام المحاسبي بالمؤسسة مجموعة من التقارير المالية والتي يمكن إدراج أهمها فيما يلي:

1- القوائم المالية: تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي الذي من خلاله يمكن إيصال المعلومات المحاسبية للجهات الخارجية ذات المصلحة التي تهتم بأعمال المؤسسة فهذه القوائم ضرورية بهدف الإدارة الناجعة والفعالة للمؤسسة لأنها تتضمن دراسة الحالة الاقتصادية للمؤسسة من خلال قياس مؤشرات النجاح والفشل في استغلال الموارد الاقتصادية الموضوعية تحت تصرف المؤسسة، وتتضمن هذه القوائم عادة ملخص عن عمليات المؤسسة محددة عادة بشهر أو سنة مع إظهار المركز المالي للمؤسسة وقت إعدادها هذا بالإضافة إلى نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصول إلى هذا المركز؛

2- التصريحات الجبائية: هي تلك التي يفرضها القانون الجبائي على المؤسسات وتتضمن الإبلاغ عن الأرباح والأرباح المدفوعة للأشخاص الخاضعين للضرائب بغية إحكام عملية حصر الخاضعين للضريبة، فالقانون الجبائي يبسط رقابته على مختلف أنواع المؤسسات ويفرض عليها موافاته بتصريحات دورية في مواعيد محددة لذلك، فمعظم هذه المعلومات اللازمة لإعداد التصريح الجبائي يوفرها النظام المحاسبي بالمؤسسة؛

3- التقارير الإدارية: هي تلك المعلومات التي تحتاجها المؤسسة من أجل النهوض بها لمستويات أفضل، فبفضل هذه التقارير تستطيع المؤسسة إقامة خطط آنية تساعد في رقابة العمليات اليومية للمؤسسة من جهة، بالإضافة إلى تخطيط طويل المدى للرقى بالشركة وازدهارها من جهة

¹ Ahmed Attia Aly Sarhan, **An Agency Theory Interpretation of the Relationship between Corporate Governance and Financial Reporting Quality**, A Proposal Submitted For a Doctoral Dissertation in Partial, Fulfillment of the Requirements for the Ph.D Degree in Accounting, De Montfort University, P.3.

أخرى مثل: التخطيط لإصدار قرار بإدخال منتج جديد إلى خط الانتاج أو دخول سوق جديد وما إلى ذلك من قرارات، فهي بذلك تحتاج إلى معلومات محاسبية تفصيلية وهو ما تتضمنه التقارير الإدارية؛

المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هي أحد أهم وأكثر التقارير المالية شيوعا وانتشارا بين مختلف فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يعتمد عليها في اتخاذ الكثير من القرارات، كما أنها قوائم موحدة وهذا على الأقل داخل الدولة الواحدة، فمعظم المؤسسات ملزمة بإعدادها بما يتماشى والنظام المحاسبي السائد بالدولة.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية وأهدافها

أولاً: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها "وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المشروع أو خارجه. وتعتبر القوائم المالية المخرجات النهائية للعملية المحاسبية"¹.

فالقوائم المالية عبارة عن ملخص كامل من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة².

ثانياً: أهداف القوائم المالية

ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أنها تهدف لتوفير معلومات الوضع المالي للمؤسسة حيث تشمل الأداء والمتغيرات فيه لتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية وتلبي حاجة غالبية من يطلع عليها من المعلومات التي يريدها، لكن ما تجد الإشارة إليه بهذا الخصوص أن القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات الضرورية لأنها لا توفر معلومات غير مالية .

من هذا الطرح البسيط يمكن لنا إيجاز أهم الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها والتمثلة فيما يلي :

¹ أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات، مرجع سابق، ص 43.

² Obert Ropert, *Pratique des normes IAS/IFRS*, Edition dunod paris, France, 2004, p54.

- 1- توفر القوائم المالية للمؤسسة المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار أو الإقراض، وذلك في ضوء القيود المفروضة على المحاسبة المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم إماما معقولا بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية، والذين يكون لديهم الرغبة في بذل الجهد واستنفاد الوقت المطلوبين لدراسة تلك القوائم؛
- 2- توفر القوائم المالية للمؤسسة المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين على تقدير الاحتمالات والتوقعات النقدية المتعلقة بالأرباح الموزعة والفوائد، وما يحتمل تحصيله من بيع أو استدعاء أو سداد الأوراق المالية أو القروض وتتأثر تلك التوقعات بالآتي:
- قدرة المؤسسة في الحصول على نقدية كافية من خلال إيراداتها وأنشطتها المالية الأخرى، ومقدرة المؤسسة في الحصول على إعادة استثمار مواردها المكتسبة، وسداد أرباح نقدية وفوائد بعد ذلك؛
 - توقعات المستثمرين والدائنين حول هذه المقدرة بشكل عام والتي تؤثر على القيم السوقية للأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة بالنسبة لغيرها من أوراق المؤسسات الأخرى.
- وبناء عليه ينبغي أن توفر المحاسبة المالية والقوائم المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين للحكم على احتمالات الحصول على تدفقات نقدية من خلال الإيرادات والأنشطة المالية المختلفة.

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

- لاستعراض أنواع القوائم المالية نتعرض لها وفقا لما تبناه النظام المحاسبي المالي الجزائري لأنه يواكب التطورات والمتغيرات التي شهدتها المحاسبة على المستوى العالمي ويساير معايير المحاسبة الدولية، فخصوص هذا النظام فهو يتميز بأربعة استحداثات جديدة تتمثل فيما يلي¹:
- 1- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، التعليمات الوزارية رقم: 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، ص 2.

- 2- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري والغير إداري بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛
- 3- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرارات؛
- 4- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.
- هذا تفصيل بسيط فيما يخص استحداثات النظام المحاسبي المالي الجزائري، وفيما يلي سنستعرض أنواع القوائم المالية حيث يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات إعداد مجموعة سنوية من القوائم المالية يمكن إجمالها في: الميزانية، حساب نتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

أولاً: الميزانية

الميزانية هي قائمة المركز المالي تتضمن عناصر الأصول والخصوم، وتتضمن عمودين يشير العمود الأول إلى السنة الجارية أم العمود الثاني فيشير إلى السنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، بالإضافة إلى هذا تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة¹، وكتفصيل أكثر نستعرضها فيما يلي²:

• جانب الأصول: يتضمن ما يلي:

- ✓ التثبيات المعنوية؛
- ✓ التثبيات العينية؛
- ✓ الاهتلاكات؛
- ✓ المساهمات؛
- ✓ الأصول المالية؛
- ✓ المخزونات؛
- ✓ أصول الضريبة؛

¹ حكمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص 1.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26/07/2008، الجريدة الرسمية، 2009، العدد 19، ص 23.

- ✓ الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة؛
- ✓ خزينة الأموال الإيجابية وما يعادلها.

• **جانب الخصوم:** وتتمثل في الآتي:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقدر أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات)، والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- ✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردين والدائنون الآخرون؛
- ✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- ✓ المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- ✓ خزينة الأموال السلبية وما يعادلها.

ثانيا: حساب النتائج (قائمة الدخل)

هو بيان ملخص للأعباء والنتائج المحققة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية، كما لا يأخذ في الحساب لا تاريخ التحصيل ولا تاريخ السحب، ويبين النتيجة الصافية للسنة المالية (سواء كانت ربح أو خسارة).

المعلومات الدنيا التي يحتويها حساب النتائج هي كالتالي:¹

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- ✓ نواتج الأنشطة العادية؛
- ✓ النواتج والأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ✓ المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية؛
- ✓ المخصصات للاهتلاك وخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية؛
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص 24-25.

- ✓ العناصر غير العادية (الناتج والأعباء)؛
 - ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
 - ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- تهدف هذه القائمة إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل .

ثالثا: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

- ترتكز قائمة التدفقات النقدية على أمرين هما :
- الأول: أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة؛
 - الثاني: أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

تتمثل التدفقات النقدية في التدفقات النقدية التالية :¹

- ✓ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
 - ✓ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
 - ✓ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
 - ✓ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.
- تسمح قائمة التدفقات النقدية لمستعملي القوائم المالية بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

¹ Catherine Maillot, Anne Le Manh, NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS Edition BERTI, Alger, 2006, p 22.

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي:¹

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛

✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)

✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الفرع الثالث: ملحقات القوائم المالية

يوفر الملحق معلومات إضافية عن الوضع المالي للمؤسسة وذلك لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة².

يتضمن ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعاً هاماً أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية :

✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛

✓ مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية الأساسية السالفة الذكر؛

✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة

الأم، وكذلك المعاملات التي عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة

العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه

المعاملات؛

✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول

على صورة وفيية.

المطلب الثالث: الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية والأطراف المستفيدة منها

¹ المرجع نفسه، ص 26-27.

² طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص 79.

الفرع الأول: الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية

من دراستنا للقوائم المالية والتقارير المالية تبين لنا أن مفهوم التقارير أشمل من القوائم المالية، فتعبير التقرير المالي أوسع من مصطلح القوائم المالية، فهذه الأخيرة تعتبر جزء من التقرير المالي الذي يضم إضافة إلى هذه القوائم المعلومات التي تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية مثل تقرير مجلس الإدارة، ملخص لبعض الأنشطة الرئيسية في المؤسسة، المؤشرات المالية... الخ، وسنأتي على تحديد أهم هذه العناصر لاحقاً.

لتبسيط الفرق بين القوائم والتقارير المالية أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل (2-1): الفرق بين القوائم والتقارير المالية

التقارير المالية	القوائم المالية
تشمل على كلا من:	تشمل على كلا من:
- القوائم المالية.	- قائمة الدخل.

<ul style="list-style-type: none"> - قائمة المركز المالي. - قائمة التدفق النقدي. - قائمة الأرباح المحتجزة. - قائمة حقوق المساهمين. 	<ul style="list-style-type: none"> - تقرير مراقب الحسابات. - تقرير مجلس الإدارة. - تقرير الإدارة التنفيذية. - أي إفصاح إضافي آخر.
تعرض معلومات مالية فقط.	تعرض معلومات مالية وغير مالية.
تعد جزء من التقارير المالية	مفهوم أوسع وأشمل من القوائم المالية

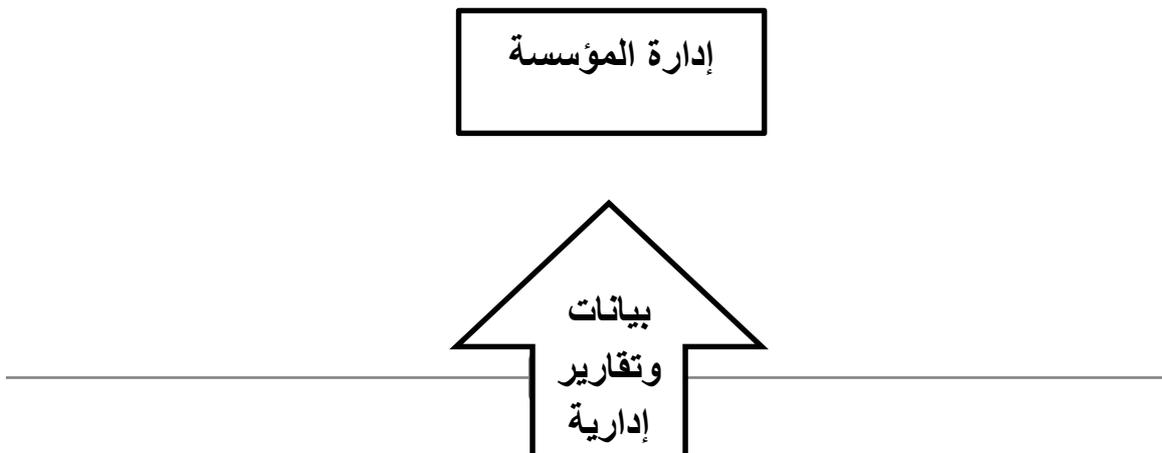
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع.

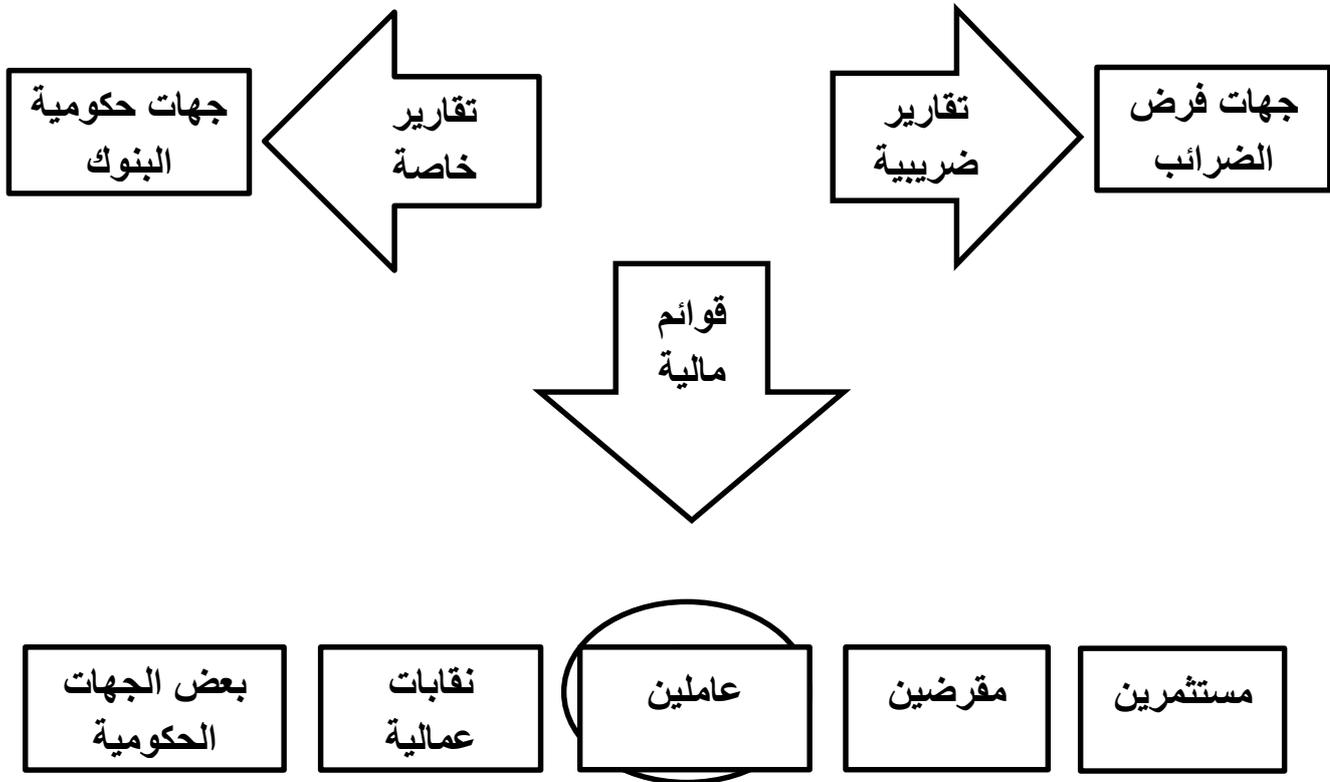
من خلال الشكل نستنتج أن التقارير المالية هي مفهوم أوسع من القوائم المالية بحيث تضم شقين من المعلومات المالية وغير المالية والتي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التقارير المالية

لتوضيح أهم الاطراف المستفيدة من التقارير المالية نستعين بالرسم البياني أدناه:

الشكل رقم (2-2): التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها





المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، "أسس المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 33.

من خلال هذا الشكل يمكن أن نستخلص أن التقارير المالية الصادرة من مختلف المؤسسات تعتبر وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها أو الاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

إن نوعية وجود المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية هي انعكاس لفاعلية الانظمة المحاسبية المستعملة من طرف الشركات، وكنتيجة للانهيارات والفضائح المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية خاصة في الدول المتقدمة أصبح من الضروري البحث عن إصلاح حقيقي يمكن من تجنب هذه الفضائح المالية خاصة تلك الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية التي تأثر سلبا على نزاهة التقارير المالية، وبغية الإلمام أكثر بمفهوم جودة هذه التقارير قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث

مطالب حيث تناولنا تعريف جودة التقارير المالية وأنواعها (المطلب الأول) ثم تحدثنا على مداخل تقييم جودة التقارير المالية (المطلب الثاني) وختمنا هذا المبحث بخصائص هذه الجودة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية وأنوعها

تشير جل الدراسات التي كانت حول جودة التقارير المالية أنه لا يوجد تعريف نهائي متفق عليه لكن الفكر المعاصر يشير على أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام، والأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر مستخدمي هذه المعلومات في تحديد الجودة، وذلك كون أن مستخدم المعلومات هو فيصل الحكم على مدى جودة المعلومات.

الفرع الأول: تعريف وقياس جودة التقارير المالية

الجودة كما يراه الباحثون في مجال المحاسبة هي مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها. فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير المالية (أولاً)، ويمكن تقييم مستوى الجودة والموثوقية في التقارير المالية من خلال اختبار مجموعة من المقاييس (ثانياً).

أولاً- تعريف جودة التقارير المالية

يرى المحللون أنه من الصعب إيجاد تعريف بسيط يعرف جودة التقارير المالية تعريفاً شاملاً وفيما يلي سنحاول التطرق أولاً لتعريف الجودة ثم نتطرق لتعريف الجودة في التقارير المالية ثانياً.

1- تعريف الجودة

الجودة مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (Qualities) ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحه، وهي مفهوم نسبي يختلف النظر له باختلاف جهة الاستفادة منه سواء كانت (المؤسسة، المورد، العميل، المجتمع ... وغيره)¹.

كما أنها تعرف بأنها مفهوم يرتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه².

2- تعريف الجودة في التقارير المالية

يرى الباحثون في مجال المحاسبة أنه من الصعب إيجاد تعريف بسيط يصف جودة التقارير المالية وصفا شاملا، وهذا ما يفسر تعدد التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم ومن خلال هذا العرض سنحاول إبراز بعض التعاريف المقترحة من طرف بعض الباحثين حول جودة المعلومات المالية:

- جودة المعلومات المحاسبية هي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها³؛
- جودة التقارير المالية هي ما تتسم به من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية⁴؛
- خلو التقارير من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة⁵؛

¹ عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 20.

² ليث محمد سعيد وآخرون، تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة الإبلاغ المالي في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 21 و 22 ماي 2013، عمان، الأردن، ص 13.

³ سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013، ص 63

⁴ Robinson, T. R, Munter. P, **Financial Reporting Quality: Red Flags and Accounting Warning Signs**, Commercial Lending Review, Vol. 19, 2004, P.2.

⁵ علام موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص 418-419.

- جودة التقارير المالية هي نتائج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعدادها؛
- كافة إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التي يتم القيام بها خلال المراحل المتابعة في عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية؛
- الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم¹؛
- تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية².

من كل ما سبق يمكن القول أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحية في مجالات ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي قدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديه³.

ثانيا- قياس جودة التقارير المالية

يمكن قياس جودة التقارير المالية بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الثبات والاتساق)، وعادة ما يستخدم مصطلح تعبير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتعبير عن جودة التقارير المالية حيث يعتبر هذا المصطلح حديث نسبيا لكنه أصبح كثير الاستعمال كميّار للتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة)

¹ سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 64

² علي عبد الغني اللاذ، يوسف نيسان الحمداني، يونس عليان الشويكي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 04، 2013، ص 103

³ شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: 'المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية'، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص 05

والمعلومات الغير جيدة (الأقل منفعة)¹. ولكن يتعذر وجود مقياس كمي مباشر لكل هذه الخصائص، ولهذا فإنه سيتم الاعتماد في قياس جودة التقارير المالية على مؤثرين هما:

1- مقدار التذبذب في عائد السهم السوقي حول مواعيد نشر التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة، أي الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي في فترة نشر التقرير المالي، وهي فترة ثلاثة أيام (يوم النشر ويوم قبله ويوم بعده)، ويقاس عائد السهم السوقي بقسمة التغير في سعر السهم مضافاً إليه التوزيعات النقدية على سعر السهم في بداية الفترة المالي.

ويمكن التعبير عن المعادلة المستخدمة في الدراسة لاستخراج عائد السهم السوقي على النحو التالي²:

$$R_{it} = \frac{P_{it} - P_{it-1} + D_{it}}{P_{it-1}} \quad \text{حيث:}$$

R_{it} : عائد السهم السوقي المنشأة i في الفترة t .

P_{it} : سعر السهم السوقي المنشأة i في الفترة t .

P_{it-1} : سعر السهم السوقي المنشأة i في الفترة $t-1$.

D_{it} : توزيعات الارباح النقدية على سهم المنشأة i في الفترة t .

2- مستوى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح حيث تتمتع الشركة بجودة التقارير المالية إذا لم تمارس ظاهرة إدارة الأرباح والعكس صحيح، على اعتبار أن جودة التقارير المالية مستمدة من جودة الأرباح المعلنة في هذه التقارير، وتم قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية³.

الفرع الثاني: أنواع جودة التقارير المالية

¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط2، 2004، ص 135.

² علي عبد الجابر الحاج علي اسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص12

³ علي عبد الجابر الحاج علي اسماعيل، مرجع سابق، ص 13

إن تحقيق الجودة في التقارير المالية عن أعمال الشركة، يتطلب توافر ثلاثة أنواع من الجودة في هذه التقارير المالية، والمتمثلة فيما يلي:

- 1- **الجودة في صياغة التقرير:** وتعني وصف كافة بيانات التقرير بشكل جيد، وهذا من خلال اختيار كلمات واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان، ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح؛
- 2- **الجودة في محتوى التقرير:** وتتحقق من خلال وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا النوع توافر ثلاثة خصائص هي: الشمول، الاكتمال والدقة؛
- 3- **الجودة في عرض التقرير:** أي عرض المعلومات بطريقة واضحة لا تحتاج للتفسير والتوضيح عند استخدامها، كما يعني أيضا سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب، ويتطلب تحقيق هذا النوع من الجودة توافر أربع خصائص هي: الاتساق أو الثبات، الحياد، التوقيت والشفافية.¹

المطلب الثاني: مداخل تقييم جودة التقارير المالية

تعددت المداخل التي استخدمت في تقييم جودة التقارير المالية، حيث تنقسم هذه المداخل إلى ثلاث مجموعات تتمثل فيما يلي:

أولاً- مدخل احتياجات المستخدم

وتعني جودة التقارير المالية وفقاً لهذه المجموعة توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومقدار استفادتهم من المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم، وينتمي لهذه المجموعة المدخلين التاليين²:

أ- الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، حيث حدد FASB في قائمة المفاهيم رقم (2) عام 1980 الخصائص الوصفية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تصبح مفيدة لمستخدمي القوائم المالية؛

¹ سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 66

² سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 66

ب- منهج لجنة جنكنز Jenkins Committee Approach، ويتفق هذا المدخل مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلا أنه حدد بدقة احتياجات المستخدمين من المعلومات، وهذا من خلال تحديد ستة مفاهيم هي:

- تحليل مستقل لكل قطاع من قطاعات الشركة والتي تتضمن فرص ومخاطر مختلفة؛
- فهم طبيعة مشروعات الشركة؛
- الحصول علي رؤية مستقبلية لأعمال الشركة؛
- التعرف علي رؤية الإدارة؛
- الإشارة إلي إمكانية الاعتماد علي المعلومات المدرجة بالتقارير المالية للمشروع؛
- التعرف علي المتغيرات الفورية الهامة المؤثرة علي الشركة.

ثانياً- مدخل حماية المساهم أو المستثمر

تركز هذا المدخل على تنظيم التقارير والرقابة، أيضا يهتم باحتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار، ويتم الحكم علي جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية وفقا لهذا المدخل من خلال مدى توفر معلومات واضحة وكاملة، أي يهتم فقط بخاصية واحدة لجودة معلومات القوائم المالية وهي الإفصاح العادل والكامل، ومن ثم يهتم هذا المدخل بالتأكد من توفير كافة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في شكل أكثر شفافية (كفاية المعلومات).

ثالثاً- مدخل ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية

لا يعمل المحاسب من أجل الشركة التي يعمل بها فقط ولكن يعمل من أجل طرف ثالث هو المجتمع لإظهار الحقيقية وإذا وثق الطرف الثالث في القوائم المالية فيمكن الحكم عليها بأنها جيدة، وتوجد وفق هذا المدخل أربعة مداخل يمكن استخدامها لتقييم جودة نتائج الأعمال وبالتالي جودة التقارير المالية، وتتمثل تلك المداخل فيما يلي:¹

- صفات السلسلة الزمنية للأرباح، وتمثل القدرة علي التنبؤ؛
- العلاقات بين الدخل وأساس الاستحقاق والأساس النقدي، وتخفض جودة نتائج الأعمال كلما تم الاعتماد علي أساس الاستحقاق حيث يؤدي ذلك لعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات؛

¹ سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 67

- المفاهيم الوصفية للمعلومات المحاسبية الواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ويتم تقييم جودة نتائج الأعمال علي أساس توافر الملائمة والاعتمادية والقابلية للمقارنة والثبات؛

- حوافز وخبرة معدي القوائم المالية والمراجعين، وتتنخفض جودة التقارير المالية كلما زادت درجة حكم وتقدير وتتنبؤ معدي القوائم المالية عند تقرير عناصر التقارير المالية وأيضاً كلما ارتبطت الحوافز المقدمة لمعدي القوائم المالية بالأرباح والعكس صحيح.

ولتحقيق جودة التقارير المالية يجب الاعتماد على مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي:

1- بناء مبادئ تعتمد علي المعايير المحاسبية الدولية؛

2- تحسين التقارير المالية إلي ما وراء المتطلبات التنظيمية؛

3- استخدام شبكات الاتصال الدولية لتحسين التقارير والتحليل المرتبط بالأداء؛

4- الاهتمام ببيت البعد الأخلاقي الذي يتضمن اعتناق روح الشفافية والافتتاح بمبدأ المساءلة والإصرار علي سلامة وأمانة الأفراد¹.

المطلب الثالث: خصائص جودة التقارير المالية

إن ما اعتمد عالمياً هي الخصائص التي تم وضعها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية

Financial Accounting Standard Board (FASB)، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أولاً- الملائمة

ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من انتاجها، أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية في الشركة، من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية بالشركة أو تغييرها.

¹ المرجع نفسه، ص 68

وتنقسم خاصية الملائمة إلى المكونات التالية¹:

- **القدرة على التنبؤ:** يقصد بذلك أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على مساعدة متخذ القرار في أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل، وأن تؤدي هذه التنبؤات هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية²؛
- **القدرة على التغذية الراجعة:** تتحقق هذه الخاصية إذ أمكن لمتخذ القرار أن يتحقق من صحة التوقعات السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات؛
- **التوقيت المناسب:** بمعنى أن حصول متخذ القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات يعد جانبا مساعدا على الملائمة، فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها أو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها، بحيث تكون لا قيمة لها مستقبلا عندئذ تكون غير ملائمة³

ثانيا- الموثوقية وحيادية المعلومات

تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحيدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

- **التمثيل الصادق:** بمعنى أنه تكون المعلومات موثوقة إذا كانت تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في الشركة، أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية؛

¹ على عبد الغني اللايد، يونس عليان الشويكي، يوسف نيسان الحمدان، مرجع سابق، ص 103

² أكرم يحيى على الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص 39

³ المرجع نفسه، ص 40

- **الحياد:** تعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم عرضها لتخدم جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب غيرها، وأيضا لا تحقق غرض أو هدف معين، وإنما تكون للاستخدام العام ودون تحيز؛¹

- **القدرة على التحقق:** أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام جميع الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية،²

وعليه فإن خاصية الموثوقية والحياد تعني أن المعلومات المقدمة تعطي تصورا دقيقا للواقع دون أن يشوبها التظليل أو الأخطاء ويمكن الوثوق بها والاعتماد عليها يجب أن تكون نزيهة وخالية من التحيز اتجاه أية نتائج محددة مسبقا، وهذا ما يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باختيار أساليب القياس المحاسبي والافصاح، بحيث يضمن هذا الاختيار تحقيق هدفين:

- تقديم المعلومات المناسبة، أي ذات العلاقة بالأهداف التي أنتجت لأجلها؛

- تحقيق أمانة وصدق المعلومات المحاسبية.³

ثالثا - قابلية المعلومات للمقارنة والفهم

ان الهدف منها هو تسهيل عملية دراسة المعلومات وتحليلها والتنبؤ واتخاذ القرارات، ويعد هذا المبدأ من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بهدف تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض، وهذا ما يدعى بالمقارنة.⁴

اما فيما يخص الفهم فتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، حيث يفترض أن لدى مستخدمي هذه المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة

¹ كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011، ص 114

² أكرم يحيى على الشامي، مرجع سابق، ص 41

³ على عبد الغني اللايد، يونس عليان الشويكي، يوسف نيسان الحمدان، مرجع سابق، ص 103

⁴ عبد المنعم عطا العلول، مرجع سابق، ص 38

المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

رابعاً- التوقيت الملائم والتناسق (الثبات)

ويقصد بهذا تقديم المعلومات المحاسبية لمن يحتاجها في وقتها، على اعتبار أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبني على أساسها¹.

أما التناسق فيعني أن المنشأة تطبق نفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا لا يعني أن المنشأة لا يمكن أن تتحول من طريقة إلى أخرى، فالمنشآت يمكن أن تغير طرقها المستخدمة ولكن يجب أن تكون فيها الطريقة الجديدة أفضل من السابقة لها.

خامساً- الأهمية النسبية والإفصاح

ويعني هذا أن القوائم المالية التي تعتمد لاتخاذ القرارات يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، وعلى العموم تعتبر أية معلومة أو أي بند ذا أهمية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو تقديمه بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصيتي الملائمة و أمانة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، مما يؤثر سلباً على القرارات المتخذة بناء عليها.

وينتطلب تحقق هذه الخاصية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي القوائم المالية، وذلك بمحاولة التعرف على ما يحتاجونه من معلومات. أما بخصوص الإفصاح الأمثل، فهذه الخاصية تساهم في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها، على أساس أنه يتم التركيز على المعلومات التي يجب إبرازها بشكل خاص نظراً لأهميتها القصوى في القرار المتخذ.²

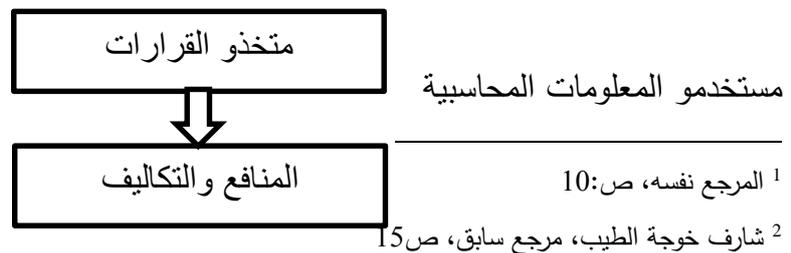
¹ على عبد الغني اللايد، يونس عليان الشويكي، يوسف نيسان الحمدان، مرجع سابق، ص 104

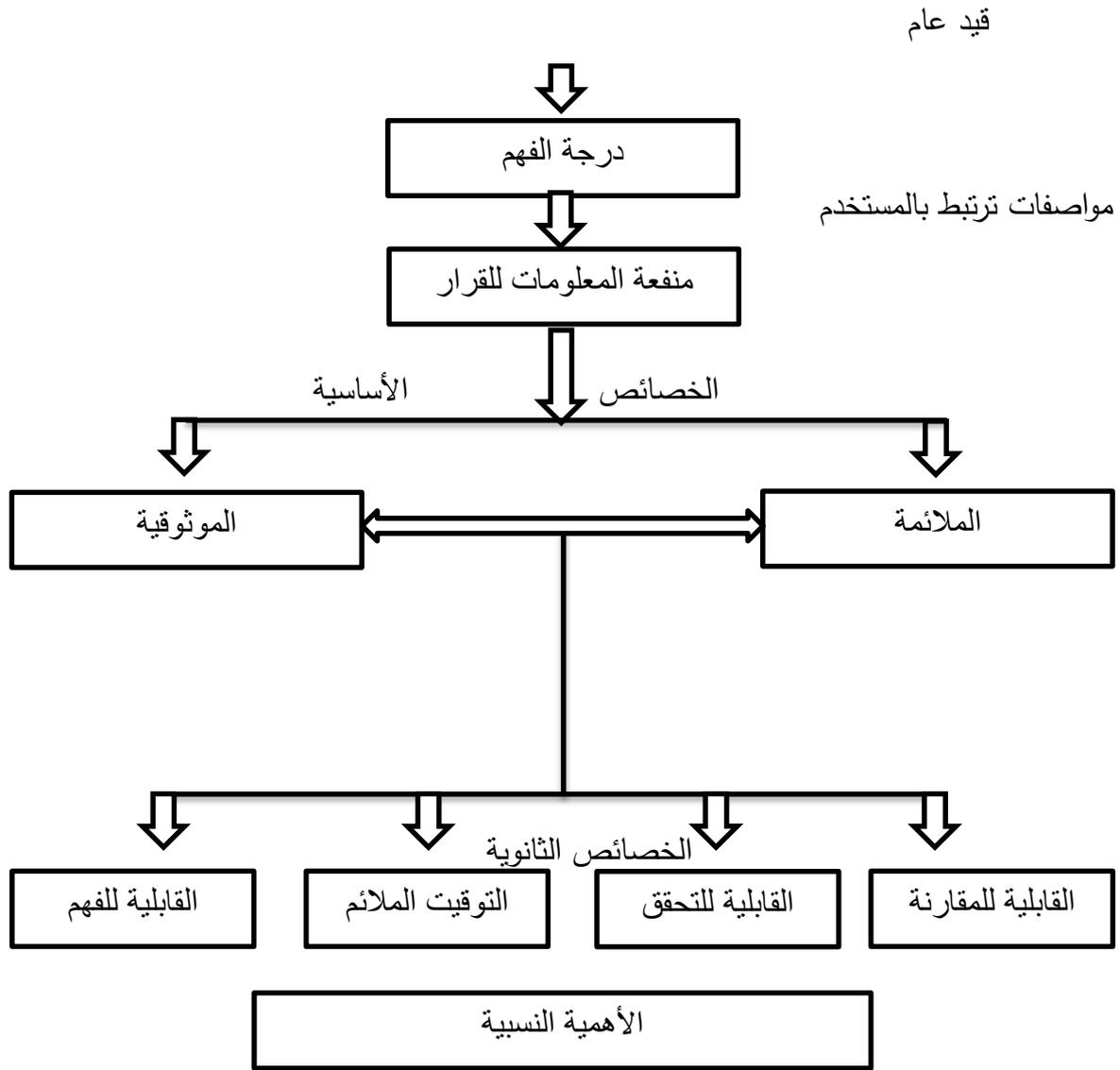
² المرجع نفسه، ص 104

فكل هذه الخصائص متى ما توفرت في المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية من شأنها أن تضمن جودتها وتساهم في الاستفادة منها بخصوص ترشيد القرارات المتعلقة بالإدارة المالية والمحاسبية وكذا تلك المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية التي تمتلكها الشركة.¹

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المحاسبية²، والشكل الموالي يوضح هذه الخصائص:

الشكل رقم (2-3): الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية





Source: Céline Michalesco, Qualité de L'information Comptable, Encyclopédie de Comptabilité de Gestion et Audit, Economica, 2009, P.8.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة للجهات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية، وذلك في مجال تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

المبحث الثالث: دور آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية

تقسم آليات الحوكمة بشكل عام إلى آليات داخلية تتضمن الدور الرقابي والإشرافي الذي يقوم به مجلس الإدارة واللجان التابعة له (المطلب الأول)، وآليات خارجية تتضمن عدد من الآليات من بينها التشريعات والقوانين التي يتم إصدارها ودور مراجع الحسابات الخارجي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويرى الاختصاصيون والباحثون في مجال المحاسبة بشكل عام أن أكثر آليات الحوكمة أهمية هو مجلس الإدارة لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة (الفرع الأول)، ويمارس مجلس الإدارة مهامه من خلال تشكيل لجان مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة ومن أهم هذه اللجان لجنة المراجعة (الفرع الثاني) هذه الأخيرة تتكون من عدد من أعضاء مجلي الإدارة المستقلين غير التنفيذيين أصحاب خبرات في المحاسبة وتتوافر لديهم الإرادة والسلطة لتوفير إشراف جيد على عملية إعداد التقارير المالية.

الفرع الأول: دور مجلس الإدارة

يعد وجود مجلس الإدارة إحدى أبرز وأهم الآليات التي تشرف على عمل الإدارة، بحيث يمكن حملة الأسهم من رقابة أداء الإدارة وقراراتها بشكل فعال، وقد تعاضد دور مجلس الإدارة خلال العقد الأخير وذلك في ظل حالات الغش والتلاعب وممارسات إدارة الأرباح، حيث يقوم بمجموعة من الوظائف والمهام التي تحددها التشريعات خاصة قوانين الشركات والحوكمة¹، وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها، مسؤوليات مجلس الإدارة والتي من بينها التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية والمالية للشركة².

وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بمهامه بشكل فعال، يجب أن تتوفر فيه خاصيتين هما: الاستقلالية وحجم المجلس، بالنسبة لخاصية الحجم، فقد أكدت الدراسات على ضرورة الاهتمام بعدد مجلس الإدارة، حيث من الضروري عدم تجاوز سبعة أفراد، وذلك انطلاقاً من فكرة أن كبر حجم المجالس غالباً يجعل صعوبة في الاتصال، وتدني سرعة إنجاز المهام وانخفاض فعالية القرارات المتخذة من قبله.

¹ علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص 236

² المرجع نفسه، ص 237

أولاً: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يرى الباحثون أن خاصية الاستقلالية أكثر أهمية من خاصية الحجم من ناحية التأثير على فعالية المجلس في الإشراف والرقابة للحد من قدرة المديرين من خدمة مصلحتهم الذاتية، فوجود أعضاء مستقلين عن إدارة الشركة ضمن مجلس الإدارة يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية تصب في صالح المساهمين.¹ وتتجسد خاصية الاستقلالية من خلال بعدين، ويتمثل البعد الأول في عدد الأعضاء الخارجيين، بمعنى أنه كلما ارتفع عدد الأعضاء الخارجيين كان أفضل، وذلك لأنه في غالب الأحيان يكون الأعضاء الخارجيين أكثر حرصاً من المديرين التنفيذيين على حملة الأسهم.

ويتمثل البعد الثاني في فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، فحسب المعنيين بالحوكمة يعتبر هذا الفصل وسيلة فعالة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين أداء المديرين، وبسبب خضوع أداء المديرين لرقابة مجلس الإدارة، هذا سيؤدي إلى تحسين أداء المديرين والعمل على تحقيق أهداف حملة الأسهم، وذلك لضمان بقائهم.²

وعموماً يعتبر استقلال مجلس الإدارة السمة الأكثر أهمية التي تسمح بتحسين عملية الرقابة على أنشطة الشركة وعملية صنع القرار والحد من التصرفات الانتهازية للمسير³، وفي هذا الإطار أورد تقرير Vienot^{*} مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والمتمثلة فيما يلي:⁴

- أ- أن لا يكون موظفاً ولا وكيلاً لشخص ذي صفة اعتبارية في الشركة، أو من كبار التنفيذيين في الشركة الأم أو لشركة اندمجت معها سابقاً خلال السنوات الخمس الأخيرة؛
- ب- أن لا يكون عميلاً أو مورداً أو موظفاً في أحد البنوك التي تتعامل معها الشركة؛
- ت- أن لا تربطه أي علاقة مع أي طرف في الشركة؛

¹ Housseem Rachidi, Moez El gaied, **L'impact de L'indépendance et de la Dualité du Conseil d'Administration sur la Performance des Entreprises: Application au contexte Américain**, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, N°.3, 2009, P.6.

² مؤيد محمد علي الفضل، فراس خضير الزبيدي، نزال حربي راضي، مرجع سابق، ص 07

* تقرير صادر عن AFEP وMEDEF في جويلية 1999، الهدف منه وضع مبادئ مختلفة عن الأداء والشفافية التي شأنها تحسين إدارة الشركة وصورتها أمام الجمهور والمستثمرين والأسواق المالية

³ Afef Feki, Walid Khaloufi, **L'effet des caractéristiques du Conseil D'administration et de la Qualité de L'AFC: la comptabilité, le Contrôle et L'audit Entre Changement et Stabilité**, France, Mai, 2008, P.5.

⁴ Philippe Bissara et autres, **Droit et Pratique de la Gouvernance des Sociétés Cotées**, Joly Editions, 2007; P.57-58.

ث- أن لا يكون قد شغل منصب مدقق الشركة خلال الخمس سنوات السابقة؛

ج- أن لا يكون قد شغل منصب مدير للشركة منذ 12 سنة؛

ثانياً: حجم مجلس الإدارة

يعتبر حجم مجلس الإدارة عاملاً أساسياً لحسن سير عمله، ولقد حاولت العديد من الدراسات التطبيقية معرفة حجم المجلس على فعالية أدائه كأداة رقابية. حيث يرى العديد من الكتاب أن المجلس ذو الحجم الكبير يعزز من قدرته الرقابية ويحسن من مصادر معلوماته وذلك بفضل هيكلته المتنوعة واحتوائه لعدد كبير من الأعضاء ذوي الكفاءات والخبرات والمهارات العلمية العالية التي تساعده على متابعة واكتشاف التطورات التي تحدث داخل الشركة والتي قد يتم تجاهلها من قبل إدارة الشركة أو عدم إدراكها لها رغم أهميتها. كم أن الشركات التي لديها مجالس ذات حجم كبير يكون أدائها أفضل.¹

لكن نتائج الدراسات الميدانية التي اختبرت أثر حجم الإدارة على جودة التقارير المالية تباينت، حيث وجد (Bradbury) أن مجلس الإدارة الكبير يقلل من المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وبالتالي على جودتها، في حين أوضحت دراسة كل من (Byard)، (Firth) أنه كلما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة مرتفع، كلما زادت قيمة التقارير المالية وبالتالي جودتها²، وأظهرت نتائج دراسة (Cheng) وجود علاقة سالبة بين حجم مجلس الإدارة وأداء المنشأة، وتوصل (Fan) إلى أن الحجم الكبير للمجلس ليس بالضرورة هو الأفضل، فالمجالس الكبيرة جداً أقل فعالية³.

في الأخير تجدر الإشارة أنه بالإضافة إلى هاتين الخاصيتين فقد أكد معهد المراجعين الداخليين في الـو.م.أ في تقريره الصادر عام 2004 على ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لخبرات ومهارات كافية في مجال الصناعة والمنشآت والحوكمة وخبرات أخرى وفقاً لطبيعة نشاط الشركة، هذا مع ضرورة وجود تدريب مستمر لأعضاء مجلس الإدارة لتحسين وتعزيز مستوى الخبرات والمهارات لديهم. ومن جهة أخرى على مجلس الإدارة أن يجتمع في عدد مناسب من المرات خلال السنة بالشكل الذي يمكنه من مباشرة مسؤولياته بفعالية ويختلف عدد الاجتماعات الرسمية لمجلس الإدارة من شركة لأخرى ومن دولة

¹ Daniel M Zéghal et autres, **Impact de la Structure de Propriété et de L'endettement sur les Caractéristiques du Conseil D'administration: Etude Empirique dans le Contexte d'un Pays Emergent**, 27^{ème} Congrès de L'association Francophone de comptabilité, Tunis, Mai, 2006. P.4.

² مؤيد محمد علي الفضل، فراس خضير الزبيدي، نزال حربي راضي، العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة، دراسة اختبارية لحالة العراق، 2014، ص 07، متوفر على الموقع:

<http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2015/04/docx-5.pdf>

³ على يوسف، مرجع سابق، ص: 239

لأخرى، وقد أشارت بعض التقارير العالمية إلى أن اجتماع مجلس الإدارة ما بين 4 إلى 6 مرات خلال السنة يعد كافياً للرقابة على مدى سير المجلس واتخاذ القرارات المهمة¹.

الفرع الثاني: دور اللجان التابعة لمجلس الإدارة

أولاً: لجنة المراجعة

تعتبر لجان المراجعة Audit Committee من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها. لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة كما حظى موضوع لجان المراجعة من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مسؤولياتها وواجباتها باهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالدول المتقدمة مثل: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، اللجنة القومية للحد من الغش في القوائم المالية، هيئة تداول الأوراق المالية بأمريكا، المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، ومعهد المراجعين الداخليين بإنجلترا وأمريكا وغيرهم، كما شاركت جهود العديد من الباحثين والكتاب في الفكر المحاسبي في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

ثانياً: مبررات إنشاء لجنة المراجعة ومهامها

1- مبررات إنشاء لجنة المراجعة

يعتبر وجود لجنة مراجعة فعالة تابعة لمجلس الإدارة من أهم الآليات الداخلية لتطبيق نظام حوكمة الشركات وهذا نظراً للدور الذي تلعبه في مجال ضبط ورقابة تصرفات الإدارة وذلك وفقاً لمجموعة من

¹ Hanen Ben Ayed-Koubaa, **Qualité de la Communication Financière au Sujet des Pratiques de Gouvernance D'entreprise: Cas du SBF120**, 32^{ème} Congrès de L'AFC comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011, P.14.

الضوابط والإجراءات الرقابية المختلفة وهذا بغية التأكد أساساً من أن القرارات المتخذة عقلانية ولا تؤدي إلى أي شكل من أشكال التعارض في مصالح مختلف الجهات المستفيدة منها.

ونظراً للدور الفعال الذي تلعبه لجنة المراجعة فقد ساهمت العديد من العوامل في إنشائها يمكن تلخيص أهمها فيما يلي¹:

- تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات نتيجة الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبتها في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية؛
- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة؛
- التناقض الموجود بين مدققي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء رأيه الفني المحايد، وبالتالي فوجود لجنة التدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية ابداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية؛
- الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق القوائم المالية خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة، حيث يعتبر الحصول على قوائم مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار أساس عملية التنمية وزيادة فعالية بورصة الأوراق المالية؛
- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات خاصة المقيد بالبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية؛

2- مهام لجنة المراجعة

تتكفل اللجنة باختيار المراجع الخارجي وتتولى تقييم أداء المراجع الداخلي والموافقة على أتعاب المراجعين حيث تعتبر صيغتي الاستقلالية وعمق النظر أهم صفاته كما تلعب دور رئيسي في الإشراف

¹ محمد عبد الله المومني، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص 24-249.

والرقابة المالية وتقديم التقارير وتعمل على زيادة الثقة العامة بالشركة¹، وهي من اللجان الهامة في حماية أصول الشركة بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين والمنظمين.

ويمكن إجمال أهم هذه الوظائف فيما يلي:

- العمل على تحسين نوعية التقارير المالية عن طريق مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على

مجلس الإدارة

- تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة واستعراض نظام تحليل المخاطر بالشركة

- تحسين مستوى الاتصال مع المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز استقلالهم والقيام بصفة

دورية بمراجعة مكافآت وأداء المراجعين الخارجيين

- الالتزام بالقوانين واللوائح والإرشادات وتقوم لجنة المراجعة بأنشطة مختلفة تساعد على تحسين

جودة التقارير المالية للشركات تترجم في إعداد تقارير سنوية تقدم إلى مجلس الإدارة.

من هذه الأنشطة:

- تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين

- فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين.

- فحص التقارير المالية .

ولضمان فعالية اللجنة بالشركة ينبغي توافر العناصر الآتية:

أ- استقلالية أعضائها: أكد التقرير الصادر عن لجنة Treadway على أنه يجب أن تقتصر عضوية

لجان التدقيق على أعضاء مستقلين عن إدارة الشركة²، وفي ذات السياق اعتبر التقرير الصادر عن

لجنة BRC استقلالية لجنة المراجعة أحد الخصائص الأساسية التي تضمن أداء اللجنة لمهامها

¹ رشيدة سليمان، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، (مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012)، ص 73.

² Alain Finet, **Gouvernance D'entreprise: Nouveaux Défis Financiers et Nom Financiers**, De Boeck, Bruxelles, 2009, P112.

الرقابية بفعالية وكفاءة¹، فوجود أعضاء من غير التنفيذيين داخل لجنة المراجعة يضمن لأصحاب المصالح عدة مزايا.

ب- الدراية المالية والخبرة: لأن أداء وفعالية لجنة المراجعة يتأثر كثيرا بخبرة ومعرفة أعضائها بشؤون الأعمال، التقرير المحاسبي المالي وضوابط الرقابة الخارجية²، وقد أشار قانون SOX في قسمه 407 على أن فعالية لجان التدقيق تعتمد في جزء منها على خبرة ومعرفة أعضائها في مجال المراجعة والشؤون المالية³، وأكد على ضرورة أن يكون هناك خبير مالي على الأقل في اللجنة، حيث امتلاك أعضاء لجنة المراجعة للخبرة والمعرفة المالية والمحاسبية يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بها، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والإدارة المالية، ويكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال الذي تعمل فيه، فضلا عن دعم عمل التدقيق الداخلي والتقليل من الصراعات بين المحاسبين ومدراء الشركة كما يرفع من أداء المدقق الخارجي ويساعد على تسهيل عمله⁴.

ثالثا: دور لجنة المراجعة في جودة التقارير المالية

يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بأنه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها .

¹ Choi, K.S & others, **The Relationships Among Quality, Value, Satisfaction and Behavioral Intention in Health Care Provider Choice: A South Korean Study**, Journal of Business Research, Vol.57, N°.8, P.913-921.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2010، ص 271.

³ Joseph V. Carcello & others, Terry L. Neal, **Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms and Earnings Management in a post Sox World**, Working Paper N° 2451/27455, New York University, February 2006, p.6-7.

⁴ فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 30، نيسان 2012، ص193-199.

ويعتبر كل من استعادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد من أهم دوافع تطبيق حوكمة الشركات، وخاصة بعد تزايد حالات الانهيارات التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة التي ترجع إلى التلاعب وعدم دقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الخاصة بها، كما يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة والذي يضمن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وان يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب والتكلفة الملائمة¹.

وقد أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى لتطبيق الحوكمة، حيث تمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة، كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة.

علاوة علي ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر علي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، حيث توصلت دراسة Abbott التي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية ، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الشركات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات تتوقف على مدى وجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م قانون Sarbanes- Oxley Act والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم التقارير المالية من جانب الشركات المساهمة، والحوكمة، والإشراف على مراجعي الحسابات، كما أنه أفرد في المادة رقم (301) من القانون قسما خاصا عن

¹ سامح محمد رضا، رياض أحمد، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد رقم 07، العدد 01، 2011، ص 53.

تشكيل لجنة المراجعة ومهامها وواجباتها من أجل ضمان سلامة وموثوقية تقرير المراجعة الخارجية وحماية المراجع من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة.

وبذلك يتضح بأن لجان المراجعة تعد من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي ويوجد تأثير مباشر لجودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، حيث يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ العديد من القرارات مثل قرار الاحتفاظ أو التخلص من الأوراق المالية، كما تؤثر على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية وبذلك فإن التطبيق الفعال للحوكمة سيؤدي إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية¹.

ويمكن تلخيص دور لجان المراجعة في جودة التقارير المالية من خلال ما يلي:²

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة؛
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية؛
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية لتعرف آثارها في التقارير المالية؛
- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها؛
- التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض المنفعة للتقارير المالية؛
- تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي؛
- تفحص ومناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة قبل نشرها؛
- تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها، مع تصميم وتطبيق ضوابط للرقابة الداخلية لمنع واكتشاف هذا النوع من التقارير والحد من مخاطرها.

الفرع الثالث: التدقيق الداخلي

¹ سامح محمد رضا وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

² رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 2، 2012، ص 104-105.

لقد توصلت بعض الدراسات مثل دراسة Schmeider and Wilner سنة 1990 إلى أن هناك ارتباط مهم و إيجابي¹ بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية وتقارير أداء الشركات، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن وظائف المراجعة الداخلية تستطيع أن تحد من ممارسات الغش في التقارير المالية كما تستطيع الحد من الغش المرتبط بالتعدي على أصول الشركة.

بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة Gordon and Smith سنة 1992، رأيت المراجعة الداخلية إذا توفر لها الاستقلال اللازم سوف تؤدي إلى تحسين البيئة الرقابية و تقلل من أخطاء والتقارير، كما تستطيع أن تحسن من أداء الشركات.²

أشارت دراسة Prawiet et al، 2009 إلى أنه على الرغم من أن المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على التقارير المالية الخارجية، إلا أنه نظرا لنقص البيانات المناسبة فإن هذه العلاقة المحتملة لم تنال القدر الكافي من البحث. وعلى الرغم من قلة الدراسات التي تناولت هذه القضية، إلا أنه بصفة عامة تقترح الدراسات التطبيقية في هذه المجال أن المراجعة الداخلية يمكن أن تلعب دورا هاما في الحد من سلوك الإدارة نحو التلاعب في التقارير المالية.

هناك عدة دراسات تثبت فكرة أن دوافع الإدارة نحو التلاعب عن طريق طرف آخر، بحيث يمكن النظر إلى المراجعة الداخلية لطرف آخر يستطيع كشف تلاعبات الإدارة في³ التقارير المالية، ومن بين هذه الدراسات نجد Rogers and Stoken سنة 2002، ودراسة Schwartz and Yound سنة 2005.

بينما نجد أن دراسة Hunton Kibby and Mazza سنة 2006 فقد توصلت إلى احتمال تلاعب الإدارة في التقارير المالية يكون ضئيلا عندما توجد شفافية أكثر في الإفصاح، وهو ما تعمل على تحقيقه المراجعة الداخلية⁴.

¹ الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، جامعة الملك سعود، ص 20، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1425843420.0638.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2015/10/21.

² الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص 21.

³ الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص 24.

⁴ الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص 25.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن المراجعة الداخلية التي تتميز بجودة عالية تؤدي الى زيادة الشفافية داخل الشركة وبالتالي تحقيق رقابة مستمرة لجعل أي تجنب من جانب الإدارة عرضة للاكتشاف، ومنه فالمراجعة الداخلية تركز على تحسين عملية التقرير المالي وبالتالي اكتشاف ومنع فرص التلاعب من طرف الإدارة.

المطلب الثاني: دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة.

الفرع الأول: دور التشريعات والقوانين في جودة التقارير المالية

لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxly Act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة. كما أنط مسؤولية تعيين واعفاء المدقق الخارجي والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق لزيائنها بلجنة التدقيق.

الفرع الثاني: دور مدقق الحسابات الخارجي في جودة التقارير المالية

يعد مدقق الحسابات الخارجي الركيزة الأساسية في الحكم على جودة التقارير المالية وذلك من خلال مراجعتها لها والتأكد بصفة خاصة من أنها تمت وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة وكذلك ما تفرضه القوانين المعمول بها وذلك بهدف إضفاء صفة الموثوقية في المعلومات المصرح به.

يعد دور مدقق الحسابات في مراجعة المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي يتضمنها التقرير الذي يعده بشأنها من الأمور الجوهرية لجودة التقارير المالية حيث يعتبر تقريره وسيلة الاتصال بين

الشركة ومستخدمي التقارير المالية، وذلك نتيجة لأن هذا التقرير يتضمن تعبير مدقق الحسابات الخارجي عن رأيه وحكمه حول التقارير المالية ومدى صحة ومصداقية البيانات والقوائم المالية التي تحتويها ومن أنها أعدت وفقا للإطار الخاص بإعداد التقارير المالية المطبق¹.

ويعد التقرير الذي يعده مدقق الحسابات الخارجي الأساس الذي يعتمد عليه أصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم بصفته تأكيدا على مصداقية وشفافية المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركة²، وهو عبارة عن وثيقة مكتوبة تحتوي على رأي مدقق الحسابات فيما يتعلق بالتقارير المالية، يبين من خلاله رأيه الفني المحايد فيما يخص انتظام الدفاتر والسجلات ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية، هذا بالإضافة إلى حكمه في مدى شفافية القوائم المالية المعدة من قبل الشركة وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية والتغيرات في المركز المالي³.

ويرفق تقرير مدقق الحسابات في العادة مع التقرير المالي السنوي للشركة وذلك يعطيها الصفة القانونية ويزيد من ثقة مستخدمي هذه التقارير المالية، هذا ما يوضح لنا بأن هذا التقرير هو عبارة عن وسيلة اتصال ونقل للبيانات والنتائج بشكل واضح ليسهل استخدامها من طرف المستخدمين الذين يهمهم الأمر⁴.

أولاً: أثر التدقيق الخارجي

يعتبر مراجع الحسابات طرف خارجي مستقل عن منشأة⁵، حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياساً لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات من طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة

¹ أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 1ط، 2009، ص 27.

² حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 65.

³ سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1ط، 2010، ص 243.

⁴ زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1ط، 2009، ص 101.

⁵ بسمة حسن المسحال، دور استقلالية مراجع الحسابات الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر-غزة، 2013/2014، ص 55.

استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكبر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة وصادقة حول ميزانية المنشأة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة، على أن يكون كل ذلك معد وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها، والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية او تحريف، مع افتراض استقلال المراجع وإطلاعه على المعلومات إضافة إلى تمتع المراجع الخارجي بالخبرة العالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير المالية¹.

وحسب دليل استخدام البيانات المالية الصادر عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين فإن مراجع الحسابات يسعى إلى التأكيد المنطقي على أن البيانات المحاسبية معدة بطريقة عادلة وصادقة من خلال²:

- التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية قد تم إدراجها في التقارير الملحقة بالبيانات المالية؛
- التحقق من أن الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية كانت موجودة في تاريخ الميزانية، وأن المعلومات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تعطيها هذه البيانات؛
- التأكد من أن أصول المنشأة مملوكة لها، وكذلك مجمل المطلوبات المدينة بها المنشأة حتى تاريخ الميزانية قد تم ذكرها في التقارير المالية؛
- التأكد من أن القيم والمبالغ المدرجة في البيانات المالية (الموجودات، المستحقات، العائدات والمصاريف) قد تم تقديرها وتقييمها بصورة مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية؛
- التحقق من أن قيم ومبالغ البيانات المالية قد تم تصنيفها ووضعها والافصاح عنها بصورة مناسبة ومنسجمة مع الأصول المحاسبية، حيث أن المصداقية والعدالة في التمثيل بالنسبة للمعلومات المحاسبية تتحقق من خلال قيام المراجع بمجمل هذه العناصر في ظل احترامه للمبادئ والمعايير المتعارف عليها المقبولة قبولاً عاماً.

¹ المرجع نفسه، ص 56.

² المرجع نفسه، ص 57.

ثانيا: علاقة مدقق الحسابات الخارجي بجودة التقارير المالية

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الخارجي متغير وكيل للتعبير عن جودة التقارير المالية، حيث أشارت الدراسات في هذا المجال إلى أن استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف يعتبر مقياسا لجودة المعلومات المالية التي أفصحت عنها في تقاريرها المالية، ويعد حصول الشركة على تقرير مالي نظيف من مدقق الحسابات الخارجي بمثابة ضمان علة أن الشركة لا تعاني من أي مشاكل مالية.

لذلك يعد دور مدقق الحسابات جوهرى لضمان جودة التقارير المالية لأنه عند مراجعته لها يتأكد بصفة خاصة مما يلي¹:

- أن القوائم المالية التي أعدتها الشركة محل التدقيق تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛
- أنه لم تحدث تغيرات هامة فيما يخص استخدام الشركة للطرق المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى مما يؤثر على أرقام القوائم المالية وعلى امكانية عمل مقارنات بين السنوات المالية المختلفة؛
- التأكد من عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛
- أن القوائم المالية تقي بمتطلبات الإفصاح الكافي؛
- أن التقديرات المعدة من طرف الإدارة معقولة؛
- أن المعلومات المعروضة في البيانات المالية مناسبة وذات مصداقية وقابلة للفهم للمقارنة؛
- التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي؛

وكخلاصة على هذا يمكن استنتاج أن تقرير مدقق الحسابات الخارجي الإيجابي يمثل مقياساً لجودة التقارير المالية وذلك باعتبار أن الرأي الذي يبديه يملك حجية عن مدى صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي تضمنتها تلك التقارير المالية المصرح بها مما يؤدي إلى اطمئنان مستخدميها واستخدامها في اتخاذ قراراتهم لأنها تعكس فعلاً نتائج أعمال الشركة بطريق صحيحة وعادلة.

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 116-117.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، وكما رأينا من خلال هذا الفصل فهي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من ناحية إعداد التقارير المالية المفصح عنها، وذلك للسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق آليات الحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير.

فالجودة في هذا المجال تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها وهو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء.

فالتطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، لأن الأثر المباشر من تطبيق آليات الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين التطبيق الجيد لآليات الحوكمة والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.

الفصل الثالث

أثر آليات الحوكمة على جودة
التقارير المالية لبعض
الشركات الجزائرية

تمهيد

بعد أن تطرقنا للجانب النظري لموضوع الدراسة، سنحاول قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وذلك بالاعتماد على طريقة القياس النوعي لجودة التقارير المالية والذي يتمثل في مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية (استبيان) لمجموعة من الشركات في بعض الولايات من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة الموضوعية واستخلاص النتائج.

ولإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها
- المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على مدى تأثير آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات يتمثلان في البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

- **البيانات الثانوية:** تمثلت في مجموعة الكتب والدراسات المنشورة والملتقيات والرسائل الجامعية والتعليقات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، فضلا عن جمع ما تيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الأنترنت، بحيث تم تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا هاما في إجراء الدراسة الميدانية.

- **البيانات الأولية:** تم توزيع استبيانات لتجميع المعلومات اللازمة لموضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، حيث تكون الاستبيان من جزأين، الجزء الأول يحتوي على البيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة والتي تتعلق بالمؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة، أما الجزء الثاني فيتكون من ثلاث محاور موزعة كما يلي:

- المحور الأول يحتوي على أسئلة عن تقييم مدى تطبيق آليات الحوكمة في الشركات (شركات المساهمة).
- المحور الثاني يحتوي على أسئلة عن تقييم مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات.

- المحور الثالث يتكون من مجموعة من الأسئلة لقياس أثر تطبيق آليات الحوكمة (الداخلية والخارجية) في ظل توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في الشركات.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

أولاً- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين في بعض شركات ذات أسهم ومجموعة من مكاتب المدققين الخارجيين، حيث تجاوب مع الباحث عشرة (10) شركات ذات أسهم و03 مكاتب تدقيق خارجي¹.

ثانياً- عينة الدراسة

تم تعيين عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية (الطبقية) من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 83 مفردة، وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، وتم استرجاع منها 65 استبيان، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد 09 استبيانات بسبب ما يلي:

- عدم تحصيلها من أفراد العينة بسبب انتهاء فترة الدراسة؛
- التناقض على مستوى الإجابات.

¹ أنظر الملحق رقم (04)

جدول رقم (3-1): الاحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان

الاستبيان		البيان
النسبة (%)	العدد	
100 %	83	عدد الاستثمارات الموزعة
65 %	65	عدد الاستثمارات المسترجعة
18 %	18	عدد الاستثمارات المفقودة
13.85 %	9	عدد الاستثمارات الملغاة
86.15 %	56	عدد الاستثمارات المقبولة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على فرز استثمارات الاستبيان

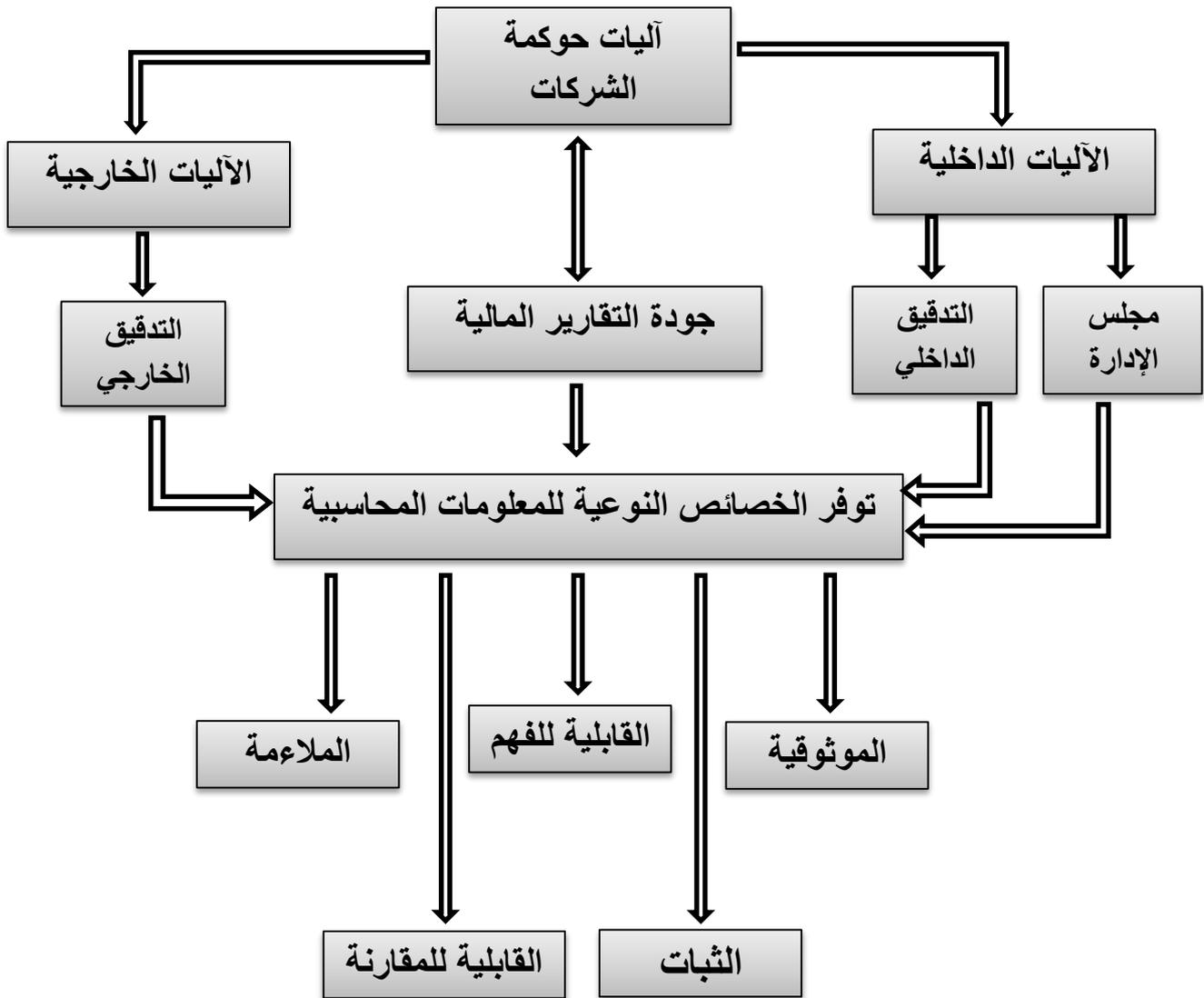
من خلال الجدول نلاحظ ان عدد الاستثمارات بلغ 83 استمارة، والتي أستخلص منها 56 استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الاستثمارات فقد تم إلغائها للأسباب التي سبق ذكرها.

الفرع الثالث: نموذج الدراسة وحدودها

أولاً: نموذج الدراسة

يمكن إبراز نموذج الدراسة وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (1-3) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجانب النظري من البحث

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق كل آلية من آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وذلك من خلال توفر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية.

ثانياً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الميدانية التي تم إجرائها في تحديد المكان والفترة التي تمت فيها الدراسة، والموضوع الذي تم تناوله وذلك كما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على بعض الشركات ذات الأسهم (SPA)، وبعض مكاتب التدقيق، كما هو موضح في الملحق رقم (04)
- **الحدود الزمانية:** لقد تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 2015 إلى غاية فيفري 2016، وذلك بداية بإعداد استمارة الاستبيان وتوزيعها واسترجاعها وجمع البيانات وتحليلها للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

الفرع الأول: الاستبيان

تم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث تمت صياغة فقرات الاستبيان بالاعتماد على الخلفية النظرية للبحث وبعض الدراسات السابقة (أنظر الملحق رقم 01، 02)

حيث تكونت استمارة الاستبيان من قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** خصص هذا القسم للبيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة، حيث تضمن ستة (06) فقرات (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة المهنية، الوظيفة)؛
- **القسم الثاني:** احتوى على مجموعة من الفقرات والبالغة ثلاثة وثلاثون (33) فقرة، حيث تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تناول هذا المحور مجموعة من الفقرات حول تقييم مدى تطبيق آليات الحوكمة (الداخلية والخارجية) في الشركات الجزائرية (شركات ذات الأسهم)، وقد خصص لهذا المحور واحد وعشرون (21) فقرة من (01-21)

وقد تم تقسيم هذا المحور إلى قسمين حيث تناول:

- ✓ القسم الأول سبعة عشر (17) فقرة من (01-17) تضمن مدى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.
- ✓ القسم الثاني ضمن أربعة (04) فقرات من (18-21) مدى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

- **المحور الثاني:** يحتوي هذا المحور على مجموعة من الفقرات والتي تتعلق بتقييم مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات، وقد خصص لهذا المحور عشرة (12) فقرات من (22-31).

يحتوي الاستبيان على ثلاثة وثلاثون (33) سؤالاً، تم فيه استخدام أسلوب الأسئلة المغلقة وذلك وفق مقياس ليكرت الخماسي لتقييم آراء العينة حول فقرات الاستبيان، بهدف اختبار فرضيات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة أقل	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

ويتم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل ما إذا كان إيجابياً أو سلبياً عن طريق المقارنة بين متوسط العينة والمتوسط الحسابي الفرضي، ويتم حساب المتوسط الفرضي بقسمة مجموع بدائل الإجابات على عددها.

نظرا لاستخدام مقياس ليكرت الخماسي فإن المتوسط الفرضي يتم حسابه كما يلي:

- عدد البدائل = 5، حيث تمثل عدد الاجابات المقترحة وفق سلم ليكرت.

- مجموع البدائل = $1 + 2 + 3 + 4 + 5 = 15$.

- المتوسط الحسابي الفرضي = $5 / 15 = 3$.

الفرع الثاني: المقابلة الشخصية

لقد تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، من أجل الحصول على المعلومات مباشرة وبغية شرح الأسئلة الغامضة وتفسيرها وإزالة الغموض إن وجد، وبالتالي الحصول على معلومات دقيقة.

من خلال المقابلات تم جمع مجموعة من الملاحظات، خاصة منها عدم دراية البعض من الذين تمت مقابلتهم بمصطلح الحوكمة وأهدافها.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

الفرع الأول: صدق فقرات الاستبيان

لقد تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

أولاً- صدق الأداة

للتأكد من صدق استمارة الاستبيان المتعلقة بالدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين¹، تألفت من مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة للاسترشاد بأرائهم حول مدى دقة ووضوح فقرات الاستبيان، وقد تم تعديل الاستبيان بناء على ملاحظات واقتراحات الأساتذة المحكمين، حيث تم حذف بعض الفقرات وتعديل صياغة بعض الفقرات الأخرى من حيث البناء واللغة لتصبح أكثر وضوحا وتعبيرا، إلى أن تم الوصول إلى الصورة النهائية للاستبيان بحيث أصبح صالح لتوزيعه على عينة الدراسة.

¹ أنظر الملحق رقم (03)

وقد تم اتباع مجموعة من الخطوات في إعداد استمارة الاستبيان كما يلي:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختيار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
- تعديل الاستبيان استجابة لاقتراحات وملاحظات الأساتذة المحكمين؛
- إجراء دراسة اختبارية للاستبيان وتعديل ما يجب تعديده؛
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة تم التطرق إلى حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة والبالغ حجمها 56 مفردة، ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ويتم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط كاندل (Tau-B de Kendall) والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

جدول رقم (3-3): المحاور الأساسية للاستبيان

رقم المحور	المحور
1	مدى تطبيق مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات
2	مدى تطبيق التدقيق الداخلي كآلية داخلية لحوكمة الشركات
3	مدى تطبيق التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات
4	مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق جودة التقارير المالية

المصدر: من إعداد الطالبة

أ- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى تطبيق مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات.

يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى تطبيق مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات) والمعدل الكلي لفقراته، كما يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (3-4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعد مجلس الإدارة بمثابة أداة فعالة لمراقبة سلوك الإدارة لتحقيق أهداف حملة الأسهم	0.394	0.000
2	يقوم مجلس الإدارة باختيار وتعيين المديرين اساسا على الخبرة والمهارة المكتسبة	0.376	0.000
3	يقوم مجلس الإدارة بواجباته من خلال مجموعة من اللجان وهذا من أجل	0.415	0.000

		القضاء على الفساد المالي والإداري	
0.002	0.359	يتوفر مجلس الإدارة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة	4
0.000	0.476	يعتمد مجلس الإدارة على اسس عادلة لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	5
0.000	0.553	يمثل مجلس الإدارة آلية داخلية لحوكمة الشركات لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة	6
0.000	0.433	تعمل لجنة التدقيق على حماية أصول الشركة بما يخدم مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	7
0.000	0.427	تعمل لجنة التدقيق على تعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين	8
0.003	0.318	تقلص لجنة التدقيق من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي	9
0.004	0.313	تقوم لجنة التدقيق بالكشف عن أي ضرر قد يلحق بالمساهمين	10
0.000	0.419	وجود لجنة التدقيق بالشركة يحد من التصرفات المالية غير القانونية	11
0.000	0.551	تحد لجنة التدقيق من الممارسات غير الشرعية من خلال اشرافها على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية	12
0.000	0.652	تسعى لجنة التعيينات على اختيار أفضل المرشحين لشغل مقاعد مجلس الإدارة	13
0.000	0.588	تحرص لجنة المكافآت على وضع مجموعة من التعويضات للمديرين ومراقبة تنفيذها	14

الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم فقرات هذا المحور ذات معامل ارتباط متوسط مع المحور الذي تنتمي إليه، ما عدا الفقرات 06، 12، 13 و 14 فمعاملات ارتباطها موجبة وقوية نسبياً، كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من 0.01 أي أنها صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تطبيق التدقيق الداخلي كألية داخلية لحوكمة الشركات

يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى تطبيق التدقيق الداخلي كألية داخلية لحوكمة الشركات) والمعدل الكلي لفقراته، كما يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (3-5): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
15	يساعد التدقيق الداخلي في الحفاظ على أموال الشركة	0.519	0.000
16	استقلالية المدقق الداخلي تسمح باكتشاف كافة التلاعبات المالية في الشركة	0.676	0.000
17	يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعية	0.774	0.000

الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع فقرات المحور الثاني متناسقة مع المحور الذي تنتمي إليه، حيث ان معاملات الارتباط موجبة وقوية، كما أن مستوى المعنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنها صادقة لما وضعت لقياسه.

ت- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى تطبيق التدقيق الخارجي كألية خارجية لحوكمة الشركات

يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى تطبيق التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات) والمعدل الكلي لفقراته، كما يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (3-6): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
18	يساعد المدقق الخارجي على تحسين العمليات في الشركة	0.639	0.000
19	المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من التعارض بين المساهمين والإدارة	0.670	0.000
20	المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة	0.568	0.000
21	يساهم المدقق الخارجي في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية	0.421	0.000

الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع فقرات المحور الثالث متناسقة مع المحور الذي تنتمي إليه، حيث ان معاملات الارتباط موجبة وقوية نسبيا، كما أن مستوى المعنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنها صادقة لما وضعت لقياسه.

ث- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق جودة التقارير المالية.

يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق جودة التقارير المالية) والمعدل الكلي لفقراته، كما يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (3-7): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
22	تعطي التقارير المالية تصورا دقيقا لواقع الشركة مما يسمح بالوثوق بها والاعتماد عليها	0.578	0.000
23	إن استخدام المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها المصدقية يزيد من درجة التأكد في عملية اتخاذ القرار	0.585	0.000
24	تتصف التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز حتى يستفيد منها جميع الأطراف ذات المصلحة	0.522	0.000
25	إن توفر الموثوقية في التقارير المالية للشركات يدعم مركزها التنافسي	0.605	0.000
26	استخدام المعلومات في التوقيت الملائم يساعد متخذ القرار في تحسين التنبؤ عن النتائج المتوقعة في المستقبل	0.567	0.000
27	تحرص الشركات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية على توفير معلومات محاسبية ملائمة وفي الوقت المناسب	0.325	0.004
28	تحتوي التقارير المالية على معلومات تتميز بدرجة عالية من الوضوح ليتمكن كافة مستخدميها من فهم محتواها والاستفادة منها بشكل جيد	0.733	0.000
29	سهولة التعامل مع التقارير المالية لعدم وجود تعقيدات في مضمونها	0.415	0.000
30	تساعد خاصية المقارنة في المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار	-0.034	0.766
31	تساهم المعلومة المحاسبية في توفير بيانات فعلية بغرض المقارنة	0.186	0.102
32	تتميز التقارير المالية بتوفير المعلومات المالية والمحاسبية المبنية على أسس محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى	0.551	0.000

0.000	0.469	33	الاعتماد على طريقة واحدة للمعالجة المحاسبية للأصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية أكثر اتساقا في التقارير المالية
-------	-------	----	---

الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع فقرات المحور الرابع متناسقة مع المحور الذي تنتمي إليه، حيث ان معاملات الارتباط موجبة وقوية، كما أن مستوى المعنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنها صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا- صدق الاتساق لجميع محاور الدراسة

يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقراته، كما يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (3-8): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات

الاستبيان

محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.699	0.000
2	0.660	0.000
3	0.564	0.000
4	0.647	0.000

الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع محاور الدراسة متناسقة مع الاستبيان ككل، حيث ان معاملات الارتباط موجبة وقوية نسبيا، كما أن مستوى المعنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنها صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثاني: ثبات فقرات الاستبيان

تم إجراء خطوات الثبات على العينة بطريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث يقصد بثبات الاستبيان ان تعطي نفس النتائج او نتائج مقارنة في حالة اعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط وعلى نفس عينة الدراسة .

- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات فقرات الاستبيان، والجدول الموالي يبين نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (3-9): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	14	0.826
2	03	0.499
3	04	0.519
4	12	0.784
الاستبيان ككل		0.893

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة ثبات الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد بلغت 0.893 وهي أكبر من 60 % والتي تمثل قيمة الثبات المتعارف عليها، وهذا يدل على أن الاستبيان يتميز بدرجة

عالية من الثبات أي أنه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن نسبة 89.3% سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

ثالثا - الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتلاءم مع نوع البيانات المراد تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

- **النسب المئوية والتكرارات:** للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه فقرات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة؛
- **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبيان، مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي وهو مؤشر يفسر مدى الموافقة على الفقرة؛
- **الانحراف المعياري:** وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ولكل محور من المحاور الأساسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبيان إلى جانب المحاور الأساسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها، وإذا كان الانحراف المعياري واحدا صحيحا فأكثر فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها.
- **معامل كاندل:** لقياس صدق فقرات الاستبيان، حيث يقيس مستوى اتساق كل فقرة من محاور الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور التابعة له ومدى اتساق كل محور على حدى مع المعدل الكلي للاستبيان؛
- **اختبار ألفا كرونباخ:** لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- **اختبار t لمتوسط عينة واحدة (One Sample T Test).**

- الانحدار الخطي المتعدد (Régression linéaire multiple): بالاعتماد على الدراسات السابقة نجد أن العلاقة التي تربط حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية هي علاقة خطية، ومنه ولمعرفة أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية سوف يتم الاعتماد على معادلات الانحدار الخطي المتعدد وذلك كون أن المتغير المستقل في الدراسة يحتوي على مجموعة من المتغيرات المستقلة.

$$QRF = \beta_0 + \beta_1 CA + \beta_2 AI + \beta_3 AE + \varepsilon$$

حيث:

- QRF: تمثل المتغير التابع (جودة التقارير المالية)؛
- CA: يمثل أحد المتغيرات المستقلة (مجلس الإدارة)؛
- AI: يمثل أحد المتغيرات المستقلة (التدقيق الداخلي)؛
- AE: يمثل أحد المتغيرات المستقلة (التدقيق الخارجي)؛
- β_0 : القيمة التي يفترض أن يحققها المتغير التابع في حالة انعدام المتغيرات المستقلة؛
- β_i : القيمة التي يتغير بها المتغير التابع إذا تغير المتغير المستقل بدرجة واحدة وقد يكون إيجابيا أو سلبيا؛
- ε : يمثل حد الخطأ ويقاس انحراف قيم المتغير التابع عن خط الانحدار الحقيقي، وعادة ما يضاف حد الخطأ إلى المعادلة نتيجة توقع وجود خطأ في تقدير المتغيرات خاصة في ظل دراسة متغير يتأثر بالعديد من العوامل كما هو الحال لجودة التقارير المالية.

لتحليل قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيتم الاستعانة بمعامل الارتباط (R) والذي تتراوح قيمته بين (1) و (-1)، حيث يحدد اتجاه سحابة النقط نوع الارتباط (سالب أو موجب)، في

حين يحدد تشتت النقط قوة الارتباط، حيث أنه كلما كان التشتت كبيرا كلما اقتربنا من علاقة غير خطية بين المتغيرين.

كما سيتم الاستعانة بمعامل التحديد (R^2) والذي يحدد النسبة التي يفسر بها التغير في المتغير التابع بالنظر للتغير في المتغيرات المفسرة.

بعد تحديد معالم معادلات الانحدار سيتم الاعتماد على الاختبارات للحكم على الفرضية بالقبول أو الرفض، حيث يتم الاستعانة باختبار فيشر (F) أين تتم مقارنة قيمه المحسوبة والجدولية للحكم على الفرضيات.

تصاغ فرضيات الدراسة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 & \forall i = 0, 1, 2, 3 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \text{ et/ou } \beta_2 \neq 0 \text{ et/ou } \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

- فرضية العدم: تقضي بعدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛
- الفرضية البديلة: تفترض وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وبالاعتماد على مقارنة القيم المحسوبة والجدولية لاختبار فيشر يتم قبول أو رفض الفرضيات، حيث يتم قبول فرضية العدم إذا كانت:

$$F_{\alpha} (n - 2) > F_{\beta i}$$

أي إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والعكس، وذلك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

قبل اعتماد معادلات الانحدار المتعدد يتوجب علينا اختبار مدى صلاحية المعادلات الموضوعة للدراسة، حيث سيتم الاستعانة بتحليل التباين (ANOVA) لدراسة معنوية النموذج عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، في حين سيتم الاستعانة باختبار الارتباط (VIF) Le Facteur d'Inflation de la Variance لدراسة الارتباط المتعدد (La multi colinéarité) بين المتغيرات المفسرة، حيث هناك ارتباط متعدد إذا كانت $VIF > 3$ والعكس. ويتم دراسة صلاحية معادلات الانحدار واستخراج معالمها بالاعتماد على برنامج SPSS.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المطلب الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة

يمكن وصف خصائص مفردات الدراسة كما يلي:

1- الجنس

يبين الجدول الموالي طبيعة المفردات من حيث الجنس والتي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

الجدول رقم (3-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	49	87.5 %
أنثى	07	12.5 %
المجموع	56	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان تمثل 87.5 %، في حين تمثل نسبة مشاركة الإناث 12.5 %، وهذا يبين مدى اهتمام الذكور لهذا النوع من المناصب في الشركات الجزائرية.

2- السن

يبين الجدول الموالي الفئات العمرية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة

الجدول رقم (3-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	00	% 00
من 25 إلى 40 سنة	25	% 44.6
أكبر من 40 سنة	31	% 55.4
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن أعمار العينة المدروسة لا تقل عن 25 سنة، حيث نجد تقارب بين الفئة من 25-40 سنة وبين الفئة التي تمثل السن أكبر من 40 سنة، حيث تمثل الأولى نسبة 44.6 % أما الثانية فتمثل 55.4 % من عينة الدراسة، وهذا راجع لكون أن المناصب التي يشغلها أفراد العينة تتطلب الخبرة والتي تكتسب بعد عدة سنوات من العمل.

3- المؤهل العلمي

يبين الجدول الموالي المؤهل العلمي لعينة الدراسة.

الجدول رقم (3-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	22	% 39.3
ماستر	07	% 12.5
ماجستير	07	% 12.5
دكتوراه	03	% 5.4

أخرى	17	30.4 %
المجموع	56	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 69.6 % من عينة الدراسة تمثلت في الليسانس، الماستر، الماجستير والدكتوراه، في حين تمثل المؤهلات العلمية الأخرى نسبة 30.4%، وبالتالي نلاحظ أن عينة الدراسة من المؤهلين علميا وهو أمر جيد يساعد بشكل كبير في دقة الإجابات وسلامتها.

4- التخصص

يبين الجدول الموالي توزيع مفردات العينة حسب تخصصها.

الجدول رقم (3-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
مالية	06	10.7 %
محاسبة	17	30.4 %
مالية ومحاسبة	13	23.2 %
أخرى	20	35.7 %
المجموع	56	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول توزع التخصص العلمي لأفراد العينة بين المحاسبة والمالية بنسبة 64.3 %، أما التخصصات الأخرى فشكلت ما نسبته 35.7 %، وهذا يرجع للعلاقة الموجودة بين هذه التخصصات والمستوى الوظيفي لمفردات الدراسة.

5- الخبرة المهنية

يبين الجدول الموالي توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة في المنصب الحالي.

الجدول رقم (3-14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
14.3 %	08	أقل من 5 سنوات
30.4 %	17	من 5 إلى 15 سنة
55.4 %	31	أكبر من 15 سنة
100 %	56	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 14.3 % من عينة الدراسة بلغت الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، و30.4 % من عينة الدراسة بلغت الخبرة لديهم من 5 إلى 15 سنة، و55.4 % من عينة الدراسة بلغت الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة وهي تمثل الفئة الأكبر من بين أفراد عينة الدراسة الذين قاموا بالإجابة على أسئلة الاستبيان مما يعكس سلامة النتائج وذلك على ضوء سنوات الخبرة لديهم.

6- الوظيفة

يبين الجدول الموالي توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الوظيفة الحالية التي يشغلونها.

الجدول رقم (3-15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
64.3 %	36	عضو مجلس إدارة
28.6 %	16	مدقق داخلي

مدقق خارجي	04	7.1 %
المجموع	56	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 64.3 % يمثلون أعضاء مجلس الإدارة، وما نسبته 28.6 % يمثلون مدققون داخليون و 7.1 % يمثلون مدققون خارجيون، وهذا ما يسمح لنا بمعرفة آراء جميع عينة الدراسة، مما يضيفي الثقة في الأجوبة الممنوحة.

المطلب الثاني: تحليل فقرات ومحاور الدراسة

سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل ودراسة كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان محل الدراسة.

لقد تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك للتعرف على ميل الفقرة نحو الإيجابية أو السلبية، والفقرة التي تميل إلى الإيجابية (وجود التزام بالمؤشر) تعني أن أفراد العينة يوافقون على محتواها وذلك يتبين إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتميل الفقرة إلى السلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي - 2 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون آراء العينة في الفقرة موافقة نوعا ما أو بدرجة أقل إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي وفي حالة موافقة أفراد العينة على محتوى الفقرة، فيجب أن يكون المتوسط المحسوب أكبر من المتوسط الفرضي والذي يساوي 3، أما في حالة عدم موافقة أفراد العينة على محتوى الفقرة فيكون المتوسط المحسوب أقل من المتوسط الفرضي.

الفرع الأول: تحليل فقرات المحور الأول

يبين الجدول الموالي آراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول والمتعلق بمدى تطبيق مجلس الإدارة كآلية داخلية من آليات الحوكمة في الشركات المعتمدة في الدراسة، حيث يتم الاعتماد في تحليل

هذا المحور على النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقد تمثلت نتائج التحليل الإحصائي لفقرات من 01 إلى 14 كما يلي:

الجدول رقم (3-16): تحليل فقرات المحور الأول "مدى تطبيق مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات"

الرقم	الفقرة	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة					
01	يعد مجلس الإدارة بمثابة أداة فعالة لمراقبة سلوك الإدارة لتحقيق أهداف حملة الأسهم	21	31	1	2	1	4.232	0.808	11.400	0.000	يلتزم
		37.5 %	55.4 %	1.8 %	3.6 %	1.8 %					
02	يقوم مجلس الإدارة باختيار وتعيين المديرين اساسا على الخبرة والمهارة المكتسبة	28	17	3	6	2	4.125	1.145	7.352	0.000	يلتزم
		50 %	30.4 %	5.4 %	10.7 %	3.6 %					
03	يقوم مجلس الإدارة بواجباته من خلال مجموعة من اللجان وهذا من أجل القضاء على الفساد المالي	15	20	7	14	0	3.642	1.135	4.238	0.000	يلتزم
		26.8 %	35.7 %	12.5 %	25 %	0					

										والإداري	
يلتزم	0.000	23.177	0.501	4.553	0	0	0	25	31	يتوفر مجلس الإدارة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة	04
					0	0	0	44.6 %	55.4 %		
يلتزم	0.000	7.093	0.998	3.946	0	8	5	25	18	يعتمد مجلس الإدارة على اسس عادلة لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	05
					0	14.3 %	8.9 %	44.6 %	32.1 %		
يلتزم	0.000	6.721	1.014	3.910	0	8	7	23	18	يمثل مجلس الإدارة آلية داخلية لحوكمة الشركات لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة	06
					0	14.3 %	12.5 %	41.1 %	32.1 %		
يلتزم	0.000	14.625	0.639	4.250	0	0	6	30	20	تعمل لجنة التدقيق على حماية أصول الشركة بما يخدم مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	07
					0	0	10.7 %	53.6 %	35.7 %		

08	تعمل لجنة التدقيق على تعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين	25	23	8	0	0	4.303	0.711	13.711	0.000	يلتزم
		44.6 %	41.1 %	%14.3	0	0					
09	تقلص لجنة التدقيق من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي	9	31	11	0	6	3.732	0.841	6.508	0.000	يلتزم
		14.3 %	55.4 %	%19.6	0	10.7 %					
10	تقوم لجنة التدقيق بالكشف عن أي ضرر قد يلحق بالمساهمين	24	27	3	0	2	4.303	0.736	13.244	0.000	يلتزم
		42.9 %	48.2 %	%5.4	0	3.6 %					
11	وجود لجنة التدقيق بالشركة يحد من التصرفات المالية غير القانونية	17	36	1	0	2	4.214	0.652	13.923	0.000	يلتزم
		30.4 %	64.3 %	%1.8	0	3.6 %					
12	تحد لجنة التدقيق من الممارسات غير الشرعية من خلال اشرافها على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية	19	34	3	0	0	4.285	0.562	17.092	0.000	يلتزم
		33.9 %	60.7 %	%5.4	0	0					

لا يلتزم	0.087	1.744	1.455	3.339	10	7	8	16	15	تسعى لجنة التعيينات على اختيار المرشحين لشغل مقاعد مجلس الإدارة	13
					17.9 %	12.5 %	14.3 %	28.6 %	26.8 %		
يلتزم	0.006	2.845	1.174	3.446	4	8	14	19	11	تحرص لجنة المكافآت على وضع مجموعة من التعويضات للمديرين ومراقبة تنفيذها	14
					7.1 %	14.3 %	25 %	33.9 %	19.6 %		
	0.000	14.942	7.154	56.285	جميع الفقرات						

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المتوسط الفرضي يساوي "3"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- الفقرة رقم (01) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4.232 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وبانحراف معياري ضئيل يقدر بـ 0.808 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 11.400 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، كما أن مستوى الدلالة تساوي "0.000" أقل من 0.05 مما يدل على أن مجلس الإدارة يعد بمثابة أداة فعالة لمراقبة سلوك الإدارة والحد من التصرفات الانتهازية لها، وذلك لتحقيق أهداف حملة الأسهم كونها تعتبر المسؤولة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء، كما تعتبر المسؤولة اتجاه متطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص المعلومات التي تنشرها.

- الفقرة رقم (02) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.125 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 1.145، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 7.352 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن مجلس الإدارة يقوم باختيار وتعيين المديرين أساساً على الخبرة والمهارة المكتسبة، فلتحقيق الأهداف المسطرة للشركة ينبغي على مجلس الإدارة اختيار أكفء المرشحين والذين لديهم الخبرة الكافية لشغل المناصب.
- الفقرة رقم (03) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.642 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 1.135، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 4.238 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن مجلس الإدارة يقوم بواجباته من خلال مجموعة من اللجان وهذا من أجل القضاء على الفساد المالي والإداري، فوجود لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تتمتع بالكفاءة والفعالية تعتبر بمثابة معين لمجلس الإدارة، حيث تقوم نيابة عنه ببعض المهام المحددة ورفع التقارير الدورية.
- الفقرة رقم (04) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.553 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.501 مما يدل على تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 23.177 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني توفر مجلس الإدارة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة من خلال اللجان التابعة له.
- الفقرة رقم (05) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.946 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 0.998، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 7.093 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن مجلس الإدارة يعتمد على أسس عادلة لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وذلك اعتماداً على مجموعة من القوانين التي تضبطها الشركة (القوانين الداخلية).
- الفقرة رقم (06) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.910 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 1.014، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 6.721 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن مجلس الإدارة

آلية داخلية لحوكمة الشركات لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة، فمجلس الإدارة يعمل على توجيه أداء الإدارة ومراقبتها وذلك لضمان نزاهة حسابات الشركة.

- الفقرة رقم (07) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.250 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.639 مما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 14.625 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن لجنة التدقيق تعمل على حماية أصول الشركة بما يخدم مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

- الفقرة رقم (08) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.303 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.711 مما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 13.711 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني تعمل لجنة التدقيق على تعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين.

- الفقرة رقم (09) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.732 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.841، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 6.508 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن لجنة التدقيق تقلص من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي، في حين نجد أن نسبة 10.7 % من عينة الدراسة غير موافقة على كون لجنة التدقيق تقلص من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي.

- الفقرة رقم (10) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.303 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.736 مما يعني تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 13.244 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن لجنة التدقيق تقوم بالكشف عن أي ضرر قد يلحق بالمساهمين، في حين نجد أن نسبة 3.6 % من عينة الدراسة غير موافقة على كون لجنة التدقيق تقوم بالكشف عن أي ضرر قد يلحق بالمساهمين.

- الفقرة رقم (11) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.214 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.652 مما يعني تجانس إجابات

مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 13.923 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن وجود لجنة التدقيق بالشركة يحد من التصرفات المالية غير القانونية، فوجود لجنة التدقيق في الشركة يمثل أداة لمراقبة سلوك الإدارة والحد من التصرفات غير الشرعية في الشركة، فاستقلالية لجنة التدقيق من أهم الخصائص التي تؤثر على فعاليتها في إعداد التقارير المالية وضمن جودة التقارير المالية وضمن جودة الأرقام المحاسبية التي تحتويها.

- الفقرة رقم (12) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.285 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.562 مما يعني تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 17.092 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن لجنة التدقيق تحد من الممارسات غير الشرعية من خلال اشرافها على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

- الفقرة رقم (13) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.339 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول نوعا ما يقدر بـ 1.455، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 1.744 أكبر من قيمة t الجدولية ومستوى دلالة يساوي "0.087" أكبر من 0.05، مما يعني أن آراء مفردات الدراسة تميل إلى السلبية أي أن لجنة التعيينات لا تسعى على اختيار أفضل المرشحين لشغل مقاعد مجلس الإدارة، وهذا ما نلاحظه في معظم الشركات الجزائرية، حيث أن المحسوبة تؤثر كثيرا على قرارات لجنة التعيينات ومهامها.

- الفقرة رقم (14) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.446 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول نوعا ما يقدر بـ 1.174، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 2.845 ومستوى دلالة يساوي "0.006" أقل من 0.05، مما يعني أن لجنة المكافآت تحرص على وضع مجموعة من التعويضات للمديرين ومراقبة تنفيذها، فلجنة المكافآت تعتمد مجموعة من الخطط الخاصة بالحوافز وتحدد المكافآت والمزايا الخاصة بكبار المديرين في الشركة.

الفرع الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول الموالي التحليل الإحصائي للإجابات المتحصل عليها والمتعلقة بالتدقيق الداخلي، حيث يضم ثلاثة فقرات.

الجدول رقم (3-17): تحليل فقرات المحور الثاني " مدى تطبيق التدقيق الداخلي كألية داخلية لحوكمة الشركات "

الرقم	الفقرة	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة					
15	يساعد التدقيق الداخلي في الحفاظ على أموال الشركة	36	18	0	2	0	4.571	0.683	17.198	0.000	يلتزم
		64.3 %	32.1 %	0	3.6 %	0					
16	استقلالية المدقق الداخلي باكتشاف التلاعبات المالية في الشركة	29	24	3	0	0	4.463	0.601	18.204	0.000	يلتزم
		51.8 %	42.9 %	5.4 %	0	0					
17	يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعة	22	24	3	5	2	4.053	1.068	7.376	0.000	يلتزم
		39.3 %	42.9 %	5.4 %	8.9 %	3.6 %					
	جميع الفقرات						13.089	1.719	17.800	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المتوسط الفرضي يساوي "3"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- الفقرة رقم (15) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4.571 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وبانحراف مقبول يقدر بـ 0.683 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة حول الفقرة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 17.198 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، كما أن مستوى الدلالة تساوي "0.000" أقل من 0.05 مما يدل على أن التدقيق الداخلي يساعد في الحفاظ على أموال الشركة، وذلك لأن المدقق الداخلي خلال أداءه لمهامه الرقابية بإمكانه اكتشاف كافة التجاوزات التي يمكن أن تبدد أموال الشركة.
- الفقرة رقم (16) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.463 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.601 مما يعني تجانس في مستوى إجابات عينة الدراسة حول هذه الفقرة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 18.204 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن استقلالية المدقق الداخلي تسمح باكتشاف كافة التلاعبات المالية في الشركة، فاستقلالية المدقق الداخلي تضمن عدم وجود ضغوط على أداءه لمهامه الرقابية في الشركة.
- الفقرة رقم (17) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.053 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 1.068، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 7.376 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعة، في حين نجد أن نسبة 5.4% من عينة الدراسة تمثلت في الموافقة بدرجة أقل، فالشركة تضع مجموعة من الخطط للوصول إلى أهداف معينة ودور التدقيق الداخلي هنا يكمن في التأكد أن الشركة تسير في الطريق الصحيح لتحقيق هذه الأهداف، واكتشاف الانحراف عن الهدف إن وجد، وفي هذه الحالة يقدم المدقق الداخلي توجيهات لتصحيح الانحرافات وتنفيذ الخطط الموضوعة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفرع الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث

يوضح الجدول الموالي التحليل الإحصائي للإجابات المتحصل عليها والمتعلقة بالتدقيق الخارجي، حيث يضم أربعة فقرات.

الجدول رقم (3-18): تحليل فقرات المحور الثالث " مدى تطبيق التدقيق الخارجي كألية خارجية لحوكمة الشركات "

الرقم	الفقرة	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة					
18	يساعد المدقق الخارجي تحسين العمليات في الشركة	23	31	2	0	9	4.375	0.558	18.440	0.000	يلتزم
		41.1 %	55.4 %	3.6 %	0	0					
19	المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من التعارض بين المساهمين والإدارة	9	26	14	5	2	3.625	0.982	4.759	0.000	يلتزم
		16.1 %	46.4 %	25 %	8.9 %	3.6 %					
20	المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة	24	30	1	1	0	4.375	0.619	16.603	0.000	يلتزم
		42.9 %	53.6 %	1.8 %	1.8 %	0					
21	يساهم المدقق الخارجي في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية	13	33	6	4	0	3.982	0.797	9.216	0.000	يلتزم
		23.2 %	58.9 %	10.7 %	7.1 %	0					
جميع الفقرات							16.375	1.939	16.813	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المتوسط الفرضي يساوي "3"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق ما يلي:

- الفقرة رقم (18) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4.375 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وبانحراف مقبول يقدر بـ 0.558 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة فيما يخص هذه الفقرة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 18.440 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، كما أن مستوى الدلالة تساوي "0.000" أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يساعد على تحسين العمليات في الشركة من خلال عمليات المراجعة والتدقيق التي يقوم بها، فهو يعتبر بمثابة أداة رقابة فعالة تحد من السلوك الانتهازي والممارسات الغير شرعية التي يمكن أن تمارس في الشركة.
- الفقرة رقم (19) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.625 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 0.982، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 4.759 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من التعارض بين المساهمين والإدارة، لكن نجد أن نسبة 12.5% من عينة الدراسة لا توفق على كون المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من التعارض بين المساهمين والإدارة، فهو يمثل الطرف المحايد الذي يضمن دقة المعلومات التي تقدم إلى المساهمين والتي تعدها الإدارة.
- الفقرة رقم (20) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.375 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.619، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 16.603 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة، مما يعني أن المدقق الخارجي يساهم في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، فالمدقق الخارجي يراجع حسابات الشركة وتقاريرها المالية مما يسمح من اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وتقديم معلومات ذات جودة مما يضيفي على المعلومات المالية درجة عالية من الثقة.

- الفقرة رقم (21) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.982 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.797 مما يدل على تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 9.216 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، فالمدقق الخارجي يطلع ويدرس التقارير التي يقدمها المدقق الداخلي للشركة ويتحقق من بعض المعلومات المقدمة، ففي حالة ما إذا وجد أن المعلومات التي يتحقق منها صحيحة فهذا معناه أن النظام الداخلي للشركة فعال مما يدفعه إلى استخدام نظام العينة في مراجعة حسابات الشركة، وفي حالة العكس فسيراجع كافة حسابات الشركة ويقدم ملاحظات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية لأنه في هذه الحالة غير فعال.

الفرع الرابع: تحليل فقرات المحور الرابع

يوضح الجدول الموالي التحليل الإحصائي للإجابات المتحصل عليها والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى حرص الشركات عينة الدراسة في توفيرها في التقارير المالية، حيث يضم اثني عشر فقرة.

الجدول رقم (3-19): تحليل فقرات المحور الرابع " مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية "

الرقم	الفقرة	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة					
22	تعطي التقارير المالية تصورا دقيقا لواقع الشركة مما يسمح بالوثوق بها والاعتماد عليها	29	21	4	2	0	4.375	0.776	13.259	0.000	يلتزم
		51.8 %	37.5 %	7.1 %	3.6 %	0					
23	إن استخدام المعلومات	25	29	2	0	0	0.564	18.687	0.000		

يلتزم					0	0	3.6 %	51.8 %	44.6 %	المحاسبية التي تتوفر فيها المصداقية يزيد من درجة التأكد في عملية اتخاذ القرار	
يلتزم	0.000	8.502	0.958	4.089	2	3	2	30	19	تتصف التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز حتى يستفيد منها جميع الأطراف المصلحة	24
					3.6 %	4.5 %	3.6 %	53.6 %	33.9 %		
يلتزم	0.000	10.333	0.801	4.107	0	2	9	26	19	إن توفر الموثوقية في التقارير المالية للشركات يدعم مركزها التنافسي	25
					0	3.6 %	16.1 %	46.4 %	33.9 %		
يلتزم	0.000	18.178	0.536	4.303	0	0	2	35	19	استخدام المعلومات في التوقيت الملائم يساعد متخذ القرار في تحسين التنبؤ عن النتائج المتوقعة في المستقبل	26
					0	0	3.6 %	62.5 %	33.9 %		
يلتزم	0.000	20.362	0.538	4.464	0	0	1	28	27	تحرص الشركات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية على توفير معلومات محاسبية ملائمة وفي الوقت	27
					0	0	1.8 %	50%	48.2 %		

										المناسب	
يلتزم	0.000	10.732	0.846	4.214	2	1	0	33	20	تحتوي التقارير المالية على معلومات تتميز بدرجة عالية من الوضوح ليتمكن كافة مستخدميها من فهم محتواها والاستفادة منها بشكل جيد	28
					3.6 %	1.8 %	0	58.9 %	35.7 %		
يلتزم	0.000	13.878	0.635	4.178	0	1	4	35	16	سهولة التعامل مع التقارير المالية لعدم وجود تعقيدات في مضمونها	29
					0	1.8 %	7.1 %	62.5 %	28.6 %		
يلتزم	0.000	14.817	0.658	4.303	0	2	0	33	21	تساعد خاصية المقارنة في المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار	30
					0	3.6 %	0	58.9 %	37.5 %		
يلتزم	0.000	14.742	0.652	4.285	0	2	0	34	20	تساهم المعلومة المحاسبية في توفير بيانات فعلية بغرض المقارنة	31
					0	3.6 %	0	60.7 %	35.7 %		
يلتزم	0.000	14.324	0.690	4.321	0	2	1	30	23	تتميز التقارير المالية بتوفير المعلومات المالية والمحاسبية المبنية	32
					0	3.6 %	1.8 %	53.6 %	41.1 %		

										على أسس محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى	
يلتزم	0.000	8.875	0.782	3.928	0	2	13	28	13	الاعتماد على طريقة واحدة للمعالجة المحاسبية للأصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية أكثر اتساقا في التقارير المالية	33
										23. %2	%50
	0.000	24.013	4.669	50.982	جميع الفقرات						

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المتوسط الفرضي يساوي "3"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نستنتج من خلال بيانات الجدول نلاحظ ما يلي:

- الفقرة رقم (22) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4.375 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وبانحراف مقبول يقدر بـ 0.776 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة حول هذه الفقرة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 13.259 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، كما أن مستوى الدلالة تساوي "0.000" أقل من 0.05 مما يعني أن التقارير المالية تعطي تصورا دقيقا لواقع الشركة مما يسمح بالوثوق بها والاعتماد عليها، هذا ما يفسر حرص الشركات على تحقيق عنصر الثقة في تقاريرها المالية.
- الفقرة رقم (23) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.410 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.564 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة حول هذه الفقرة حيث لم يتم رفض هذه الفقرة من قبل أي فرد من الأفراد

عينة الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 18.687 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن استخدام المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها المصادقية يزيد من درجة التأكد في عملية اتخاذ القرار، وهذا ما يفسر ويؤكد حرص الشركات على توفير عنصر الصدق في التقارير المالية حتى تمكن مستخدميها من اتخاذ القرار المناسب.

- الفقرة رقم (24) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.089 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 0.958، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 8.502 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن التقارير المالية تتصف بالحيادية وعدم التحيز حتى يستفيد منها جميع الأطراف ذات المصلحة، لكن نجد أن نسبة 8.1% من عينة الدراسة ترى أن التقارير المالية لا تتميز بالحيادية، هذا ما يعني أن التقارير المالية تعكس الصورة الحقيقية للشركة دون مراعاة المصالح الشخصية لأي طرف.

- الفقرة رقم (25) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.107 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.801 مما يدل على تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 10.333 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن توفر الوثائق في التقارير المالية للشركات يدعم مركزها التنافسي، فالثقة تعتبر عنصر أساسي في المعاملات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة والتي تؤثر بالزيادة أو النقصان على قيمة المؤسسة ومركزها التنافسي.

- الفقرة رقم (26) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4.303 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.536 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة حول هذه الفقرة حيث لم يتم رفضها من قبل أي فرد من أفراد عينة الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 18.178 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، كما أن مستوى الدلالة تساوي "0.000" أقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام المعلومات في التوقيت الملائم يساعد متخذ القرار في تحسين التنبؤ عن النتائج المتوقعة في المستقبل.

- الفقرة رقم (27) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.464 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.538 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة حول هذه الفقرة حيث لم يتم رفضها من قبل أي فرد من أفراد عينة

الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 20.262 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن الشركات تحرص من خلال قوائمها وتقاريرها المالية على توفير معلومات محاسبية ملائمة وفي الوقت المناسب، فهذا يساعد على زيادة الثقة في المؤسسة.

- الفقرة رقم (28) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.214 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول إلى حد ما يقدر بـ 0.846، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 10.732 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن التقارير المالية تحتوي على معلومات تتميز بدرجة عالية من الوضوح ليتمكن كافة مستخدميها من فهم محتواها والاستفادة منها بشكل جيد، فالشركات تحاول قدر الامكان تبسيط المعلومات المالية التي تحتويها تقاريرها المالية حتى تسمح لمستخدميها الفهم الجيد لهذه المعلومات مهما كان مستواهم وتخصصهم.

- الفقرة رقم (29) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.178 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.635 مما يدل على تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 13.878 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني سهولة التعامل مع التقارير المالية لعدم وجود تعقيدات في مضمونها.

- الفقرة رقم (30) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4.303 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.658 وهذا ما يفسر تجانس اجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 14.817 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، كما أن مستوى الدلالة تساوي "0.000" أقل من 0.05 مما يدل على أن خاصية المقارنة تساعد في المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار، هذا ما يساعد مستخدمي التقارير المالية من اكتشاف التباين بين مختلف الشركات وتسهيل الاختيار واتخاذ القرار المناسب.

- الفقرة رقم (31) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.285 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.652، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 14.742 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن المعلومة المحاسبية تساهم في توفير بيانات فعلية بغرض المقارنة، فالمعلومة المحاسبية التي تعبر عن ظروف الشركة الحقيقية تساعد متخذي القرار وتسهل عليهم المقارنة بين الشركات.

- الفقرة رقم (32) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 4.321 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.690، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 14.324 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني أن التقارير المالية تتميز بتوفير المعلومات المالية والمحاسبية المبنية على أسس محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى، وهذا يعني أن الأسس المحاسبية الثابتة من فترة إلى أخرى تساعد على فهم تطورات الشركة ووضعها الحقيقي من فترة إلى أخرى لتسهيل عملية المقارنة.
- الفقرة رقم (33) بلغ فيها المتوسط الحسابي لإجابات مفردات الدراسة 3.928 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وبانحراف معياري مقبول يقدر بـ 0.782 مما يدل على تجانس إجابات مفردات الدراسة، كما بلغت t قيمة تقدر بـ 8.875 ومستوى دلالة يساوي "0.000" أقل من 0.05، مما يعني الاعتماد على طريقة واحدة للمعالجة المحاسبية للأصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية أكثر اتساقا في التقارير المالية، وهذا ما يسهل عملية مقارنة وضعية الشركة في حد ذاتها من فترة إلى أخرى وفهم تطوراتها.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى اختبار فرضيات الدراسة الموضوعية والتي تمثلت في ثلاثة فرضيات رئيسية.

المطلب الأول: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على ثلاثة فرضيات رئيسية تمثلت فيما يلي:

- الفرضية الأولى وتنص على: "لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات"، حيث تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين من أجل اختبارها؛
- الفرضية الثانية وتنص على: "لا تحرص الشركات الجزائرية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية وذلك لتحقيق جودة التقارير المالية"؛
- الفرضية الثالثة وتنص على: "آليات حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية"، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة فرضيات فرعية.

تم الاعتماد في مناقشة فرضيات الدراسة على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لمتوسط عينة واحدة وذلك للتعرف على ميل المحور إلى الإيجابية أو السلبية، أي مدى موافقة أفراد العينة على المحور.

الفرع الأول: اختبار ومناقشة الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على "لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات".

أولاً- الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على: " لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعتمد على نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-20): التحليل الإحصائي للمحور الأول والثاني الخاص بالفرضية الفرعية الأولى

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
01 + 02	مدى تطبيق مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي كآليات داخلية لحوكمة الشركات	69.375	8.304	16.558	0.000	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المتوسط الفرضي يساوي "3 * عدد الفقرات"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الأول والثاني والذي يمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات قد بلغ قيمة تقدر بـ 69.375 وهو قيمة أكبر من المتوسط الفرضي والذي يقدر بـ 51، وانحراف معياري معادل لـ 8.304، كما بلغت قيمة $t=16.558$ عند مستوى دلالة 0.000 ($sig<0.05$) ودرجة حرية $df=55$ ، وهذا يعني أن الشركات مجتمع الدراسة تلتزم بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

بناء على ما تم التوصل إليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على: لا تحرص الشركات ولا تلتزم بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، قبول الفرضية البديلة H_1 والذي تنص على: تحرص الشركات وتلتزم بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

ثانيا - الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على: " لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات "، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعتمد على نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-21): التحليل الإحصائي للمحور الثالث الخاص بالفرضية الفرعية الثانية

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
03	مدى تطبيق التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات	13.089	1.719	17.800	0.000	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المتوسط الفرضي يساوي "3 * عدد الفقرات"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الثالث والذي يمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات قد بلغ قيمة تقدر بـ 13.089 وهو قيمة أكبر من المتوسط الفرضي والذي يقدر بـ 12، وانحراف معياري معادل لـ 1.719، كما بلغت قيمة $t=17.800$ عند مستوى دلالة 0.000 ($sig<0.05$) ودرجة حرية $df=55$ ، وهذا يعني أن الشركات الجزائرية مجتمع الدراسة تلتزم بتطبيق التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات.

مما سبق، وبناء على ما تم التوصل إليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على: لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، وقبول الفرضية البديلة H_1 والذي تنص على: تحرص الشركات الجزائرية وتلتزم بتطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

ثالثا- مناقشة الفرضية الرئيسية الأولى

يمثل الجدول رقم (23.3) نتائج التحليل الإحصائي لمجموع المحاور التي تمثل الفرضية الرئيسية الأولى، حيث تنص الفرضية الرئيسية الأولى على: " لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق آليات لحوكمة الشركات."

الجدول رقم (3-22): التحليل الإحصائي لمجموع المحاور 1،2 و3 الخاصة بالفرضية الأولى

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
03	مدى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية	85.732	9.524	17.861	0.000	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 55 تساوي "2"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحاور الأول والثاني والثالث والتي تمثل الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات قد بلغ قيمة تقدر بـ 85.732 وهو قيمة أكبر من المتوسط الفرضي والذي يقدر بـ 63، وانحراف معياري معادل لـ 9.524، كما بلغت قيمة $t=17.861$ عند مستوى دلالة 0.000 ($sig<0.05$) ودرجة حرية $df=55$ ، وهذا يعني أن الشركات مجتمع الدراسة تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

مما سبق، وبناء على ما تم التوصل إليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على: لا تحرص الشركات الجزائرية ولا تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والذي تنص على: تحرص الشركات الجزائرية وتلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

الفرع الثاني: اختبار ومناقشة الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على: "لا تحرص الشركات الجزائرية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعمد على نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-23): التحليل الإحصائي للمحور الرابع الخاص بالفرضية الثانية

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
04	مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق جودة التقارير	50.982	4.669	24.013	0.000	دال

حيث تمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية والتي تتحقق في دراستنا من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية والتي ركزت عليها الدراسة وهي: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

والجدول الموالي يمثل نتائج اختبار النموذج:

الجدول رقم: (3-24)

اختبار صلاحية نموذج معادلة الانحدار المتعدد الخاصة بجودة التقارير المالية

القرار	VIF			مستوى الدلالة	F	R ²	معادلة الانحدار لجودة التقارير المالية
	CA	AI	AE				
دال	1.571	2.844	2.317	0.000	12.423	0.417	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال استقراء بيانات الجدول يتضح لنا أن النموذج مقبول، وذلك في ظل مستوى دلالة تقدر بـ 0.000 وهو أقل من 0.05، أي أنه على الأقل هناك معامل من بين معاملات معادلة الانحدار يختلف عن الصفر.

من جهة أخرى نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع (جودة التقارير المالية) بنسبة 41.7 %، مما يعني أن جودة التقارير المالية تتأثر بعوامل أخرى غير التي تم اعتمادها، أما فيما يتعلق بالارتباط المتعدد فقد سجلت إحصائية VIF قيمة أقل من 3، وهذا ما يعكس عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

لقد تم تقسيم هذه الفرضية الثالثة إلى ثلاثة فرضيات فرعية كما يلي:

أولاً- الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على: " مجلس الإدارة له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية "، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعتمد على نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول الموالي.

معادلة الانحدار التي سيتم الاعتماد عليها لمناقشة الفرضية الفرعية الأولى هي:

$$QRF = \beta_0 + \beta_1 CA + \varepsilon$$

الجدول رقم (3-25): معادلة الانحدار الخاصة بمجلس الإدارة

المتغيرات	المعاملات	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
الثابت	31.964	7.416	0.000	دال
مجلس الإدارة CA	0.338	4.447	0.000	دال
$R\text{-deux} = 0.268$				
$QRF = 31.964 + 0.338 CA + \varepsilon$				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

مما سبق وحسب قيمة معامل التحديد (R^2) والتي تقدر بـ 0.268 والتي تشير إلى أن المتغير المستقل (مجلس الإدارة) يفسر 26.8 % في التباين الحاصل في المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وهي نسبة ضعيفة، وهذا يعني أن هناك متغيرات مستقلة أخرى غير مجلس الإدارة تؤثر في جودة التقارير المالية.

فيما يخص اختبار المعنوية، نجد أن $t = 4.447 > 2$ حيث (t الجدولية = 2)، وقد بلغ مستوى الدلالة sig=0.000 وهو أدنى من 0.05، كما أن المعامل الخاص بمجلس الإدارة موجب (+)، ومنه يمكن القول أن لمجلس الإدارة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية ولكن بشكل ضعيف نسبياً، وعليه

نقبل الفرضية الفرعية الأولى "مجلس الإدارة له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية".

ثانيا- الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على: "التدقيق الداخلي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعتمد على نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول الموالي.

معادلة الانحدار التي سيتم الاعتماد عليها لمناقشة الفرضية هي:

$$QRF = \beta_0 + \beta_2 AI + \varepsilon$$

الجدول رقم (3-26): معادلة الانحدار الخاصة بالتدقيق الداخلي

المتغيرات	المعاملات	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
الثابت	30.925	7.678	0.000	دال
التدقيق الداخلي AI	1.532	5.022	0.000	دال
$R\text{-deux} = 0.318$				
$QRF = 30.925 + 1.532 AI + \varepsilon$				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

مما سبق وحسب قيمة معامل التحديد (R^2) والتي تقدر بـ 0.318 والتي تشير إلى أن المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) يفسر 31.8% من التباين الحاصل في المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وهي نسبة متوسطة إلى حد ما، وهذا يعني أن هناك متغيرات مستقلة أخرى تؤثر في جودة التقارير المالية.

فيما يخص اختبار المعنوية، نجد أن $t = 5.022 > 2$ حيث (t الجدولية = 2)، ومستوى دلالة sig=0.000 وهو أدنى من 0.05، كما أن المعامل الخاص بالتدقيق الداخلي موجب (+)، ومنه يمكن القول أن للتدقيق الداخلي تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية ولكن بنسبة متوسطة، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية "التدقيق الداخلي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية".

ثالثاً- الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على: " التدقيق الخارجي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية "، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعتمد على نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول الموالي.

معادلة الانحدار التي سيتم الاعتماد عليها لمناقشة الفرضية هي:

$$QRF = \beta_0 + \beta_2 AE + \varepsilon$$

الجدول رقم (3-27): معادلة الانحدار الخاصة بالتدقيق الخارجي

المتغيرات	المعاملات	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
الثابت	30.925	7.678	0.000	دال
التدقيق الداخلي AE	1.532	5.022	0.000	دال
$R\text{-deux} = 0.318$				
$QRF = 30.925 + 1.532 AE + \varepsilon$				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

مما سبق وحسب قيمة معامل التحديد (R^2) والتي تقدر بـ 0.318 والتي تشير إلى أن المتغير المستقل (التدقيق الخارجي) يفسر 31.8 % من التباين الحاصل في المتغير التابع (جودة التقارير المالية)،

وهي نسبة متوسطة إلى حد ما، وهذا يعني أن هناك متغيرات مستقلة أخرى تؤثر في جودة التقارير المالية.

فيما يخص اختبار المعنوية، نجد أن $t = 5.022 > 2$ حيث (t الجدولية = 2)، ومستوى دلالة $sig = 0.000$ وهو أدنى من 0.05، كما أن المعامل الخاص بالتدقيق الخارجي موجب (+)، ومنه يمكن القول أن لمجلس الإدارة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية ولكن بنسبة متوسطة، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية "التدقيق الخارجي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية".

رابعاً- اختبار ومناقشة الفرضية الرئيسية الثالثة

يوضح الجدول الموالي معاملات معادلة الانحدار المتعدد الخاصة بالدراسة:

الجدول رقم: (3-28): معاملات معادلة الانحدار المتعدد

المتغيرات	المعاملات	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
الثابت	22.492	4.749	0.000	دال
مجلس الإدارة CA	0.178	2.053	0.045	دال
التدقيق الداخلي AI	0.393	0.812	0.421	غير دال
التدقيق الخارجي AE	0.815	2.102	0.040	دال
$R\text{-deux} = 0.417$				
$QRF = 22.942 + 0.178 CA + 0.393 AI + 0.815 AE + \varepsilon$				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

مما سبق وحسب قيمة معامل التحديد (R^2) والتي تقدر بـ 0.417 والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 41.7% من التباين الحاصل في المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وهي نسبة متوسطة إلى حد ما، وهذا يعني أن هناك متغيرات مستقلة أخرى غير التي تم اعتمادها تؤثر في جودة التقارير المالية.

وفيما يخص اختبار المعنوية لكل متغير على حدى نجد أن كل من مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي يعتبران محددین لجودة التقارير المالية، وهو ما تعكسه قيمة t التي فاقت القيمة الجدولية (t الجدولية = 2)، وأيضا مستويات المعنوية التي تقل عن 0.05.

وبالنظر إلى المعاملات فنجد أنها بقیم موجبة، مما يفسر التأثير الإيجابي لكل من مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية.

في حين نلاحظ أن التدقيق الداخلي رغم إيجابية أثره إلا أن الأثر غير دال، وعليه نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة " آليات حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودة التقارير المالية "، حيث أنه في وجود الآليات مجتمعة نجد أن مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي فقط الذين يؤثران على جودة التقارير المالية، في حين لا يؤثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالي.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المدروسة بتطبيق آليات حوكمة الشركات وقياس أثر تطبيق هذه الآليات على جودة التقارير المالية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة لقياس جودة التقارير المالية على مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات، وقد أظهر تحليل البيانات لهذه الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- فيما يتعلق بحرص الشركات بتطبيق آليات الحوكمة، فيتضح لنا من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن الشركات محل الدراسة تلتزم بتطبيق آليات الحوكمة، كما أن آراء مفردات مجتمع الدراسة كانت أغلبها موافقة، في حين مثلت الفئة غير الموافقة من مفردات الدراسة نسبة ضئيلة جدا، مما يؤيد الحكم العام على هذا البعد، كما أن نتيجة اختبار الفرضيات أثبتت أن شركات مجتمع الدراسة تلتزم بتطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات؛
- من خلال آراء مفردات مجتمع الدراسة نستنتج أن الشركات محل الدراسة تحرص على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق الجودة في تقاريرها المالية، وهذا يدل أنها تعمل على تقديم معلومات دقيقة تصور الواقع الحقيقي لمركز الشركة المالي مما يزيد من درجة الوثوق في التقارير المالية لاستخدامها ف اتخاذ القرار المناسب،

كما تحاول الشركات تقديم تقارير مالية ملائمة وبصفة حيادية حتى يتمكن كافة مستخدميها من اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب؛

- تحقيق جودة التقارير المالية يعتمد على توفير مجموعة من الخصائص الضرورية في المعلومات المالية.

من خلال نتائج اختبار الفرضيات نستنتج أن:

- الشركات محل الدراسة تحرص على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية وذلك لتدعيم مركزها التنافسي؛

- مجلس الإدارة له تأثير إيجابي ضعيف نسبيا على تحقيق جودة التقارير المالية، فباعتباره أداة رقابية داخلية فهو يسعى للحد من تجاوزات الإدارة التي من شأنها التأثير على مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية؛

- التدقيق الداخلي له تأثير إيجابي متوسط نسبيا على تحقيق جودة التقارير المالية، حيث أن وجود جهة رقابية في الشركة سوف يقلص من الممارسات غير السليمة داخل الشركة، وبالتالي فإن وجود لجنة التدقيق سيؤثر على توفر الموثوقية والشفافية في التقارير المالية؛

- التدقيق الخارجي له تأثير إيجابي على تحقيق جودة التقارير المالية ولكن بنسبة متوسطة، حيث أن اعتماد الشركات على مدقق خارجي سيضيف المصداقية في المعلومات التي تتضمنها في التقارير المالية، ويزيد من ثقة مستخدميها لاتخاذ القرارات الملائمة؛

- بالنسبة إلى تأثير آليات الحوكمة مجتمعة وليس كل على حدى فإن نتيجة اختبار الفرضية الخاصة بها تبين أنه يوجد تأثير إيجابي لمجلس الإدارة والتدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية، أما التدقيق الداخلي ففي وجود مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي نجد أن نتائج التحليل الإحصائي للدراسة قد أثبتت أن تأثيره غير دال أي ليس له تأثير على جودة التقارير المالية.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل والمتعلق بالدراسة الميدانية، حاولنا تقييم مدى التزام شركات مجتمع الدراسة بتطبيق آليات الحوكمة ومدى حرصها على توفير مجموع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما حاولنا قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والمتمثلة في مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي، والآليات الخارجية المتمثلة في التدقيق الخارجي على تحقيق جودة التقارير المالية وذلك من خلال توفير الخصائص النوعية للمعلومات المالية في التقارير المالية للشركات.

ومن خلال عرض وتحليل البيانات ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، فقد بينت نتائج اختبار الفرضية الأولى والثانية إلى أن الشركات تلتزم بتطبيق حوكمة الشركات، كما تهتم بتوفير خصائص المعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

أما بالنسبة لأثر الآليات على جودة التقارير المالية، فقد بينت نتائج الاختبار رفض الفرضية الثالثة، أي أنه يوجد تأثير إيجابي لمجلس الإدارة والتدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية، في حين فقد أثبتت نتائج الاختبار أنه لا يوجد تأثير للتدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية.

خاتمة

تمحور موضوع الدراسة حول كفاءة آليات حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، ولإلمام بالموضوع بما يتيح تحقيق الأهداف المسطرة عند الانطلاق في معالجته، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة ومتكاملة.

ففي الفصل الأول، ارتأينا تقديم نظرة حول مفهوم حوكمة الشركات بداية بإثبات قدم المفهوم وارتباطه بتطور حجم وشكل الشركات خلال مر العصور، ولإلمام أكثر بهذا المفهوم تطرقنا إلى أهم المراحل التاريخية والنظريات التي ساهمت في تبلور المفهوم الحديث لهذا المصطلح وأبرزت ضرورة الاهتمام به، وأشرنا على إثر ذلك أن نظام الحوكمة الجيد هو ذلك النظام الذي تشكل معظم آلياته وقواعده مانعا لتفاقم الصراع الذي قد ينتج عن تضارب المصالح بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، سواء تعلق الأمر بالمديرين والمساهمين كأهم طرفين في ظل المدخل الضيق لحوكمة الشركات، أو بجميع أصحاب المصالح في ظل المدخل الواسع لحوكمة الشركات.

في فصل ثان، تم التركيز مباشرة على النقاط التي تخدم موضوع البحث، فتمت الإشارة على إثر ذلك إلى مفهوم التقارير المالية ومحاولة التفريق بينها وبين القوائم المالية بما يجعل من المطلع على البحث متحكما على الأقل في هذه المفاهيم.

كآخر فصل، شمل الدراسة الميدانية، حاولنا من خلاله إسقاط موضوع الدراسة على مجموعة من الشركات ذات الأسهم ومكاتب التدقيق الخارجي، وذلك من خلال تحديد الأطر المنهجية للدراسة، والأداة التي يمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات، وإثبات صدقها وثباتها، ثم تحديد مجموعة الإجراءات المتبعة في إعداد الدراسة، من جمع للبيانات وتحليلها والحكم على المؤشرات كل على حدى، ليتم التطرق إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها بغرض استخلاص النتائج، حيث توصلنا من خلال الاختبارات الاحصائية المستخدمة إلى قبول الفرضية الأولى والثانية ورفض الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- تعود البدايات الأولى لتبلور مفهوم حوكمة الشركات إلى عقود خلت، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها منظمات الأعمال.
- شكلت المفاهيم الأولى لحوكمة الشركات المحور الذي يتم من خلاله إدارة العلاقة بين ملاك الشركات ومديريها، في حالة انفصال الملكية عن الإدارة.
- تساهم حوكمة الشركات في الحفاظ على حقوق ملاك الشركات الذين يعهدون بإدارتها للغير، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات الرقابية التي تتابع نشاط الشركة، وتقييمه، وتمنع التلاعب بأصولها.
- بروز مفهوم حوكمة الشركات على الساحة الدولية كان نتيجة الظروف غير المستقرة، والاضطرابات التي شهدها مناخ الأعمال الدولي، حيث شكلت هذه العناصر عوامل ضغط حقيقية على ضرورة البحث عن إجراءات وقواعد جديدة، تضمن من خلالها الأسواق استعادة ثقة المستثمرين ورجال الأعمال، وإصلاح الأطر القانونية والمؤسسية التي أثبتت الوقائع قصورها في تنظيم شبكة العلاقات التي بلغت مستويات كبيرة من التعقيد.
- من أهم الدوافع الأساسية للالتزام بالحوكمة هو بث الثقة في المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية.
- آليات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في الحد من التلاعبات والممارسات غير الشرعية وتعمل على توفير طرق وإجراءات سليمة يمتد أثرها إلى صدق وشفافية المعلومات المحاسبية.
- وجود لجنة التدقيق يساعد على توفير الموضوعية والشفافية في عرض المعلومات التي تفصح عنها الشركات، مما يؤثر بشكل إيجابي على اعتماد التقارير المالية.
- التقارير المالية من أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في المؤسسات الجزائرية تطبيق آليات الحوكمة يؤثر على مستوى الشفافية والمسائلة في الشركة والتقليل من التلاعبات المالية والمحاسبية.
- تؤثر لجنة التدقيق على عمل المدقق الداخلي والخارجي وبالتالي توفير المصداقية في التقارير المالية.

- اعتماد الشركات على المدقق الخارجي يزيد من الاعتماد على التقارير المالية للشركة واتخاذ القرار المناسب.

التوصيات والاقتراحات

بعد دراسة الموضوع من الجوانب النظرية والتطبيقية، وفي ظل ما تم التوصل إليه من نتائج؛ يمكن تلخيص أهم الاقتراحات فيما يلي:

- ضرورة اعتماد وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات الجزائرية، وذلك لغرض الحصول على تقارير مالية تتصف بالثقة والمصداقية.
- ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في الشركات وتفعيل دورها، وذلك ليكون لها تأثير إيجابي في دعم تطبيق الحوكمة.
- ضرورة تظافر الجهود لزيادة الوعي لدى المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بإبراز الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها.
- ضرورة اعتماد لجان التدقيق في الشركات الجزائرية وذلك للدور الذي تؤديه في التأكد من الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وزيادة الثقة في أداء الشركات

فهرس المراجع

• المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث- الإطار الدولي ...أدلة ونتائج التدقيق، الطبعة1، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009؛
2. أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2009؛
3. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة1، 2010؛
4. بهاء الدين سمير علام ، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة، مصر، 2009؛
5. رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004؛
6. زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الرياie للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2009؛
7. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011؛
8. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2010؛
9. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006؛
10. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005؛
11. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية الحديثة: المراجعة وحوكمة الشركات ومسئوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية، الجزء4، الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009؛
12. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعي الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007؛

13. عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة"، اتحاد المصارف العربية، 2007؛
14. عطا الله و ارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية - المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، القاهرة، مصر، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2008؛
15. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011؛
16. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2006؛
17. محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005؛
18. محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010؛
19. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت؛
20. محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية: محاسبي، مالي، ائتماني، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015؛
21. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2006؛
22. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009؛
23. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2، 2004؛
- ب- المؤتمرات والملتقيات**
24. أحمد مخلوف، مداخلة بعنوان: الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة المؤسسات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي حول:

- الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 20-21 أكتوبر 2006؛
25. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010؛
26. بن علي بن عزوز، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 2009.
27. بروش زين الدين، دهيمي جابر، "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012؛
28. جمال خنشور، الحوكمة كمنظور للتقارب بين البعد المالي والبعد الاستراتيجي لإنشاء القيمة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18-19 سبتمبر 2009.
29. سندية مروان سلطان الحيايالي، ليث محمد الجعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول: حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013.
30. شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007؛
31. عبد الغني دادن، سعيدة تلي، "مداخلة بعنوان: فعالية حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري"، محور المداخلة: الإطار النظري لحوكمة الشركات، الملتقى الدولي الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012؛
32. عمار بلعادي، رضا جاوحدو، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح، محور المداخلة: مبادئ و ممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي

- الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010؛
33. عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001؛
34. غضبان حسام الدين، فرداس أسماء، دور الاتصال المالي في تفعيل مراقبة التسيير لدى المؤسسات المصرفية "مدخل الحوكمة"، الملتقى الدولي حول مراقبة التسيير: أداة للقيادة والتحكم في الأداء، واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وخبر البحث للإبداع والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2013؛
35. ليث محمد سعيد وآخرون، تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة الإبلاغ المالي في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 21 و 22 ماي 2013، عمان، الأردن؛
36. محمد حمو جعفر هني محمد، بواعث الحوكمة وتتميتها في الاقتصاديات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الأول، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2013.
37. مراد كواشي، دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، الملتقى العملي الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7-8 سبتمبر 2010؛
38. نهلة أبو اسماعيل، فتيحة مخناش، مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الأول، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013؛

39. نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر، 2013؛

ج- أطروحات الماجستير والدكتوراه

40. إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009؛

41. أكرم يحيى علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009؛

42. بسمة حسن المسحال، دور استقلالية مراجع الحسابات الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة، 2013/2014؛

43. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"، (رسالة ماجستير، 2010)؛

44. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009.

45. سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، دراسة اختبارية، (رسالة ماجستير) 2013؛

46. سليمان عنتر، دور الرقابة الجبائية للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012؛

47. عبد المجيد كموش، التزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015

48. علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010؛
49. كنزة براهيمة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014؛
50. ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009؛
51. مبروك قدوري، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2012؛
52. مطاوع السعيد السيد مطاوع، دور المراجعة في حوكمة الشركات -دراسة تحليلية-، جامعة الأزهر، مصر، 2009.
- د- المجلات والمقالات العلمية**
53. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، العدد 63، فيفري 2004، العدد:53؛
54. رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 2، 2012؛
55. سامح محمد رضا، رياض أحمد، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد رقم 07، العدد 01، 2011؛
56. سيد عبد الرحمان، عباس بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، الجزائر، 2012؛

57. شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الاسلامية، حوار الأربعاء، مركز الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009؛
58. عبد السلام ابراهيم، فاضل عباس كريم، حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة: دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة التأمين العامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 12، 2009؛
59. عقاري مصطفى، "التقارير المالية لمن؟"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07، 2002؛
60. علاء بن ثابت، دراسة في مساهمة البورصات في وضع معايير وقواعد حوكمة المؤسسات، مجلة الإصلاحات الاقتصادية، تنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 10، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2011؛
61. علام موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2، 2011؛
62. علي رحال، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، جوان 2007؛
63. علي عبد الغني اللايد، يوسف نيسان الحمداني، يونس عليان الشوبكي، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 04، 2013؛
64. علي يوسف، "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012؛
65. فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 30، نيسان 2012؛

66. كريمة علي كاظم الجوهر، "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011؛
67. محمد زيدان، "أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2009/09؛
68. محمد عبد الحليم عمر، "حوكمة الشركات، مع إطلالة إسلامية"، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، ورقة عمل أساسية، جامعة الأزهر، مصر، 2005؛
69. محمد عبد الله المومني، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحوكمة المؤسسية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010؛
70. مجيد عبد زيد حمد، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 4، 2010؛
71. مزياني نور الدين، "دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2010؛
72. ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية-، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 3، العدد 9، جامعة بغداد، العراق؛
73. وليد ناجي الحياي، "نظرية المحاسبة"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007؛

هـ - الجرائد الرسمية

74. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26/07/2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009؛

و- التعليمات الوزارية

75. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، التعليمات الوزارية رقم 02، المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، 2010؛

ي- المواقع الالكترونية

76. [www.accountingtools.com /board-of-directors-difinition](http://www.accountingtools.com/board-of-directors-difinition)
77. www.ascasociety.org
78. www.banque-info.com
79. www.faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1425843420.0638.pdf
80. www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc
81. www.qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2015/04/docx-5.pdf
82. www.researchgate.net

• قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب

1. Alain Finet, Gouvernance D'entreprise: Nouveaux Défis Financiers et Nom Financiers, De Boeck, Bruxelles, 2009;
2. Anthony Bowrin & Others, The Theoretical Fondations Of Corporate Governance, 2012;

3. Benoit Bigé, Gouvernance, Contrôle et Audit Des Organisation, Economica, Paris, 2008;
4. Bob Tricker, Corporate Governance: Principles, Policies and Practices, Oxford University Press, 2nd Edition, England, United Kingdom, 2012;
5. Catherine Maillet, Anne Le Manch, NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS, Edition BERT, Alger, 2006.
6. Celine Michalesco, Qualité de l'information Comptable, Encyclopédie de Comptabilité de Gestion et Audit, Economic, 2009.
7. Christine Mallin, Corporate Governance, OUP Oxford Ed, 4th Edition, United Kingdom, 2013;
8. David F J Campbell, Elias G Carayanais, Epistemic Gouvernance in Higher Education: Quality Enhancement of Universities for Development, Springer Briefs in Business, New York, USA, 2013;
9. David F. Larcker Tayan, Corporate Governance Matters, 1st Edition, F T Press, USA, 2011;
10. Gérard chareaux, Peter Writz, Gouvernance Des Entreprises Nouvelles Perspectives, Economica, Paris, 2006;
11. Jill Solomon, Corporate Governance and Accountability, John Wiley & Sons Ed, 2nd Ed, Chichester, England, 2007;
12. Marc-Hubert Depret, Gouvernement D'entreprise: Enjeux Managériaux, Comptables et Financier, 1^{er} Edition, De Boeck, Paris, 2005;
13. Marco Bender, Spatial Proximity in Venture Capital Financing : A Theoretical and Empirical Analysis of Germany, Galber Verlag Ed, 1st Edition, Germany, 2011;
14. Messelin. J.L, Maders. H. P, Controle Interne Des Risques : Cibler, Evaluer, Organiser, Piloter, Maitriser, Edition d'organisation, Paris, 2006;
15. Michel Ghertman, Application Pratique de La Théorie des couts de Transacction, Departement Stratégie et politique d'Entreprise, Groupe HEC, Paris, France, 1998;
16. Olivier Marnet, Bihaviour and Rationality in Corporate Governance, Routledge Ed, A bingdon, UK, 2008;
17. Parat. Trederic, Le Gouvernement D'entreprise, Ed Dunod, Paris, France, 2000;

18. Philippe Bissara et autres, Droit et Pratique de la Gouvernance des Sociétés Cotées, Joly Editions, 2007;
19. Obert Ropert, Pratique des normes IAS/IFRS, Edition dunod, paris, France, 2004;
20. Olivier Meier et Guillaume Schier, Entreprises Multinationales (Stratégie, Restructuration, Gouvernance), Imprimé en France, Paris, 2005;

ب- المؤتمرات والملتقيات

21. Afef Feki, Walid Khaloufi, L'effet des caractéristiques du Conseil D'administration et de la Qualité de L'AFC: la comptabilité, le Contrôle et L'audit Entre Changement et Stabilité, France, Mai, 2008;
22. Daniel M Zéghal et autres, Impact de la Structure de Propriété et de L'endettement sur les Caractéristiques du Conseil D'administration: Etude Empirique dans le Contexte d'un Pays Emergent, 27^{ème} Congrès de L'association Francophone de comptabilité, Tunis, Mai, 2006;
23. Hanen Ben Ayed-Koubaa, Qualité de la Communication Financière au Sujet des Pratiques de Gouvernance D'entreprise: Cas du SBF120, 32^{ème} Congrès de L'AFC comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011;
24. Manel Kolsi, Hanen Ghorbel, Effet des Mécanismes de Gouvernance sur la Performance Financière et Boursière: Cas des Entreprises Canadiennes, 32^{ème} Congrès de L'AFC: Comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011;
25. Samuel Mercier, L'apport de la théorie des parties prenantes au Management Strategique: Une Synthèse de Management Stratégique, Université Laval, Canada, 13-14-15 Juin 2001.
26. Stéphane Trébucq, La Gouvernance D'Entreprise Héritière de Conflits Idéologiques et Philosophiques, Communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Crefige-Universite Paris-Dauphine avec le soutien de l'associat francophone de Comptabilité, 20-21 Mars 2003;

ج- أطروحات الماجستير والدكتوراه

27. Ahmed Attia Aly Sarhan, An Agency Theory Interpretation of the Relationship between Corporate Governance and Financial

Reporting Quality, A Proposal Submitted For a Doctoral Dissertation in Partial, Fulfillment of the Requirements for the Ph.D Degree in Accounting, De Montfort University;

د - المجلات والمقالات العلمية

- 28.Cadbury, Committee, Report of the committee on: The Financial Aspects of Corporate Governance, Professional Publishing Ltd, London, United Kingdom, 1992;
- 29.Choi, K.S & others, The Relationships Among Quality, Value, Satisfaction and Behavioral Intention in Health Care Provider Choice: A South Korean Study, Journal of Business Research, Vol.57, N°.8;
- 30.Freeman ; R.Edward and Veal, John, A Stakeholder Approach to Strategic Management, Darden Business School Working Paper N° 01-02, University of Virginia, USA, 2001;
- 31.Gérard Charreaux, Les Théories de la gouvernance: De La Gouvernance des Entreprises a la Gouvernance des systèmes nationaux, Cahiers du FARGO N° : 1040101, Centre de recherche en Finance, Architecture et Gouvernance des Organisations, Université de Bourgogne, France, 2004 ;
- 32.Hanen Ben Ayed-Koubaa, L'impact Des Mécanismes Internes des Gouvernement De L'entreprise sur la Qualité De L'information Comptable, Cahiers de Recherche PRISM-Sorbonne 10-18 Pole de Recherche Interdisciplinaire on Science du Management, UFR de Gestion et Economique d'entreprise- Université Paris, Panthéon – Sorbonne ;
- 33.Harold Demsetz, Toward a Theory of Property Rights, The American Economic Association USA, 1967;
- 34.Houssein Rachidi, Moez El gaied, L'impact de L'indépendance et de la Dualité du Conseil d'Administration sur la Performance des Entreprises: Application au contexte Américain, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, N°.3, 2009;
- 35.Joseph V. Carcello& others, Terry L. Neal, Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms and Earnings Management in a post Sox World, Working Paper N° 2451/27455, New York University, February 2006;
- 36.Josiah A, Ronald C.Peterson O M, An Empirical test of Competing Corporate Governance Theories on the Performance of Firms listed

- at the Nairobi Securities Exchange, European Scientific Journal, Vol. 9, N°.13, 2013;
- 37.Khalid Abu Masdoor, Ethical Theories of Corporate Governance, International Journal of Governance, Vol N°.2? 2011;
- 38.Michael C. Jensen & William H. Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, Vol 3, N° 4, USA, October, 1976;
- 39.Muhammad. F S & al, Internal Corporate Governance Mechanisms and Agency Costs: Evidence form Large KSE Listed Firms, European Journal of Business and Management, Vol.5, N° 23, 2013;
- 40.Uwuigbe, OlubukunolaRanti, Fakile, Adeniran Samuel, The Effects of Board Size on Financial Performance of Banks: A Study of Listed Banks in Nigeria, International Journal of Economics and Finance, Vol 4, No 2, February 2012;
- 41.Robinson, T. R, Munter. P, Financial Reporting Quality: Red Flags and Accounting Warning Signs, Commercial Lending Review, Vol. 19, 2004;

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
111	الاحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	1-3
114	مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة	2-3
117	المحاور الأساسية للاستبيان	3-3
117	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	4-3
119	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	5-3
120	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	6-3
121	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع	7-3
122	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان	8-3
123	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	9-3
127	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	10-3
128	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	11-3
128	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	12-3
129	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	13-3
130	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	14-3
130	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	15-3
132	تحليل فقرات المحور الأول "مدى تطبيق مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات"	16-3
139	تحليل فقرات المحور الثاني "مدى تطبيق التدقيق الداخلي كآلية داخلية لحوكمة الشركات"	17-3
141	تحليل فقرات المحور الثالث "مدى تطبيق التدقيق الخارجي كآلية داخلية لحوكمة الشركات"	18-3

فهرس الجداول

144	تحليل فقرات المحور الرابع "مدى توفر الخصائص النوعية لمعلومات المحاسبية في التقارير المالية	19-3
152	التحليل الإحصائي للمحور الأول والثاني	20-3
153	التحليل الإحصائي للمحور الثالث	21-3
154	التحليل الإحصائي لمجموع المحاور 1، 2، و3 الخاصة بالفرضية الأولى	22-3
155	التحليل الإحصائي للمحور الرابع	23-3
156	اختبار صلاحية نموذج معادلة الانحدار المتعدد الخاصة بجودة التقارير المالية	24-3
157	معادلة الانحدار الخاصة بمجلس الإدارة	25-3
158	معادلة الانحدار الخاصة بالتدقيق الداخلي	26-3
159	معادلة الانحدار الخاصة بالتدقيق الخارجي	27-3
160	معاملات معادلة الانحدار المتعدد	28-3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
08	أهم نظريات حوكمة الشركات	1-1
17	دوافع ظهور الحوكمة	2-1
19	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	3-1
26	خصائص حوكمة الشركات	4-1
29	أهداف حوكمة الشركات	5-1
43	مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	6-1
77	الفرق بين القوائم والتقارير المالية	1-2
78	التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها	2-2
90	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	3-2
112	نموذج الدراسة	1-3

قائمة الملاحق

• الملحق رقم (01)

استمارة الاستبيان باللغة العربية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف-2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماجستير
تخصص حوكمة ومالية المؤسسة
بعنوان:

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية
"دراسة بعض الشركات الجزائرية"

تحية طيبة، وبعد:

الاستبيان المرفق هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير،
تخصص حوكمة ومالية المؤسسة.

أرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة التي
تعبر عن رأيكم، علما بأن البيانات التي ستقدمونها تتسم بسرية تامة ولن تستخدم إلا في مجال هذه الدراسة
لأغراض البحث العلمي فقط، وأن دقة النتائج التي ستتوصل لها هذه الدراسة تتوقف على مدى تجاوبكم مع
فقرات الاستبيان الذي بين أيديكم، لذا نرجو منكم إعطائه الأهمية المناسبة دعما منكم للبحث العلمي في
الجزائر.

الباحثة/ سنوساوي إلهام

البيانات الشخصية (العامّة)

• الجنس:

1- ذكر

2- أنثى

• السن:

1- أقل من 25 سنة

2- ما بين 25 سنة و40 سنة

3- أكبر من 40 سنة

• المؤهل العلمي:

1- ليسانس

2- ماستر

3- ماجستير

4- دكتوراه

5- أخرى

• التخصص:

1- مالية

2- محاسبة

3- مالية ومحاسبة

4- أخرى

• الخبرة المهنية:

1- أقل من 5 سنوات

2- من 5 سنوات إلى 15 سنة

3- أكثر من 15 سنة

• الوظيفة:

1- عضو مجلس إدارة

2- مدقق داخلي



المحور الأول: مدى تطبيق آليات الحوكمة

أولاً: الآليات الداخلية

1- مجلس الإدارة (مجلس المديرين)

غير موافق جدا	غير موافق	موافق بدرجة أقل	موافق	موافق جدا	الأسئلة
					يعد مجلس الإدارة بمثابة أداة فعالة لمراقبة سلوك الإدارة لتحقيق أهداف حملة الأسهم
					يقوم مجلس الإدارة باختيار وتعيين المديرين اساسا على الخبرة والمهارة المكتسبة
					يقوم مجلس الإدارة بواجباته من خلال مجموعة من اللجان وهذا من أجل القضاء على الفساد المالي والإداري
					يتوفر مجلس الإدارة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة
					يعتمد مجلس الإدارة على اسس عادلة لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
					يمثل مجلس الإدارة آلية داخلية لحوكمة الشركات لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة

قائمة الملاحق

• لجنة التدقيق، التعيينات والمكافآت

غير موافق جدا	غير موافق	موافق بدرجة أقل	موافق	موافق جدا	الأسئلة
					تعمل لجنة التدقيق على حماية أصول الشركة بما يخدم مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى
					تعمل لجنة التدقيق على تعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين
					تقلص لجنة التدقيق من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي
					تقوم لجنة التدقيق بالكشف عن أي ضرر قد يلحق بالمساهمين
					وجود لجنة التدقيق بالشركة يحد من التصرفات المالية غير القانونية
					تحد لجنة التدقيق من الممارسات غير الشرعية من خلال اشرافها على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية
					تسعى لجنة التعيينات على اختيار أفضل المرشحين لشغل مقاعد مجلس الإدارة
					تحرص لجنة المكافآت على وضع مجموعة من التعويضات للمديرين ومراقبة تنفيذها

2- التدقيق الداخلي

غير موافق جدا	غير موافق	موافق بدرجة أقل	موافق	موافق جدا	الأسئلة
					يساعد التدقيق الداخلي في الحفاظ على أموال الشركة
					استقلالية المدقق الداخلي تسمح باكتشاف كافة التلاعبات المالية في الشركة
					يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعية

ثانياً: الآليات الخارجية

1- التدقيق الخارجي

غير موافق جدا	غير موافق	موافق بدرجة أقل	موافق	موافق جدا	الأسئلة
					يساعد المدقق الخارجي على تحسين العمليات في الشركة
					المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من التعارض بين المساهمين والإدارة
					المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة
					يساهم المدقق الخارجي في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية

المحور الثاني: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركة لتحقيق جودة التقارير المالية

غير موافق جدا	غير موافق	موافق بدرجة أقل	موافق	موافق جدا	الأسئلة
					تعطي التقارير المالية تصورا دقيقا لواقع الشركة مما يسمح بالثوق بها والاعتماد عليها
					إن استخدام المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها المصدقية يزيد من درجة التأكد في عملية اتخاذ القرار
					تتصف التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز حتى يستفيد منها جميع الأطراف ذات المصلحة
					إن توفر الموثوقية في التقارير المالية للشركات يدعم مركزها التنافسي
					استخدام المعلومات في التوقيت الملائم يساعد متخذ القرار في تحسين التنبؤ عن النتائج المتوقعة في المستقبل
					تحرص الشركات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية على توفير معلومات محاسبية ملائمة وفي الوقت المناسب
					تحتوي التقارير المالية على معلومات تتميز بدرجة عالية من الوضوح

قائمة الملاحق

					ليتمكن كافة مستخدميها من فهم محتواها والاستفادة منها بشكل جيد
					سهولة التعامل مع التقارير المالية لعدم وجود تعقيدات في مضمونها
					تساعد خاصية المقارنة في المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار المناسب
					تساهم المعلومة المحاسبية في توفير بيانات فعلية بغرض المقارنة
					تتميز التقارير المالية بتوفير المعلومات المالية والمحاسبية المبنية على أسس محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى
					الاعتماد على طريقة واحدة للمعالجة المحاسبية للأصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية أكثر اتساقا في التقارير المالية

استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

Les renseignements générales

• Sex

1- Masculin

2- Feminin

• Age

1- Moins de 25 ans

2- Entre 25 et 40 ans

3- Plus de 40 ans

• Diplôme universitaire

1- Licence

2- Master

3- Magistère

4- Doctorat

5- Autre

• Spécialité

1- Finance

2- Comptabilité

3- Finance-Comptabilité

4- Autre

• Expérience

1- Moins de 5 ans

2- Entre 5 et 15 ans

3- Plus de 15 ans

• Fonction

1- Membre du conseil d'administration

2- Auditeur interne

3- Auditeur externe

Chapitre 01: L'étendue de l'application des mécanismes de gouvernance

I- Mécanismes internes

1- Conseil d'administration (conseil des directeurs)

questions					
le conseil d'administration est un outils efficace pour contrôler l'administration afin de réaliser les buts des actionnaires					
le conseil d'administration nomme les gestionnaires en fonction de leur expérience et compétences acquises					
le conseil d'administration fait ses devoirs à travers des comités a fin d'éliminé tout forme de corruption.					
le conseil d'administration à tous les informations et les donné de la société					
le conseil d'administration est fondé sur des bases équitables pour donner des incitations et des récompenses aux membres de conseil d'administration et la direction executive.					
le conseil d'administration représente un mécanisme interne de gouvernance des sociétés pour affronter les comportements opportunistes de l'administration.					

• **Comités d'audit, de nomination et de rémunération**

questions					
la Comité d'audit travaille pour protéger Les actifs de la Société pour l'intérêt des actionnaires					
la Comité d'audit travail Afin de renforcer l'indépendance des auditeurs interne et externes.					
la Comité d'audit diminue les différences entre l'administration et l'auditeur externe.					
la Comité d'audit détecte les dommages qui peuvent toucher les actionnaires.					
la présence de la Comité d'audit réduit les Transactions financières illégales.					
la Comité d'audit limite les Transactions financières illégales par la surveillance d'audits internes et externes.					
la comité de Nominations tente à nommer les meilleurs candidats pour occuper les postes du conseil d'administration.					
la Comité des Rémunération assure la mise en place d'un certain membre d'indemnité aux directeurs et le contrôle de son exécution.					

2- Audite interne

questions					
L'audit interne a contribué à protéger les fonds de l'entreprise.					
Grace à l'indépendance de l'auditeur interne Toutes les infractions financières sont découverte.					
L'audit interne contribué à la exécution des plans de gestion.					

3- Audite externe

questions					
le Commissaire aux comptes contribue à améliorer les opérations de la société.					
le Commissaire aux comptes Élimine les conflits entre les factionnaires et l'administration.					
le Commissaire aux comptes réduit les erreurs dans la société.					
l'auditeur externe Aider à juger de l'efficacité du système d'audit interne.					

II- Chapitre 02: L'audience La disponibilité des caractéristiques qualitatives de l'information de comptabilité dans les rapports financiers de la société

questions					
Les rapports financiers présente une conception exacte de la réalité de l'entreprise qui permet de les approuver.					
l'utilisation de l'information comptable crédible augmente le degré de certitude dans le processus de prise de décision					
Les rapports financiers se caractérisent par la neutralité et d'impartialité afin d'être utilisé par tous les concernées.					
La disponibilité de la fiabilité de l'information financière des sociétés soutenant sa position concurrentielle					
L'utilisation de l'information au bon moment permet au décideur d'améliorer la prédiction des résultats.					
Les entreprises veille à fournir des informations pertinentes dans le temps travers les états financiers et les rapports comptables.					
Les rapports financiers contiennent de très claire pour permettre à tous les utilisateurs de la comprendre et l'e utiliser.					
la facilité dans l'utilisation des rapports financier compte tenue l'absence des complications dans son contenue.					

قائمة الملاحق

La comparaison permet de comparer entre les sociétés ainsi que la prise de décision.					
L'information comptable participe à la procuration des données réels qui permettent la comparaison					
Les rapports financier s'illustre par les données financière et comptable base sur des normes comptable fixes.					
Le recours à une seule méthode de traitement comptable des actifs et passifs de rendre l'information financière plus cohérente dans les rapports financiers					

• الملحق رقم (03)

قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان

الجامعة	الإسم واللقب
جامعة فرحات عباس – سطيف 1-	د. صكاك معيوف
جامعة فرحات عباس – سطيف 1-	د. عبد الوهاب بلمهدي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-	د. حسين عثمانى
جامعة عباس لغرور – خنشلة-	أ.د جرمان رضا

• الملحق رقم (04)

قائمة الشركات المعنية بالدراسة ومكاتب التدقيق الخارجي

1- قائمة الشركات المعنية بالدراسة

اسم الشركة	الرقم
SPA EBA COM	01
SPA TRAVOSHOP	02
SPA MAMI	03
SSPA BLACK EAGLES	04
مطاحن بني هارون – ميله	05
EDIMCO	06
SONARIC SPA	07
EMIVAR	08
المؤسسة العامة لأشغال المنشآت والبناء	09
مكتب الدراسات ش ذ أ – ميله	10

2- قائمة مكاتب التدقيق الخارجي

اسم المدقق الخارجي	الرقم
زريزر صلاح الدين "محاظ حسابات، اعتماد رقم 3956، ميله"	01
Hamoudi Ali, "Cabinet de Comptabilité et de Commssariat aux Comptes, Setif"	02

نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

sex

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
homme	49	87,5	87,5	87,5
Valide femme	7	12,5	12,5	100,0
Total	56	100,0	100,0	

age

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
25-40	25	44,6	44,6	44,6
Valide >40	31	55,4	55,4	100,0
Total	56	100,0	100,0	

dip

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
licence	22	39,3	39,3	39,3
master	7	12,5	12,5	51,8
Valide magistaire	7	12,5	12,5	64,3
doctorat	3	5,4	5,4	69,6
autre	17	30,4	30,4	100,0
Total	56	100,0	100,0	

spe

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
finance	6	10,7	10,7	10,7
comptabilité	17	30,4	30,4	41,1
Valide fin-compt	13	23,2	23,2	64,3
autre	20	35,7	35,7	100,0
Total	56	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

exp

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide <5 ans	8	14,3	14,3	14,3
5-15 ans	17	30,4	30,4	44,6
>15 ans	31	55,4	55,4	100,0
Total	56	100,0	100,0	

fonc

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide 203ember C A	36	64,3	64,3	64,3
auditeur int	16	28,6	28,6	92,9
auditeur ext	4	7,1	7,1	100,0
Total	56	100,0	100,0	

• الملحق رقم (06)

نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	56	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	33

قائمة الملاحق

Statistiques de fiabilité		Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,519	4	,826	14

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,499	3

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,784	12

• الملحق رقم (07)

نتائج معامل الارتباط كاندال Tau-B de Kendall

Corrélations			MGlobal	M1	M2	M3	M4
Tau-B de Kendall	MGlobal	Coefficient de corrélation	1,000	,699**	,660**	,564**	,647**
		Sig. (bilatérale)	.	,000	,000	,000	,000
		N	56	56	56	56	56
	M1	Coefficient de corrélation	,699**	1,000	,443**	,322**	,406**
		Sig. (bilatérale)	,000	.	,000	,001	,000
		N	56	56	56	56	56
	M2	Coefficient de corrélation	,660**	,443**	1,000	,655**	,469**
		Sig. (bilatérale)	,000	,000	.	,000	,000
		N	56	56	56	56	56
	M3	Coefficient de corrélation	,564**	,322**	,655**	1,000	,428**
		Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000	.	,000
		N	56	56	56	56	56
	M4	Coefficient de corrélation	,647**	,406**	,469**	,428**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	.
		N	56	56	56	56	56

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

نتائج اختبار T

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q1	56	4,2321	,80884	,10809
Q2	56	4,1250	1,14515	,15303
Q3	56	3,6429	1,13504	,15168
Q4	56	4,5536	,50162	,06703
Q5	56	3,9464	,99854	,13344
Q6	56	3,9107	1,01403	,13550
Q7	56	4,2500	,63960	,08547
Q8	56	4,3036	,71146	,09507
Q9	56	3,7321	,84188	,11250
Q10	56	4,3036	,73657	,09843
Q11	56	4,2143	,65267	,08722
Q12	56	4,2857	,56292	,07522
Q13	56	3,3393	1,45573	,19453
Q14	56	3,4464	1,17426	,15692

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q1	11,400	55	,000	1,23214	1,0155	1,4488
Q2	7,352	55	,000	1,12500	,8183	1,4317
Q3	4,238	55	,000	,64286	,3389	,9468
Q4	23,177	55	,000	1,55357	1,4192	1,6879
Q5	7,093	55	,000	,94643	,6790	1,2138
Q6	6,721	55	,000	,91071	,6392	1,1823
Q7	14,625	55	,000	1,25000	1,0787	1,4213
Q8	13,711	55	,000	1,30357	1,1130	1,4941
Q9	6,508	55	,000	,73214	,5067	,9576
Q10	13,244	55	,000	1,30357	1,1063	1,5008
Q11	13,923	55	,000	1,21429	1,0395	1,3891
Q12	17,092	55	,000	1,28571	1,1350	1,4365
Q13	1,744	55	,087	,33929	-,0506	,7291
Q14	2,845	55	,006	,44643	,1320	,7609

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q15	56	4,5714	,68376	,09137
Q16	56	4,4643	,60194	,08044
Q17	56	4,0536	1,06889	,14284

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q15	17,198	55	,000	1,57143	1,3883	1,7545
Q16	18,204	55	,000	1,46429	1,3031	1,6255
Q17	7,376	55	,000	1,05357	,7673	1,3398

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q18	56	4,3750	,55800	,07457
Q19	56	3,6250	,98281	,13133
Q20	56	4,3750	,61975	,08282
Q21	56	3,9821	,79752	,10657

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q18	18,440	55	,000	1,37500	1,2256	1,5244
Q19	4,759	55	,000	,62500	,3618	,8882
Q20	16,603	55	,000	1,37500	1,2090	1,5410
Q21	9,216	55	,000	,98214	,7686	1,1957

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q22	56	4,3750	,77606	,10371
Q23	56	4,4107	,56494	,07549
Q24	56	4,0893	,95873	,12812
Q25	56	4,1071	,80178	,10714
Q26	56	4,3036	,53664	,07171
Q27	56	4,4643	,53815	,07191
Q28	56	4,2143	,84669	,11314
Q29	56	4,1786	,63553	,08493
Q30	56	4,3036	,65836	,08798
Q31	56	4,2857	,65267	,08722
Q32	56	4,3214	,69038	,09226
Q33	56	3,9286	,78293	,10462

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q22	13,259	55	,000	1,37500	1,1672	1,5828
Q23	18,687	55	,000	1,41071	1,2594	1,5620
Q24	8,502	55	,000	1,08929	,8325	1,3460
Q25	10,333	55	,000	1,10714	,8924	1,3219
Q26	18,178	55	,000	1,30357	1,1599	1,4473
Q27	20,362	55	,000	1,46429	1,3202	1,6084
Q28	10,732	55	,000	1,21429	,9875	1,4410
Q29	13,878	55	,000	1,17857	1,0084	1,3488
Q30	14,817	55	,000	1,30357	1,1273	1,4799
Q31	14,742	55	,000	1,28571	1,1109	1,4605
Q32	14,324	55	,000	1,32143	1,1365	1,5063
Q33	8,875	55	,000	,92857	,7189	1,1382

نتائج اختبار الفرضيات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M1	56	56,2857	7,15469	,95609

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 42					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M1	14,942	55	,000	14,28571	12,3697	16,2018

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M2	56	13,0893	1,71916	,22973

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 9					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M2	17,800	55	,000	4,08929	3,6289	4,5497

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
R1	56	69,3750	8,30457	1,10975

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 51					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure

قائمة الملاحق

R1	16,558	55	,000	18,37500	16,1510	20,5990
----	--------	----	------	----------	---------	---------

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M3	56	16,3571	1,93934	,25916

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 12					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M3	16,813	55	,000	4,35714	3,8378	4,8765

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
R2	56	85,7321	9,52411	1,27271

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 63					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
R2	17,861	55	,000	22,73214	20,1816	25,2827

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
M4	56	50,9821	4,66901	,62392

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 36					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
M4	24,013	55	,000	14,98214	13,7318	16,2325

Récapitulatif des modèles

قائمة الملاحق

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,646 ^a	,417	,384	3,66486	,417	12,423	3	52	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), M3, M1, M2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	500,560	3	166,853	12,423	,000 ^b
Résidu	698,422	52	13,431		
Total	1198,982	55			

a. Variable dépendante : M4

b. Valeurs prédites : (constantes), M3, M1, M2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard				Bêta	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance
1 (Constante)	22,492	4,736		4,749	,000					
M1	,178	,087	,272	2,053	,045	,518	,274	,217	,637	1,571

قائمة الملاحق

M2	,393	,485	,145	,812	,421	,564	,112	,086	,352	2,844
M3	,815	,388	,339	2,102	,040	,575	,280	,222	,432	2,317

a. Variable dépendante : M4

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance			
				(Constante)	M1	M2	M3
1	1	3,979	1,000	,00	,00	,00	,00
	2	,009	20,963	,64	,03	,19	,09
	3	,008	22,087	,21	,82	,00	,12
	4	,003	34,648	,15	,15	,81	,79

a. Variable dépendante : M4

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة.....(أ-ر)

61-01 الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم حوكمة الشركات

المبحث الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات03

المطلب الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات.....03

الفرع الأول: الاستخدامات القديمة لمفهوم حوكمة الشركات.....03

الفرع الثاني: النظريات الأساسية لحوكمة الشركات.....08

المطلب الثاني: دوافع ظهور مفهوم حوكمة الشركات.....14

المطلب الثالث: المفهوم الحديث لحوكمة الشركات.....18

المبحث الثاني: ماهية حوكمة الشركات.....20

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها.....20

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات.....20

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات.....25

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها.....27

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات.....27

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات.....29

المبحث الثالث: مبادئ وآليات حوكمة الشركات.....34

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات.....35

الفرع الأول: مفهوم مبادئ حوكمة الشركات وأهدافها.....35

الفرع الثاني: تفصيل مبادئ حوكمة الشركات.....37

44.....	المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات.....
44.....	الفرع الأول: مفهوم آليات حوكمة الشركات وأهدافها.....
44.....	الفرع الثاني: تصنيف آليات حوكمة الشركات.....
58.....	المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.....
58.....	الفرع الأول: المساهمين ومجلس الإدارة.....
60.....	الفرع الثاني: الإدارة وأصحاب المصالح.....
106-62	الفصل الثاني: جودة التقارير المالية وتأثرها بالآليات الحوكمة
64.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التقارير المالية والفرق بينها وبين القوائم المالية.....
64.....	المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية.....
65.....	الفرع الأول: تعريف التقارير المالية.....
67.....	الفرع الثاني: خصائص التقارير المالية وأهدافها.....
69.....	الفرع الثالث: أنواع التقارير المالية.....
70.....	المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية
70.....	الفرع الأول: تعريف القوائم المالية وأهدافها.....
72.....	الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية
الفرع	الثالث:
الملحقات	القوائم
المالية	
76.....
76.....	المطلب الثالث: الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية والأطراف المستفيدة منها.....

فهرس الموضوعات

الفرع	الأول:	الفرق	بين	القوائم	المالية	والتقارير	المالية
76.....							
78.....							الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التقارير المالية
79.....							المبحث الثاني: جودة التقارير المالية
79.....							المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية وأنوعها
79.....							الفرع الأول: تعريف وقياس جودة التقارير المالية
83.....							الفرع الثاني: أنواع جودة التقارير المالية
83.....							المطلب الثاني: مداخل تقييم جودة التقارير المالية
85.....							المطلب الثالث: خصائص جودة التقارير المالية
91.....							المبحث الثالث: دور آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية
91.....							المطلب الأول: دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية
91.....							الفرع الأول: دور مجلس الإدارة
94.....							الفرع الثاني: دور اللجان التابعة لمجلس الإدارة
100.....							الفرع الثالث: التدقيق الداخلي
102.....							المطلب الثاني: دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية
103.....							الفرع الأول: دور التشريعات والقوانين في جودة التقارير المالية
103.....							الفرع الثاني: دور مدقق الحسابات الخارجي في جودة التقارير المالية
الفصل الثالث: أثر آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية لبعض الشركات الجزائرية							
163-107							
109.....							المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

109.....	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.
109.....	الفرع الأول: منهج الدراسة.
110.....	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها.
112.....	الفرع الثالث: نموذج الدراسة وحدودها.
113.....	المطلب الثاني: أدوات الدراسة.
113.....	الفرع الأول: الاستبيان.
115.....	الفرع الثاني: المقابلة الشخصية.
115.....	المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة.
115.....	الفرع الأول: صدق فقرات الاستبيان.
123.....	الفرع الثاني: ثبات فقرات الاستبيان.
127.....	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.
127.....	المطلب الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة.
131.....	المطلب الثاني: تحليل فقرات ومحاور الدراسة.
131.....	الفرع الأول: تحليل فقرات المحور الأول.
139.....	الفرع الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني.
141.....	الفرع الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث.
143.....	الفرع الرابع: تحليل فقرات المحور الرابع.
151.....	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج.
151.....	المطلب الأول: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة.

فهرس الموضوعات

151.....	الفرع الأول: اختبار ومناقشة الفرضية الأولى.....
154.....	الفرع الثاني: اختبار ومناقشة الفرضية الثانية.....
155.....	الفرع الثالث: اختبار ومناقشة الفرضية الثالثة.....
161.....	المطلب الثاني: نتائج الدراسة.....
164.....	الخاتمة.....
169.....	فهرس المصادر والمراجع.....
182.....	فهرس الجداول.....
185.....	فهرس الأشكال.....
187.....	فهرس الملاحق.....
212.....	فهرس الموضوعات.....

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية لبعض الشركات، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وأهميتها وبيان مبادئها وآلياتها والأطراف المعنية بتطبيقها، ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث تم إجراء الدراسة من خلا إعداد استبيان أعد خصيصا لهذا الغرض، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن التقارير المالية من أهم أدوات اتخاذ القرار في الشركات، لذلك ولتحقيق الشفافية والمصداقية فيها يجب الاعتماد على آليات الحوكمة، كونها تؤثر على مستوى الشفافية وتقلل من التلاعبات المالية

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mesurer l'impact des mécanismes de gouvernance d'entreprise pour atteindre la qualité des rapports financier, grâce a une étude (sur terrain) pour certaines entreprises, là où nous avons aborder par le concept de la gouvernance d'entreprise, son importance, ses principes et les mécanismes et les parties qui s'intéressent à appliquer, et son rôle dans la réalisation du qualité des rapports financier. L'étude a été réalisée par le biais d'un questionnaire préparé à cet effet, et l'analyse des données et des hypothèses a été faite par logicielle de l'analyse statistique (SPSS).

L'étude a revête un certain nombre de résultats, notamment que les rapports financier représentent l'outil le plus importants de prise de décision, par conséquent, l'assure de la transparence et la crédibilité nécessite l'utilisation de la gouvernance d'entreprise qui s'affecte sur le niveau de la transparence et qui réduire les manipulations financières et comptables.

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, mécanismes de la gouvernance d'entreprise, qualité des rapports financier, les caractéristiques qualitative de l'information comptable.